

تمهيد

للتعريف بابن مالك وكتابه : « التسهيل »

أولاً : ابن مالك : حياته ومؤلفاته ومذهبه النحوى

نسبه :

هو أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائى البجائى الشافعى النحوى ، نزيل دمشق .

نقلت سلسلة النسب على هذا النحو ، عن الدمامينى ، فى أول شرحه للتسهيل (١) وبروكلمان (٢) ، ودائرة المعارف الإسلامية (٣) ، ورأيت إثبات اسم جده « محمد » اعتماداً على هذه الروايات الثلاث ، وإن كانت أكثر الروايات قد أسقطته ، لأن إسقاط اسم من سلسلة النسب لا يكفي دليلاً على عدم وجوده ، لا سيما إذا ورد ذكره فى أكثر من مصدر يطمأن إليه ، وقد دأب كثير من الرواة على إسقاط بعض أسماء النسب اكتفاء بالمشهور من الآباء .

هذا ، وقد ذكر المقرئ فى نفح الطيب (٤) ، حين عرض لنسبه ، مع إسقاط اسم جده « محمد » ، أن بعض الحفاظ ، حين عرف بابن مالك ، قال : يقال : إن عبد الله فى نسبه مذكور مرتين متواليتين ، وبعض يقول : مرة واحدة ، وهو الموجود بخطه ، فى أول شرحه لعمدته (٥) ، وهو الذى اعتمده الصفدى وابن خطيب دارياً .

وقد عرف به ابن طولون الصالحى ، ضمن أعلام مزارات الصالحية (٦) فقال : هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله (ثلاثة) ...

وقد اكتفى بعضهم بذكر : محمد بن عبد الله بن مالك ، أو محمد بن مالك ، اكتفاء بالمشهور ، مما ينهض دليلاً على أن إسقاط الاسم ليس بحجة كذكره .

(١) شرح التسهيل للدمامينى (تعليق الفرائد على تمهيل الفوائد) ص ٣ (مخطوطة ١٠٠٩ ، ١٠١٠ بدار الكتب) .

(٢) بروكلمان : الأصل ج ١ ص ٢٩٨ ، والملحق ج ١ ص ٥٢١ .

(٣) دائرة المعارف الإسلامية ، مجلد ١ عدد ٥ ص ٢٧٢ وما بعدها .

(٤) نفح الطيب ج ٧ ص ٢٨١ .

(٥) هذا التعريف موجز ، لا يعتمد عليه لتقرير النسب ، وسوف أشير إلى العمدة ضمن مؤلفاته .

(٦) القلائد الجوهريّة ، فى تاريخ الصالحية ، القسم الثانى ، لمحمد بن طولون الصالحى المتوفى سنة ٥٩٥ هـ .

تحقيق الأستاذ محمد أحمد دهبان الدمشقى .

نسبته ومنزل الطائيين بالأندلس :

ويتنسب ابن مالك إلى قبيلة طيء ، وقال ابن حزم (١) : جماع أنساب اليمن من جرم ابن كهلان وحمير بن يشجب بن يعرب بن قحطان ، وجرم يطن في طيء ، وهو ثعلبة بن عمرو ابن الغوث بن جلهمة ، وهو طيء بن أدد ، وإليه ينتسب أبو عبد الله محمد بن مالك النحوى ...

وقال ابن غالب (٢) : ومنزل طيء بقبلى مرسية ، ومنهم من ينتسب إلى مراد بن مالك ابن أدد ، وحسن مراد بن أشبيلية وقرطبة مشهور ، قال ابن غالب : وأعرف منهم بحسن مراد خلقاً كثيراً (٣) ...

ونخلص من هذا إلى أن الطائيين معروفون بالأندلس ، ونسبهم ثابت معروف ، ومترهم كان قريباً من جيان مسقط رأس ابن مالك ، فنسب أبى عبد الله ونسبته على هذا الوضع يمكن الاطمئنان إلى صحتها .

مسقط رأسه :

ولد بجيان ، من مدن الأندلس الوسطى ، وقد ذكر ياقوت في معجم البلدان (٤) ، « جيان » بالفتح ثم التشديد ، وآخره نون ، مدينة لها كورة واسعة بالأندلس ، تتصل بكورة البيرة ، مائلة عن البيرة إلى ناحية الجوف شرق قرطبة ، بينها وبين قرطبة سبعة عشر فرسخاً ، وهى كورة كبيرة تجمع قرى كثيرة وبلدناً تذكر مرتبة في مواضعها من هذا الكتاب - معجم البلدان - وكورتها متصلة بكورة تدمير وكورة طليطلة .

وقال المقرئ في نفح الطيب حين تحدث عن مدن الأندلس (٥) : واعلم أن جزيرة الأندلس مشتملة على متوسطة وشرق وغرب ، فالمتوسطة فيها من القواعد الممصرة ، التى كل مدينة فيها مملكة مستقلة لها أعمال ضخام وأقطار متسعة : قرطبة ، وطليطلة ، وجيان ، وغرناطة ، والمرية ، ومالقة ... » وذكر من أعمال جيان : أيتدة ، وقسطرة ، وبياسة ، وقسطلة . وقد كان لجيان شأنها منذ أول الفتح العربى ، حتى قيل إن طارق بن زياد ذهب لفتحها بنفسه مع خيرة من أصحابه ليخلص منها إلى طليطلة (٦) .

مولده :

وكان مولده سنة ٦٠٠ هـ على أكثر الروايات وأقربها من الصحة ، وقد ذكرت جميع الروايات في تاريخ مولده سنة ٦٠٠ هـ ، واقتصر عليها ابن شاعر في فوات الوفيات ، وابن كثير في البداية والنهاية ، والدماينى في شرح التسهيل - تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد - ، وبروكلمان في

(١) نفح الطيب ج ٢ ص ٢٧٩ .

(٢) نفح الطيب ج ٢ ص ٢٨٥ .

(٣) نفح الطيب ج ٢ ص ٢٨٦ .

(٤) ج ٣ ص ١٨٥ الطبعة الأولى . بمطبعة السعادة .

(٥) ج ١ ص ٣٢١ .

(٦) نفح الطيب ج ٢ ص ١٩٦ .

الأصل - وإن ذكر في الملحق عدة روايات - وشك فيها أو في التي بعدها بقية الرواة ، إلا أن ابن غازى ذكر أن مولده سنة ٥٩٨ هـ ، وأشار إليه المقرئ في نفح الطيب وقال : وبه أخذ ابن الجزرى في غاية النهاية (١) ، مع شكه فيها أو في سنة ٦٠٠ هـ ، ولذا آثرت إهمال الشك ، والأخذ بالغالب من الآراء .

أسرته :

ولا نعرف شيئاً عن أسرته بيجان ، ولا عن والديه ، لأنه هو لم يذكر شيئاً في هذا الصدد ، ولم يتعرض أحد من الرواة لذلك ، وأغلب الظن أن والديه توفيا وهو صغير ، وهذا - إن صح - يمكن اعتباره داعياً من دواعى الرحلة ، وسبباً من أسباب الإقامة بالشرق وعدم العودة إلى مسقط رأسه ، كما فعل أكثر علماء الأندلس من قبله .

دراسته وأساتذته بالأندلس :

يبدو أن ابن مالك ، على غرار ما عهد في عصره ومصره ، بدأ دراسته بحفظ القرآن ، واستتبع هذا بطبيعة الحال دراسة القراءات وعلوم الدين والنحو واللغة .

وقد ذكره ابن الجزرى في طبقات القراء ، فقال (٢) : « قد شاع عند كثير من متحلى العربية أن ابن مالك لا يعرف له شيخ في العربية ولا في القراءات ، وليس كذلك ، بل قد أخذ العربية في بلاده عن ثابت بن خيار ، وحضر عند الأستاذ أبي على الشلوبين ، نحو العشرين يوماً ... »

وذكره السبكي في طبقات الشافعية ، فقال (٣) : كان إماماً في القراءات وعلماً ، وله الدين المتيقن والتقوى الراسخة ، وذكر له رواية في الحديث عن العلم السخاوى ، كما ذكر له السيوطى رواية عن ابن أبي الصقر .

وقد ذكر المقرئ في نفح الطيب ، أنه أخذ العربية عن غير واحد ، فمنهم أخذ عنهم بيجان : أبو المظفر ، وقيل أبو الحسن ثابت بن خيار الكلاعى ، من أهل لبلة ، وأخذ القراءات عن أبي العباس أحمد بن نوار ، وقرأ كتاب سيبويه على أبي عبد الله بن مالك المرشاني . هكذا ورد الخبر في نفح الطيب (٤) ، وهو في حاجة إلى تصحيح ، فإن الذى أخذ القراءات على أبي العباس أحمد ابن نوار ، وقرأ كتاب سيبويه على أبي عبد الله بن مالك المرشاني ، هو ثابت بن خيار ، على ما هو مفصل في التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار (٥) ، وعلى ما هو مبين بترجمته .

(١) ج ٢ ص ١٨٠ .

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزرى ج ٢ ص ١٨٠ ، ١٨١ .

(٣) طبقات الشافعية للسبكي ج ٥ ص ٢٥٧ .

(٤) ج ٧ ص ٢٥٨ .

(٥) التكملة لكتاب الصلة ص ٢٧٨ .

ثابت بن خيار :

هو أبو الحسين - وفي نفح الطيب : أبو المظفر ، وقيل : أبو الحسن ، ثابت بن محمد بن يوسف ابن خيار - وفي النفح : ثابت بن خيار بن ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعي الغرناطي . كان فاضلاً نحويّاً ماهراً مقرأً معروفاً بالزهد والفضل والجودة والانتقباض ، أقرأ القرآن والعربية والأدب كثيراً ، وروى عن ابن بشكوال ، وبالإجازة عن السلفي ، وروى عنه بالإجازة أبو القاسم ابن الطيلسان ، وأبو الحسن الرعيني ، وذكر السيوطي والمقرئ أنه أخذ عنه الجهمال بن مالك ، قال ابن الأبار : أصله من العليا بقرب الأندلس ، وسكن غرناطة ، وأخذ القراءات عن أبي العباس أحمد بن نوار ، وقرأ كتاب سيبويه على أبي عبد الله بن مالك الميرثلي (هكذا) ، وأقرأ القرآن العربية بحيان وبغرناطة ، وتوفي بغرناطة سنة ٦٢٨ هـ . وقد ذكر السيوطي في ترجمة ابن مالك أن أبا حيان قال : إن ثابتاً هذا لم يكن من أئمة النحويين ، بل كان من أئمة المقرئين . (١)

وكلام أبي حيان - سأل الله ، وقد اعتاد التحامل على ابن مالك - لا ينقص من قدر ابن مالك ، فقد سبق التعريف بثابت بن خيار ، في تاريخ غرناطة وغيره ، أنه كان فاضلاً نحويّاً ماهراً ، والمعهود في ذلك العصر ، أن أكثر العلماء كانوا يجمعون بين القراءة واللغة والنحو والشعر .

أبو علي الشلويني :

هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله ، الأستاذ أبو علي الأشبيلي الأزدي ، المعروف بالشلويني أو الشلويني - ومعناه بلغة الأندلس : الأبيض الأشقر - قال ابن الزبير : كان إمام عصره في العربية بلا مدافع ، آخر أئمة هذا الشأن بالشرق والمغرب ، ذا معرفة بنقد الشعر وغيره ، بارعاً في التعليم ، ناصحاً ، أبقى الله به ما بأيدي أهل المغرب من العربية . لازم أبا بكر محمد بن خلف ابن صاف ، حتى أحكم الفن ، وأخذ عن ابن ملكون وغيره . وروى عن السهيلي وابن بشكوال وغيرهما ، وأجاز له السلفي وغيره ، وأقرأ نحو ستين سنة ، وعلا صيته واشتهر ذكره ، وأخذ عنه ابن الأحوص وابن فرتون وجماعة ، وقلما تأدب بالأندلس أحد من أهل وقته إلا وقرأ عليه ، واستند ولو بواسطة إليه ، وصنف تعليقا على كتاب سيبويه ، وشرح في الجوزية ، وله كتاب في النحو سماه التوطئة (٢) ، وكان مواده سنة ٥٦٢ هـ ، ومات سنة ٦٤٥ هـ (٣) .

رحلة ابن مالك إلى الشرق ، وأثرها في حياته

الفتن والاضطرابات بالأندلس أيام نشأة ابن مالك :

كانت نشأة ابن مالك بالأندلس أيام دولة الناصر بن يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن من ملوك الموحدين ، الذي ولي الأندلس بعد وفاة أبيه سنة ٥٩٥ هـ ، وكان ملكاً عظيماً فتح ميورقة من يد الميورقي ، وتحرك إلى إفريقية فدوخها ومهداها ، ثم قفل إلى الأندلس ، والتقى بملك النصارى ،

(١) بغية الوعاة ص ٢١٠

(٢) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٦٦٨ نحو .

(٣) بغية الوعاة ص ٣٦٤ .

فكانت على المسلمين الخزيمة الكبرى ، ولم تستقل الأندلس بعدها العثرة ، وكانت يوم الاثنين سنة ٦٠٩ هـ ، وجاز ابن يعقوب بعدها إلى المغرب وعزم عزمًا لم يتقدم للملك قبله ، إلا أن الدهر قطع عليه أمّله ، فتوفي سنة ٦١٠ هـ ، ولم يعد بعده أحد إلى الأندلس من ملوك الموحيدين إلى أن انقرضت أيامهم (١) .

ثم كانت دولة السلطان محمد بن يوسف بن هود الجذامي ، الذي صار صاحب الأندلس ، بعد انقراض دولة الموحيدين : وملك مرسية وقرطبة وأشبيلية وغرناطة ومالقة والمريّة وما إلى ذلك ، بحال اجتماع واقراق ، وخروج من أهلها عليه وشقاق ، وكان يدعى بأمر المسلمين ، ويلقب من الألقاب السلطانية بالمتوكل على الله ، وكان خروجه من مرسية سنة ٦٢٥ هـ ، وجرى على الناس بسبب اسمه في زمن الموحيدين امتحان شقّ به قوم ممن وافقت أسماؤهم هذا الاسم ، وقتل بسبب ذلك شخصان من أهل جيّان ، وفي سنة ٦٢٩ هـ تملك أشبيلية وولى عليها أخاه الأمير أبا النجاة سالما الملقب بعماد الدولة ، وفتح الجزيرة الخضراء عنوة ، وكان قد تملك مالقة وغرناطة سنة ٦٢٥ هـ ، وصح له تملك الأندلس وأطاعته سبعة ، وفي سنة ٦٣١ هـ وردت عليه الهدية والتقليد من المستنصر العباسي ببغداد (٢) .

ويبدو من هذا أن الأحوال في الأندلس ، أيام نشأة ابن مالك لم تكن في هدوء واستقرار ، بل كان يغلب عليها التناقض والاضطراب ، ولهذا يغلب على ظني أن رحلة ابن مالك كانت بين عام ٦٢٥ هـ ، وعام ٦٣٠ هـ بسبب هذه الفتن والاضطرابات أولا ، وعلى عادة أكثر علماء الأندلس ، حينذاك ، للحج والدراسة ثانياً .

وقد استندت في تقدير زمن الرحلة ، إلى ما ذكره الرواة ، من أن ابن مالك قد أخذ بالأندلس عن ثابت بن خيبر المتوفى سنة ٦٢٨ هـ ، وأنه قد سمع بدمشق ، من أبي صادق الحسن بن صباح ، المتوفى سنة ٦٣٢ هـ (٣) ، وإلى ما ذكره بروكلمان من أنه قدم في شبابه المبكر إلى دمشق ، هذا ، وقد استوقفتني إشارة للقفطي حين ترجم للجزولي (٤) ، وعرض لمقدمته في النحو المعروفة بالجزولية ، حيث قال :

« وشرحها شاب نحوي من أهل جيّان من الأندلس ، متصدر بحلب ، لإفادة هذا الشأن ، فجمع بعض أقوال هؤلاء المقدم ذكرهم - من شراحها - وأحسن في الإيجاز » . انتهى . ولا أظن هذا الشاب الجياني غير ابن مالك .

فإذا صح هذا كله ، أمكن القول بأن ابن مالك رحل شاباً ، بين الخامسة والعشرين والثلاثين ، ولهذا لم يتم دراسته بالأندلس ، وإنما أتمها بالشرق ، وأن رحيله إلى الشرق كان في عصر الأيوبيين (٥٦٧-٦٤٨ هـ) وقد أدرك جانباً من حكم الظاهر بيبرس (٦٥٨-٦٧٩ هـ) (٥) ، وكتب رسالة

(١) أعمال الأعلام - لسان الدين بن الخطيب - ص ٣٠٩ وما بعدها .

(٢) أعمال الأعلام - ص ٣١٩ وما بعدها .

(٣) نفع الطيب ج ٧ ص ٢٥٧ ، والوفاء بالوفيات ج ٣ ص ٣٥٩ .

(٤) إنباء الرواة ج ٢ ص ٣٨٩ .

(٥) النجوم الزاهرة ج ٦ ص ٢٣٣ وما بعدها ، وتاريخ مصر الحديث لجورجي زيدان ج ١ ، ٢ ،

وتاريخ الممالك للدكتور علي إبراهيم حسن .

أذكر منها طرفاً بعد قليل ، لأنها تلقى بعض الضوء على حاله الاجتماعية بالشام ، وعلى أسلوبه الأدبي بوجه عام .

مصر والشام عند مقدم ابن مالك :

غادر ابن مالك الأندلس ، والفن قائمة في أكثر البلاد ، على النحو الذى أوجزته في هذه العجالة ، وإذا صح ما قدرت من زمن الرحيل ، أمكن القول بأن ابن مالك قد فر من فن الأندلس واضطرابات النصارى والموحدين والطوائف ، إلى فن الصليبيين والتأثر ومنازعات خلفاء صلاح الدين في الشرق ، فقد انقسمت الدولة الأيوبية بعد موت صلاح الدين ، بين أبنائه الثلاثة وأخيه العادل وبعض أقاربه ، فاستقل ابنه العزيز بمصر ، وابنه الأفضل بدمشق وسورية الوسطى ، وابنه الظاهر بحلب ، أما أخوه العادل فحكم العراق وديار بكر والرها ، وتولى أبناء عمومته حماة وحمص وبلبك واليمن ، واعتبر كل منهم مستقلاً في ولايته (١) .

وقد كان مرور ابن مالك بمصر في سلطنة الملك الكامل ناصر الدين بن العادل (٦١٥-٦٣٥ هـ) وكانت هذه الفترة من حياة الكامل فترة كفاح ونضال مستمر ضد الصليبيين من ناحية ، وضد إخوته : الفائز والأشرف والمعظم عيسى وابنه الناصر من ناحية أخرى .

ويظهر أن هذه الاضطرابات كانت العامل الأكبر في عدم استقرار ابن مالك بمصر ، ومسيره إلى الشام ، بعد أن حج ، حيث طوف بالبلاد الشامية ، دمشق وحلب وحماة وبلبك ، على ما يذكره الرواة . ويظهر أيضاً أن مقام ابن يعيش بحلب في هذه الفترة ، والهدوء النسبي الذى كانت تنعم به حلب حينذاك ، على يد الملك العزيز محمد بن الملك الظاهر غازي بن صلاح الدين (٦١٣-٦٣٤ هـ) وابنه الناصر صلاح الدين يوسف بعد ذلك ، يظهر أن هذا مما حمل ابن مالك على أن يطيل المقام بحلب ، فيحضر حلقة ابن يعيش ، ويجالس تلميذه ابن عمرون ، ويستمر بها حتى يستكمل دراساته ، ويبدأ في التصدر للتدريس والإمامة والتصنيف ، على ما أفصله بعد قليل .

وعلى ما يذكره الرواة ، من مرور ابن مالك بحماة ، وأخذ الناس عنه بها يمكن القول بأنه مر بحماة بعد مغادرته حلب ، في طريقه إلى دمشق ، ولعل عودته إلى دمشق للاستقرار كانت في عهد الملك المعظم عيسى وخلفائه ، في سلطنة العادل الثاني ابن الملك الكامل (٦٣٥ - ٦٣٧ هـ) وسلطنة أخيه الصالح نجم الدين أيوب من بعده (٦٣٧-٦٤٧ هـ) والملك المعظم توران شاه بن الصالح نجم الدين آخر ملوك بني أيوب في مصر (٦٤٧-٦٤٨ هـ) .

وقد مد الله في عمر ابن مالك بدمشق حتى شهد نهاية الدولة الأيوبية سنة ٦٤٨ هـ ، وقيام دولة المماليك البحرية على يد شجرة الدر وعز الدين أيلك التركمانى (٦٤٨-٦٥٨ هـ) . كما شهد سقوط بغداد ونهاية الدولة العباسية على يد التتار سنة ٦٥٦ هـ ، وحضر جانباً كبيراً من سلطنة الظاهر بيبرس (٦٥٨ - ٦٧٩ هـ) .

(١) اعتمدت في هذه الخلاصة التاريخية على النجوم الزاهرة ج ٦ ، ومصر في العصور الوسطى ، ودراسات في تاريخ المماليك للدكتور على إبراهيم حسن ، وتاريخ مصر الحديث لجورجى زيدان .

الحركة الفكرية في مصر والشام في ذلك العصر :

كان الشرق يضطرب بحروب الصليبيين وفتن التتار والحوارزمية ومنازعات الأيوبيين فيما بينهم (١) ، وعلى الرغم من ذلك كله ، كانت قافلة العلم والأدب تسير في غير توقف ولا تعثر ، بل كانت مصر والشام مسرحاً لنهضة فكرية واسعة المدى ، وبخاصة في علوم النحو واللغة والقراءات ، إلى جانب علوم الدين من فقه وحديث وتفسير وتصوف .

ونظرة إلى ما حفل به القرن السابع من أسماء الأعلام في مختلف ضروب العلم والأدب ، من أمثال ابن معط ، وابن الحاجب ، وابن يعيش ، وابن عمرون ، والسخاوى ، والقفطى ، وابن خلكان ، وابن الفارض ، وابن دحية ، والحافظ المنذرى ، وابن دقيق العيد ، وابن المنير وغيرهم (٢) ترينا إلى أى حد كانت الحركة الفكرية نشيطة في مصر والشام عند مقدم ابن مالك ، ولا شك أن هذا أيضاً ، كان عاملاً كبيراً من العوامل التى جعلت ابن مالك ينسب مسقط رأسه بالأندلس ، ويتخذ موطنه الثانى والأخير بدمشق .

وقد وفد ابن مالك على الشرق ، والنحاة يتدارسون مفصل الزمخشري إلى جانب كتاب سيبويه ، وإيضاح الفارسي ، وجمل الزجاجي ، وأغلب الظن أنه حضر جانباً من شرح المفصل عند ابن يعيش ، ولا شك أنه اطلع على شرح المفصل للسخاوى وابن معط وابن الحاجب ، ولا شك أيضاً أنه عرف كافية ابن الحاجب في النحو ، ونظمها المعروف بالوافية ، وسنرى أثر هذا كله في ابن مالك وإنتاجه العلمى الغزير ، ورواج هذا الإنتاج في الشرق بعامة وفي مصر بخاصة ، رواجاً ليس له نظير .

جولة ابن مالك ببلاد الشرق واستقراره بدمشق :

ذكر ابن الجزرى في غاية النهاية أنه قدم دمشق ، ثم توجه إلى حلب فتزل بها وبجماة ، وأخذ عنه بهذين البلدين ، ثم قدم دمشق مستوطناً . (٣) .

وذكر الدمامينى في أول شرحه للتسهيل ، أنه ارتحل إلى حماة من البلاد الشامية ، وأقام بها مدة ، ونشر فيها علماً جماً ، ثم استوطن دمشق .

وذكر السيوطى في بغية الوعاة أنه سمع بدمشق من السخاوى .. وجالس بحلب ابن عمرون وغيره ... وله شيخ جليل ، هو ابن يعيش الحلبي ، وأقام بدمشق مدة يصنف ويشغل ، وتصدر بالتربة العادلةية والجامع المعمور . (٤)

وقال المقرئ في نفح الطيب : « وسمع بدمشق من مكرم ، وأبى صادق الحسن بن صباح ، وأبى الحسن بن السخاوى وغيرهم .. وجالس يعيش وتلميذه ابن عمرون بحلب ، وأقام بدمشق

(١) تفصيل هذا كله في النجوم الزاهرة ج ٦ .

(٢) الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي الأول للدكتور عبد اللطيف حمزة .

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزرى ج ٢ ص ١٨٠ .

(٤) بغية الوعاة ص ٥٣ وما بعدها .

مدة يصنف ويشغل بالجامع وبالثروة العادلية « وقال بعض من عرف بابن مالك : « إنه تصدر بحلب مدة ، وأم بالسلطانية ، ثم تحول إلى دمشق وتصدر بحماة مدة (١) .

وقد اضطربت الرواية في دائرة المعارف الإسلامية ، فيما يختص بالرحلة والدراسة حيث ذكر كاتب المقال عن ابن مالك : « ثم رحل إلى المشرق ، ودرس على النحاة ابن الحاجب ، وابن يعيش ، وأبى على الشلوبين ، وسمع الحديث في دمشق على المكرم والسخاوي ، وغيرهما . (٢)

ولم أجد في ترجمة ابن الحاجب ولا في ترجمة ابن مالك أنه أخذ عنه أو جالسه ، بل لقد ذكر المقرئ في نفح الطيب أن ابن مالك كان يقول عن الشيخ ابن الحاجب : إنه أخذ نحوه عن صاحب المفصل ، وصاحب المفصل نحوى صغير ، وإن كان الدماميني قد أشار إلى أخذه عنه أيضاً في أول شرحه للتسهيل نقلاً عن التاج التبريزي ، وعلق عليه ، بأنه لم يسمعه من غيره (٣) . هذا والمعروف أيضاً من جميع الذين ترجموا لابن مالك ، أنه لم يحضر في حلقة أبى على الشلوبين غير أيام ، ببلده جيان ، قبل الرحيل .

وفي دائرة المعارف أيضاً عن أعمال ابن مالك أنه بعد أن أتم دراسته أخذ يدرس النحو في حلب ، وأصبح إمام العادلية فيها ، والحقيقة أن العادلية بدمشق لا بحلب .

وذكر ابن طولون أنه رحل إلى الحجاز ، وتردد في البلاد الشامية ، فسكن بحلب وحماة ، ثم انتهى آخرأ إلى دمشق . (٤)

وذكر بروكلمان أنه قدم في شبابه المبكر إلى دمشق ، وبعد أن سمع على ابن يعيش في بعلبك ، استقر معلماً في دمشق .

والذى أراه أقرب إلى الصواب ، وأنسب لطبائع الأمور ، أن ابن مالك قد مر بدمشق بعد مروره بالقاهرة والحجاز ، ثم سمع وهو بدمشق عن ابن يعيش بحلب ، فواصل الرحلة إليها ، ومر بحماة في طريقه إلى حلب ، ثم في طريق عودته إلى دمشق ، وهو في مروره الأول لا بد أنه أخذ عن بعض علمائها ، على ما سأشير إليه بعد قليل ، وهو في حلب قد أخذ عن ابن يعيش ، وجالس تلميذه ابن عمرون ، وستأتى ترجمتهما مفصلة . ويبدو من مجمل هذه الروايات ، أنه أتم دراسته بحلب ، وأخذ عنه بها وبحماة ، ثم عاد إلى دمشق واستقر بها يعمل بالإمامة والتدريس والتصنيف .

أثر الرحلة في ابن مالك :

رحل ابن مالك من الأندلس إلى الشرق ، واستوطن دمشق ، وكانت الرحلة في ذلك الحين أمراً مألوفاً بين العلماء ، وشجع على هذا ، أن الوطن العربي كله كان وحدة علمية متصلة الأطراف ، لا سدود ولا قيود في وجه العلم والعلماء . وقد كان لهذه الرحلة أثرها البالغ في ابن مالك ،

(١) نفح الطيب ج ٧ ص ٢٥٧ وما بعدها .

(٢) دائرة المعارف مجلد ١ عدد ٥ ص ٢٧٢ .

(٣) ص ٣ شرح الدماميني على التسهيل ، مقدمة .

(٤) القلائد الجوهريّة ، القسم الثانى ص ٣٩٣ .

ولا أكون مغالياً إذا قلت إن هذه الرحلة قد غيرت ابن مالك الأندلسي تغييراً كلياً فطبعته بطابع شرقى في كل شيء ، في خلقه ومذهبه وثقافته ومسلكه . فقد كان ابن مالك قبل رحيله مالكي المذهب ، لغلبة مذهب مالك على أهل الأندلس حينذاك ، فلما رحل إلى المشرق عدل عن مذهبه إلى مذهب الشافعي ، وتغيير المذهب في ذلك الوقت لم يكن بالأمر الهين اليسير على النفس ، وإنا نلاحظ أن من أهم سمات التعريف بالعالم في ذلك العصر ذكر مذهبه الديني إلى جانب اسمه ولقبه وكنيته ، فتغيير مذهب ابن مالك بعد الرحيل من المالكي إلى الشافعي ، لا شك أثر من آثار الرحلة إلى الشرق ، ولعله كان ضرورة اقتضاها عمله بالعدلية أو السلطانية .

وقد ذكر الصفدي في الوافي بالوفيات ، وابن شاكر في فوات الوفيات ، والسيوطي في بغية الوعاة ، أن ابن مالك قد انفرد عن المغاربة بشيئين : الكرم ومذهب الشافعي ، وزاد ابن العماد في شذرات الذهب ، فقال : وخالف المغاربة في حسن الخلق والسخاء والمذهب . ولا شك في أن إقامته بالشرق ، واتخاذ دمشق موطناً له ، أثر من أهم آثار هذه الرحلة الموفقة ، التي أضافت إلى العلماء علماً من الأعلام المبرزين ، كما أضافت بإنتاجه إلى العلم ذخيرة قيمة ، لا تزال زائدة للعلماء والمتعلمين . هذا وسيوضح بعد دراسة أسلوب ابن مالك ، وطريقته في التأليف والتبويب ، أنه تأثر في هذا كله بالبيئة المشرقية عموماً ، وبالطريقة الفاضلية التي تمتاز بالاعتماد على المحسنات البديعية وبخاصة السجع والجناس والتورية ، إلى حد كبير .

دراساته وأساتذته بالشرق :

وقد سبق القول بأن دراسة ابن مالك بدأت ببلده على عادة أهل العصر بقراءة القرآن ودراسة القراءات واللغة والنحو والفقه والحديث ، وقد مضت الإشارة أيضاً إلى أنه تلقى دراسته الأولى بالأندلس على ثابت بن خيار من كبار المقرئين ، وأبى على الشلوبين من كبار النحاة واللغويين . أما في الشرق ، فعلى ما يبدو من أخبار الرحلة ، يمكن القول بأن دراسته المنظمة لم تبدأ إلا في دمشق ، عند نزوله بها أول مرة ، قبل رحيله إلى حماه وحلب وغيرها من بلاد الشام . فمن أساتذته بدمشق :

العلم السخاوي :

أبو الحسن علم الدين علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي النحوي المقرئ الشافعي . كان محققاً بصيراً بالقراءات وعلماً ، إماماً في النحو واللغة والتفسير ، عالماً بالفقه وأصوله ، طويل الباع في الأدب ، مع التواضع والدين والمودة وحسن الأخلاق ، مليح المحاور ، حلو النادرة ، حاد القريحة ، مطرح التكليف . أخذ عن الشاطبي ، والتاج الكندي . وقد تصدر للإقراء بجامعة دمشق ، وازدحم عليه الطلبة ، ولم يكن له شغل إلا العلم .

قال ابن خلكان : رأيته مراراً يركب دابة إلى الجبل ، وحوله اثنان وثلاثة ، يقرءون عليه في أماكن مختلفة دفعة واحدة ، وهو يرد على الجميع ، وكان أقعد بالعربية والقراءات من الكندي ، وله تصانيف منها : شرحان على المفصل ، وسفر السعادة وسفير الإفادة ، وشرح أحاجي الزمخشري النحوية ، وقد التزم فيه أن يعقب كل أحجيتين للزمخشري بلغزين من نظمه ، وشرح الشاطبية ،

وشرح الرائية ، والكوكب الوقاد في أصول الدين ، قال السيوطي : وضعت عليه شرحاً لطيفاً ، وله غير ذلك ، ونظمه في الطبقة العليا ، وقد ذكر السيوطي بعض ألغازه ضمن ترجمته ببغية الوعاة ، وقال : وقد ذكرنا منها الجمل الغفير في الطبقات الكبرى بشرحها . وكان مولده سنة ٥٥٨ أو ٥٥٩ هـ ، ومات بدمشق سنة ٦٤٣ هـ (١) . وسنلاحظ تأثر ابن مالك به في الإكثار من النظم ، والتأليف في القراءات ونظم الأغاز اللغوية والنحوية .

وقد ذكر السبكي في طبقات الشافعية (٢) ، رواية لابن مالك ، عن شيخه العلم السخاوي قال : حدثنا عنه شيخنا المسند محمد بن اسماعيل بن ابراهيم قال : أخبرنا الإمام جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك النحوي ، أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي ، أخبرنا الحافظ أبو طاهر السلفي ، أخبرنا أبو العلاء محمد بن عبد الجبار ، بقراءتي عليه ، قلت له : حدثكم أبو الحسن علي بن يحيى بن جعفر بن عبد الله إمامنا ، حدثنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر ، حدثنا عبد الله بن محمد بن زكريا ، حدثنا سلمة ، حدثنا أبو المغيرة ، حدثنا أبو بكر بن أبي مريم ، حدثنا القاسم بن سعيد ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله يطلع على عباده في ليلة النصف من شعبان ، فيغفر لخلقهم ، غير المشرك والمشاجر ، وفيها يوحى الله إلى ملك الموت بقبض كل نفس يريد قبضها في تلك السنة » .

وقد ذكر الصفدي ، في الوافي بالوفيات (٣) ، أن ابن مالك سمع بدمشق من :

ابن صباح :

أبي صادق الحسن بن صباح الخزومي المصري الكاتب ، المتوفى سنة ٦٣٢ هـ ، وكان أديباً ديناً صالحاً جليلاً .

ومكرم :

أبي الفضل نجم الدين مكرم بن محمد بن حمزة بن محمد المسند القرشي الدمشقي المعروف بابن أبي الصقر ، ولد في رجب سنة ٥٤٨ هـ ، وكان عالماً محدثاً فاضلاً ، وتوفي في رجب سنة ٦٣٥ هـ ، ولابن مالك رواية عنه في الحديث ذكرها السيوطي (٤) .

ويظهر أن ابن مالك ، وهو بدمشق ، سمع بابن يعيش الحلبي ، فواصل الرحلة إليه ، على ما سبقت الإشارة إليه ، وأخذ عنه ، وجالس تلميذه ابن عمرو في حلقاته :

ابن يعيش :

هو أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا النحوي الحلبي المشهور بابن يعيش وكان يعرف بابن الصانع - بصاد مهملة ونون - ولد في رمضان سنة ٥٥٣ هـ بحلب ، وقرأ النحو على فتيان الحلبي وأبي العباس البيزوري ، وسمع الحديث على الرضي التكريتي ،

(١) بغية الوعاة ص ٣٤٩ .

(٢) طبقات الشافعية ج ٥ ص ٢٨ .

(٣) الوافي بالوفيات ج ٣ ص ٣٥٩ .

(٤) المتقى من أحاديث النحاة ص ٤٤٦ من بغية الوعاة .

وأبى الفضل الطوسي ، ورحل إلى بغداد ، ليدرك أبا البركات الأنباري ، فبلغه خبر وفاته بالموصل . وكان ابن يعيش من كبار أئمة العربية ، ماهراً في النحو والتصريف . قدم دمشق ، وجالس الكندي ، وتصدر بحلب للإقراء زماناً ، وطال عمره ، وشاع ذكره ، وغالب فضلاء حلب تلامذته . وكان حسن الفهم ، لطيف الكلام ، طويل الروح على المبتدئ والمتنهي ، ظريف الشائل مع سكينه ووقار . صنف شرح المفصل ، وشرح تصريف ابن جني ، ومات بحلب في الخامس والعشرين من جمادى الأولى سنة ٦٤٣ هـ (١) .

ومن جالسهم ابن مالك :

ابن عمرون :

أبو عبد الله جمال الدين محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعد بن عمرون الحلبي النحوي . قال الذهبي : ولد سنة ٥٩٦ هـ تقريباً ، وسمع من ابن طبرزد ، وأخذ النحو عن ابن يعيش وغيره ، وبرع فيه ، وتصدر لإقراءه ، وتخرج على يديه جماعة ، وجالس ابن مالك ، وأخذ عنه البهاء النحاس ، وروى عنه الشرف الديماطي ، وشرح المفصل ، ومات في ربيع الأول سنة ٦٤٩ هـ (٢) . وخلاصة القول في دراسات ابن مالك أنها كانت دراسات واسعة متنوعة شملت كل ما عرفه العصر من علوم القرآن والحديث واللغة والدين .

وقد ذكر صاحب نفح الطيب ، حين عرض للحديث عن دراسات ابن مالك ، أنه صرف همهته إلى إتقان لسان العرب ، حتى بلغ فيه الغاية ، وأربى على المتقدمين ، وكان إماماً في القراءات ، وعالماً بها ، وصنف فيها قصيدة دالية مرموزة في قدر الشاطبية ، وأما اللغة فكان إليه المتنهي فيها ، قال الصفدي : أخبرني أبو الثناء محمود تلميذ ابن مالك ، قال : ذكر ابن مالك يوماً ما انفرد به صاحب المحكم عن الأزهرى في كتابه تهذيب اللغة ، وهذا أمر معجز ، لأنه يحتاج إلى معرفة جميع ما في الكتابين (٣) ، وأما النحو والتصريف فكان فيهما بحراً لا يشق لجه ، وأما اطلاعه على أشعار العرب التي يستشهد بها على النحو واللغة ، فكان أمره فيها عجباً ، وكان الأئمة الأعلام يتحIRON في أمره ، وأما الاطلاع على الحديث ، فكان فيه آية ، لأنه كان أكثر ما يستشهد بالقرآن ، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث ، فإن لم يجد فيه شاهداً عدل إلى أشعار العرب : وذكر ابن الجزري في طبقات القراء (٤) أن ابن مالك قد نظم في القراءات قصيدتين : إحداها دالية ، والأخرى لامية ، سوف أشير إليهما ضمن مؤلفاته .

اشتغاله بالامامة والتدريس :

ذكر الصفدي (٥) أن ابن مالك قد أخذ العربية عن غير واحد ، وتصدر بحلب لإقراء العربية وكان إماماً في القراءات وعللها ، ثم قال : وأخبرني الشيخ شهاب الدين أبو الثناء

(١) بقية الوعاة ص ٤١٩ .

(٢) نفس المصدر ص ٩٩ .

(٣) نفح الطيب ج ٧ ص ٢٦٠ ، ص ٢٦١ .

(٤) ج ٢ ص ١٨ .

(٥) الوافي بالوفيات ص ٣٥٩ وما بعدها .

محمود عن ابن مالك ، أنه كان إذا صلى في العادلية ، لأنه كان إمام المدرسة ، يشيعه قاضي القضاة ، شمس الدين بن خلكان إلى بيته ، تعظيماً له ... وقد أقام بدمشق يصنف ويشغل بالجامع والتربة العادلية .

وقال ابن الجزري في طبقات القراء (١) : إنه قدم دمشق ، فأخذ عن السخاوي وغيره ، ثم توجه إلى حلب ، فنزل بها وبجماعه ، وأخذ عنه بهذين البلدين ، ثم قدم دمشق مستوطناً ، ونزل بالعادلية الكبرى ، وولى مشيختها التي من شرطها القراءات والعربية .. وأقام بالعادلية ، وألف المصنفات المفيدة في فنون العربية من ذلك : « التسهيل » الذي لم يسبق إلى مثله .

وذكر المقرئ في نفح الطيب (٢) : وقال بعض من عرف بابن مالك إنه تصدر بحلب ، وأم بالسلطانية ، ثم تحول إلى دمشق وتكاثر عليه الطلبة ، وحاز قصب السبق ، وصار يضرب به المثل في دقائق النحو وغوامض الصرف وغريب اللغات وأشعار العرب ، مع الحفظ والذكاء والتحرى لما ينقله والتحرير فيه .

ويمكن أن نخلص من هذه الأقوال ، إلى أن ابن مالك قد أتم دراسة القراءات والحديث واللغة والنحو على علماء دمشق وحلب الذين سبق ذكرهم ، وأنه بدأ الاشتغال بالإمامة والتدريس والتصنيف في حلب ، وأن التي أم بها وتصدر في حلب هي السلطانية لا العادلية — كما ذكر في دائرة المعارف — وأنه مر بحماة في طريق عودته إلى دمشق ، فأخذ عنه بها ، واستقر بعد ذلك في دمشق ، يشغل بالتدريس والتصنيف وإمامة العادلية .

الظاهرية (السلطانية) :

هي من آثار الملك الظاهر غازي بن صلاح الدين بحلب (٣) . قال في الدر المنتخب (٤) : من مدارس حلب : المدرسة الظاهرية ، وهي المعروفة الآن بالسلطانية ، تجاه القلعة ، مشتركة بين الشافعية والحنفية ، وكان الملك الظاهر قد أسسها ، وتوفي سنة ٦١٣ هـ ولم تم وبقيت مدة بعد وفاته ، حتى شرع فيها شهاب الدين طغرل بك فعمرها وكملها سنة ٦٣٠ هـ .

وقال في إعلام النبلاء (٥) : « مكتوب على بابها : بسم الله الرحمن الرحيم ، وبه نستعين . هذه المدرسة قد أمر بعمارها وإنشائها في أيام السلطان الملك العزيز غياث الدنيا والدين محمد بن السلطان

(١) غاية النهاية في طبقات القراء ج ٢ ص ١٨٠ وما بعدها .

(٢) نفح الطيب ج ٧ ص ٢٧٨ .

(٣) الملك غازي المعروف بالظاهر بن صلاح الدين الأيوبي ، كان صاحب حلب إلى أن توفي سنة ٦١٣ هـ وتوارثها أولاده من بعده ، فكانت بعيدة عن الفتنة التي شجرت بين خلفاء صلاح الدين ، فازدهرت فيها الآداب وأبنت العلوم ، ورحل إليها العلماء ، وقد استقل بها الملك العزيز محمد بن الملك الظاهر غازي بعد وفاة أبيه إلى أن توفي بها سنة ٦٣٤ هـ ، وتولى بعده ابنه الناصر صلاح الدين يوسف الذي بقى صاحب حلب ثم صاحب الشام إلى أن قتل على يد هولاكو التتاري سنة ٦٥٩ هـ (ملخصة من مقدمة إنباه الرواة للأستاذ أبي الفضل إبراهيم ص ١٢ وما بعدها) .

(٤) الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب — بيروت ، الباب الثالث عشر ص ١١١ .

(٥) إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء لابن الطباخ الحلبي ج ٢ ص ٢٢٢ ، ج ٤ ص ٣٥٦ .

الملك المظفر غازي بن السلطان صلاح الدين ، وأنشأها تكية وتربة ولى أمره شهاب الدين طغرل ابن عبد الله المالكي الظاهري ، وجعلها مدرسة للفريقين ، ومقرأً للمشتغلين بعلوم الشريعة من الطائفتين : الشافعية والحنفية ، مشتملة على مسجد لله تعالى ، مشيد فيه مدفن السلطان الملك الظاهر .. وشرط فيها أن يكون المدرس بها شافعي المذهب ، والإمام للصلاة فيها شافعي المذهب ، وكذا المؤذن ، ومن شرط واقفها أن يصلى الفقيه الخمس فيها .. ولها مدرس فى الفقه ، ومدرس فى النحو والقراءات .

العادلية :

هى الآن مقر المجمع العلمى العربى بدمشق ، بالقرب من الجامع الأموى ، ويجاورها قبر صلاح الدين ، ويقابلها تماماً مبنى المكتبة الظاهرية .

وقد وضع أسس هذه المدرسة ، لدراسة الفقه الشافعى ، السلطان نور الدين محمود بن زنكى سنة ٥٦٨ هـ ، ولم يرتفع من بنائها إلا القليل حتى عاجلته المنية . وفى سنة ٦١٢ هـ أزال الملك العادل ، أخو السلطان صلاح الدين الأيوبي ، بناء نور الدين وعمل مكانه مدرسة عظيمة للشافعية ، بعد أن وسع مساحتها ودعيت باسمه . وتوفى الملك العادل سنة ٦١٥ هـ ولما يكمل بناؤها ، فقام ابنه الملك المعظم عيسى ، ملك دمشق من بعده ، بإكمال بناء العادلية ، وجعل لها قبة لدفن أبيه ، ونقل جثته من قلعة دمشق إليها سنة ٦١٩ هـ وهى السنة التى تم فيها بناؤها ، واحتفل بافتتاحها ، ووقف عليها الأوقاف العظيمة . وكان الملك المعظم مغرمًا باللغة العربية وآدابها ، فأراد تحقيق أفكاره وميوله فى هذه المدرسة التى أصبحت سيدة مدارس دمشق ، ولم يشأ أن يغير ما أنشئت من أجله ، وأن يهدم مشاريع سلفه ، فجعلها قسمين : قسم للفقه ، وقسم للقراءات والعلوم العربية ، وقد كان بها مسكن من يتولى المشيخة والتدريس ، ومسكن ابن مالك بها باقى إلى اليوم ، على يمين الداخل ، يصعد إليه بوضع درجات ، ويسكنه الآن خادم المجمع ، وعلى يسار الداخل الغرفة التى كان يقيم بها ابن خلكان .

قسم القراءات واللغة العربية :

ويهمنا من قسميها الكبيرين ، قسم القراءات والعربية الذى ولى التدريس به ابن مالك . وقد كان هذا الجانب من الدراسات فى القسم الخارجى منها ، فى تربة الملك العادل ، التى أحد أبوابها فى دهليز المدرسة يقابله من الجهة الشمالية باب آخر لسكن أستاذ هذا الفن .

المشيخة الكبرى :

ولى ابن مالك المشيخة الكبرى بالعادلية وكان من شرطها القراءات والعربية . وهذا ثبت بأسماء بعض من عرفوا ممن تولوا هذه المشيخة (١) .

١ - القاسم بن أحمد اللورقي النحوى .

٢ - أبو شامة صاحب الروضتين ..

(١) تنبيه الطالب للنعمى ج ٢ : التربية العادلية .

- ٣ - ابن مالك النحوى .
- ٤ - أحمد بن إبراهيم بن سباع .
- ٥ - محمد بن أبى بكر الحريرى .
- ٦ - محمد بن محمد الجزرى ، مؤلف النشر فى القراءات العشر .
- ٧ - ابنه فتح الدين .
- ٨ - ابنه الآخر محمد ... الخ .

أسرته بالشرق ووفاته

لم يرد فى أخبار الذين كتبوا عن ابن مالك شىء عن أسرته وزواجه ، فلا نعرف شيئاً عن والديه ، ولا عن زواجه ، أين ومتى تم ، ولا عن زوجته من هى ومن أين تكون ؟ لهذا لا أعتد فى الحديث عن زواجه وأسرته على سند تاريخى ، وإنما هو مجرد حدس وتقدير للظروف التى أحاطت بالرجل فى حياته ورحلته وإقامته ، يمكن منها أن نستخلص أنه استقر بدمشق ورضى بها موطناً على أثر زواجه من بين أسرها ، كما أن تاريخ وفاة ابنه بدر الدين كهلا سنة ٦٨٦ هـ ، يرجح أن يكون مولده حوالى سنة ٦٤٠ هـ أو بعدها بقليل ، فإذا كان هو أكبر أبنائه ، وأغلب الظن أنه كذلك ، رجح أن يكون زواجه فى حدود سنة ٦٤٠ هـ أو قبيل ذلك ، بعد أن طوف بالشام واستقر فى دمشق . ولعل هذا الزواج ، كما قلت ، كان أول داع لاستقراره بدمشق ، بين أسرة زوجته وأسرته الناشئة ، بعد أن أنجب ولديه : بدر الدين ، ونفى الدين الأسد .

بدر الدين :

هو الإمام بدر الدين محمد بن محمد بن مالك الطائى الدمشقى الشافعى النحوى ابن النحوى : قال الصفدى : كان فهماً ذكياً حاد الخاطر ، إماماً فى النحو والمعانى والبيان والبديع والعروض والمنطق ، جيد المشاركة فى الفقه والأصول . أخذ عن والده ، ووقع ما أغضب الشيخ على ولده ، فسكن بعلبك ، فقرأ عليه جماعة ، فلما مات والده طلب إلى دمشق ، وولى وظيفة والده (١) ، وتصدى للاشتغال والتصنيف . وله من التصانيف : شرح ألفية والده ، وشرح كافيته ، وشرح لاميته ، وتكملة شرح التسهيل لم يتمه ، والمصباح فى اختصار المفتاح فى المعانى ، وروض الأذهان ، وشرح الملحة ، وشرح الحاجبية ، ومقدمة فى العروض ، ومقدمة فى المنطق ، وغير ذلك . ومات بالقولنج بدمشق ، يوم الأحد ثامن المحرم سنة ٦٨٦ هـ وتأسف الناس عليه (٢) .

وقال الصفدى عن شرحه للألفية : « إنه شرح فاضل منقح ، وخطاً والده فى بعض المواضع ، ولم تشرح الخلاصة بأحسن ولا أسد ولا أجزل من هذا الشرح على كثرة شروحها ، وهو الشرح المشهور بشرح ابن الناظم » .

(١) لم يذكر اسمه ضمن من ولى المشيخة الكبرى ، فلملح ولى مشيخة العادلية الصغرى أو الأمينية على ماسياتى بيانه .

(٢) بغية الوعاة ص ٩٦ .

وقيل إنه حضر مجلس الشيخ شمس الدين الأيكي ، وكان يعرف الكشاف معرفة مليحة ففقد لا يتكلم ، والأيكي يذكر درسه إلى أن أطل الكلام ، فقال له : يا شيخ بدر الدين لأي شيء ما تتكلم ؟ فقال : ما أقول ؟ ومن وقت تكلمت فيه إلى الآن عدت عليك إحدى وثلاثين لجنة . وقال عن وفاته : إنه مات قبل الكهولة بدمشق ، ودفن بمقبرة باب الصغير ، وقد ولى إعادة الأمينية بعده الشيخ كمال الدين ابن الزمكاني (١) .

تقى الدين الأسد :

هو محمد بن محمد بن مالك تقى الدين المعروف بالأسد ، قال الشيخ شمس الدين : صنف له والده الألفية فلم يحذف في نحو ، وكان طيب الصورة يقرأ بالظاهرية ، وله مسجد ودكان مشهود ، وتوفي سنة ٦٠٩ هـ - هكذا في الوافي وأظنها سنة ٦٥٩ هـ ، إذ يفهم من خبر وفاته قبل الكهولة أنه توفي في حياة أبيه - قال الصفدي : والمقدمة الأسدية لوالده أيضاً وهي صغيرة نثر ، وضعها باسمه (٢) - وهذا يوافق ما ذكره السيوطي في ترجمة والده ، وذكر مثله للقرى في نفح الطيب - ثم قال :

وذكر الصفدي عن الذهبي ، أن ابن مالك صنف الألفية لولده تقى الدين الأسد ، واعترضه العلامة العجيسي بأن الذي صنفه له عن تحقيق هو المقدمة الأسدية قال : وأما هذه - يعني الألفية - فذكر لي من أثق بقوله ، أنه صنفها برسم القاضي شرف الدين أبي القاسم هبة الله بن نجم الدين عبد الرحيم بن شمس الدين الجهنى الحموى الشافعي الشهير بابن البارزى - نسبة إلى باب أبرز - المتوفى سنة ٧٣٨ هـ ، وهو ممن سمع ابن مالك ، (٣) وذكر الجزري مثل ذلك في غاية النهاية (٤) .

اخلاق ابن مالك وصفاته :

أجمع الذين ترجموا لابن مالك على أنه يمتاز بما كان عليه من الدين المتين وصدق الالهجة ، وكثرة النوافل ، وحسن السمات ، ورقة القلب ، وكمال العقل ، والتوعدة والوقار ، وأنه كان حريصاً على العلم وحفظه ، حتى أنه حفظ يوم وفاته ثمانية شواهد . (٥)

وكان رحمه الله كثير المطالعة ، سريع المراجعة ، لا يكتب شيئاً من محفوظه حتى يراجعه في محله ، وهذه حالة المشايخ الثقات ، والعلماء الأثبات ، وكان لا يرى إلا وهو يصلى أو يتلو أو يصنف أو يقرئ .

وحكى أنه توجه يوماً مع أصحابه للفرجة بدمشق ، فلما بلغوا الموضع الذي أرادوه ، غفلوا عنه سوية ثم طلبوه فلم يجدوه ، ثم بحثوا عنه فوجدوه منكباً على أوراقه . (٦)

(١) الوافي بالوفيات ص ٢٠٤ ، ٢٠٥ .

(٢) نفس المصدر ص ٢٠٦ .

(٣) نفح الطيب ج ٧ ص ٢٩٠ .

(٤) غاية النهاية في طبقات القراء ج ٢ ص ١٨١ .

(٥) نفح الطيب ج ٧ ص ٣٧٨ .

(٦) نفح الطيب ج ٧ ص ٢٨٢ .

وهذه رسالة ، كتبها ابن مالك ، إلى الظاهر بيبرس ، يطلب منه المعونة ببعض المال ، وهى تقفنا على جانب من حياته الاجتماعية بدمشق ، إلى جانب أنها تدلنا على أسلوبه الأدبى ، الذى يظهر فيه التأثر الواضح بأسلوب السجع الذى التزمه القاضى الفاضل وتلاميذه :

قال السيوطى (١) : « نقلت من خط شيخنا الإمام تقي الدين الشافعى ، قال : من غريب ما رأيت على كراريس من تسهيل الفوائد ، بخط الشيخ جمال الدين بن مالك فى أواخرها صورة قصة ، « رفعها الفقير إلى رحمة ربه ، محمد بن مالك ، يقبل الأرض ، وينهى إلى السلطان (الظاهر ركن الدين بيبرس البندقدارى) أنه أعرف أهل زمانه بعلوم القراءات والنحو واللغة وفنون الأدب ، وأمله أن يعينه نقوداً ، من سيد السلاطين ومبيد الشياطين ، خلد الله ملكه ، وجعل المشارق والمغارب ملكه ، على ما هو بصده ، من إفادة المستفيدين ، وهداية (٢) المسترشدين ، بصدقة تكفيه هم عياله ، وتغنيه عن التسبب فى صلاح حاله ، فقد كان فى الدولة الناصرية عناية يتيسر بها الكفاية ، مع أن هذه الدولة من الدولة الظاهرية ، كجدول من البحر المحيط ، والخلاصة من الوسيط والبسيط ... الخ » .

وفاته وراثته :

توفى ابن مالك بدمشق سنة ٦٧٢ هـ بلفاق ، وصلى عليه بالجامع الأموى ، وآخر من روى عنه الإمام شهاب الدين أحمد بن سليمان الكاتب ، كتاب الخلاصة عرضاً . (٣) ودفن بسفح قاسيون ، بتربة القاضى عز الدين بن الصائغ ، وقال العجيسى : بتربة ابن جعوان (٤) .

وقد ذكر ابن طولون الصالحى ، فى مزارات الصالحية ، قبر الشيخ جمال الدين بن مالك قبلى قبر الشيخ إسماعيل بن عبد الله الصالحى .. ولما قدم العلامة شعبان الآنارى الصالحية ، أراد زيارة قبره فقبل له ، لا يعرفه إلا رجل حفار يقال له زعتر ، فذهب إليه فلما وصل إلى الروضة ، وجد شخصاً يلحد ميتاً ، فسأل عن هذا الحفار ، فقبل له : هذا زعتر .

فقال له : يا شيخ ، أرى قبر الشيخ جمال الدين بن مالك ، فذهب معه ، وأراه قبره بروضة الصالحية بسفح قاسيون بجوار قبر الشيخ إسماعيل بن عبد الله الصالحى ، وقريباً من قبر الحافظ العماد المقدسى ، فقال العلامة :

سألت أناساً عن ضريح ابن مالك فأخبرنى شخص به وهو حفار
وقالوا بأن الشخص يدعى بزعتر فواعجباً من زعتر وهو قبار
ومن قول الشرف الحصنى يرثيه :

يا شتات الأسماء والأفعــــــــــــــــال بعد موت ابن مالك المفضــــــــــــــــال
وانحراف الحروف من بعد ضبط منه فى الانقصال والاتصــــــــــــــــال

(١) حسن الحاضرة ج ٢ ص ٨٨ .

(٢) فى الأصل (واقادة) وهو تكرار لا يليق بما عهد من أسلوبه ، فلعله تحريف من الطبع أو النسخ .

(٣) القلائد الجوهريّة ، القسم الثانى ص ٣٩٥ .

(٤) نفخ الطيب ج ٧ ص ٢٧٣ وما بعدها .

مصدرأ كان للعلوم بؤذن الله من غير شبهة ومحال
عدم النعت والتعطف والتوكيد مستبدلا من الإبدال
ألم قد عـراه أسكن منه حركات كانت بغير اعتلال
وقدرثاه الشيخ بهاء الدين بن النحاس بقوله : (١)

قل لابن مالك إن جرت بك أدمعى حمرا يحاكيها النجيع القاني
فلقد جرحت القلب حين نعت لي وتدفقت بدمائه أجفاني
أكن يهون ما أجن من الأسي علمى بنقلته إلى رضوان
فستى ضريحاً ضمه صوب الحيا يهيم به بالروح والريحان

مؤلفاته

ابن مالك من أعظم نخبة القرن السابع شهرة ، إن لم يكن أعظمهم جميعاً ، فهو أسلسهم مادة ،
وأغزرهم إنتاجاً ، وأرفعهم ذكراً ، وأوسعهم رواجاً ، فقد رزق - رحمه الله - العمر الطويل .
والصبر الجميل ، والعقل الراجح ، والقدرة الفائقة على القراءة والبحث والاطلاع ، فجاء إنتاجه
على غزارته وعمقه سهلاً مقبولاً ، فصادف الاهتمام والذوبوع والرواج ، بصورة لم يسبق لها مثيل
في تاريخ التأليف ، في ميدان اللغة والنحو على الخصوص .

ولمذ كان بودى ، لو تسعفى المراجع ، فأرتب مؤلفاته ترتيبها الزمنى على حسب تصنيفها ،
الأول ، فالتالى ، وهكذا ، ليكون ذلك أجدى فى تصوير تطور مسائل النحو ومشكلاته عند
الرجل ، منذ بدأ التصنيف حتى ختمه ، غير أنى لم أجد بين هذه المراجع ، على كثرة ما وقع لى
منها ، شيئاً نافعاً فى هذا الصدد ، إذا استثنينا إشارة ابن الجزرى ، إلى أنه صنف الكافية الشافية
بجلب ، والخلاصة (الألفية) بحماسة ، والتسهيل بدمشق ، ولذا آثرت ترتيب هذه المؤلفات على
أساس أهميتها وصلتها بهذا الكتاب الذى أهد له ، مع مراعاة الترتيب الزمنى بين الكافية والألفية
والتسهيل ، وهى أهم مؤلفاته النحوية .

هذا ، وقد وهب لابن مالك قدرة فائقة على النظم العلمى الرائق ، فأخرج الكثير من مؤلفاته
النحوية واللغوية نظماً ، وجاء هذا النظم على جفاف مبائله وصعوبة موضوعاته عذباً سائفاً ،
حتى يوشك بعضه أن يضاهى الشعر العاطفى فى روعته وجماله (٢) ، ولعل هذا من أهم العوامل
التي ساعدت على رواج مؤلفات ابن مالك ، وبخاصة الألفية التي حجبت أو كادت أضواؤها أن
تخجب ما سبقها من مؤلفات فى النحو .

(١) نفح الطيب ٢٧٦ وبغية الوعاة ص ٥٧ .

(٢) من أوضح الأمثلة على ذلك : تحفة المودود فى المقصور والمدود .

مؤلفاته النحوية :

(١) الكافية الشافية :

منظومة طويلة فيما يقرب من ثلاثة آلاف بيت ، من مزدوج الرجز ، تضم النحو والصرف ممّا ، منها نسخة مخطوطة في مجلد واحد بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٣٩) نحو ، في ١٦٢ ورقة (٣٢٤ صفحة) من القطع المتوسط مكتوبة بخط النسخ الجميل ، بكل صفحة تسعة أسطر ، تشتمل على ٦٤ باباً ، ينطوي تحتها ٦٧ فصلاً ، كتبت عناوينها بالمداد الأحمر ، والمّن بالمداد الأسود ، مطلعها :

بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وسلم
قال ابن مالك محمد وقد نوى إفادة بما فيه اجتهد
الحمد لله الذي من رفته توفيق من وفقه لحمده
تبارك اسمه ، وتمت كلمه وعم حكمه ، وجمت حكمه
ثم على خير الهداة أحمداً منه صلاة تستدام أبداً
تغمر آله وصحبه الألى بحفظهم عهدوه نالوا العلا
وتسعد الذى بها قد اعتنى سعادة منيلة أقصى المنى

وبعد ، فالتحو صلاح الألسنة والنفس إن تعدم سناء في سنه
به انكشاف حجب المعانى (يبدو به) المفهوم ذا إذعان (١)
ومن يعن طالبه بسبب فهو حر بنيل كل أرب
وقد جمعت فيه كتباً جمه مفيدة يعنى بها ذو الهمة
وهذه أرجوزة مستوفيه عن (٢) أكثر المصنفات مغنيه
فمن دعاها قاصداً بالكافية مصدق ، ولو يزيد الشافيه
فالله يحطينا بخير سعى وباجتناء ثمرات الزوعى

وبعد هذه المقدمة ، تبدأ أبواب المتن بباب شرح الكلام وما يتألف منه ، وباب الإعراب والبناء ، وباب إعراب المثنى والمجموع على حده ... الخ ، فإذا اقتضى الأمر قسم الباب إلى فصول ، وهكذا حتى تنتهى الأرجوزة . وقد بلغت عدة أبيات هذه النسخة ألفين وسبعمائة وتسعين بيتاً ، وسوف أوفى الحديث عنها عند الموازنة بينها وبين الألفية والتسهيل بعد هذا العرض السريع للمؤلفات إن شاء الله .

(١) في الأصل يوجد كشط بأول الشطر الثانى وبعده لفظ غير واضح ، فوضعت ما بين القوسين

تمشياً مع السياق .

(٢) في الأصل « وعن » وحذف الواو أسلم للنظم .

هذا ، وقد ذيلها بأكثر من مائة بيت ، العلامة أبو الثناء محمود بن محمد خطيب الدهشة الشافعي الحموي ، من علماء القرن التاسع ، سماها : وسيلة الإصابة إلى طريقة الكتابة ، رتبها على أربعة أبواب ، في الوصل والفصل ، والحذف ، والزيادة ، والبدل ، وشرحها ، وأتمها تأليفاً سنة ٨٠٥ هـ . (١)

(٢) الوافية (في شرح الكافية الشافية) :

وقد شرح ابن مالك الكافية نثراً بشرح سماه « الوافية » وعلق عليه نكتاً ، وشرحها أيضاً ولده بدر الدين ، وبالظاهرية نسختان من شرح الكافية برقمي ١٥٢ نحو وصرف ، ١٥٣ نحو وصرف ، بعنوان شرح نظم الكافية لابن مالك .

وقد وجدت لها شرحين بدار الكتب ، أحدهما تحت رقم ٢٣٦ نحو ، بعنوان : قطعة من شرح على كافية ابن مالك ، أوله : سألتني بعض الألباء ، المعتنين بحقائق الأنباء ، أن أتلو الكافية الشافية ، بشرح ... الخ ، وبعد هذا التقديم ، وهو في نحو خمسة أسطر ، فصل في أعلم وما جرى مجراه .. وينتهي المجلد بفصل فيما تركب من الأحوال والظروف ..

ويقع هذا الشرح في مجلد قدر مجلد الكافية الذي سبقت الإشارة إليه وعلى ورق مماثل . ويبدو من صيغة الشرح أنه لغير ابن مالك ، لأن الشارح يكرر فيه : « قوله .. » ويذكر النص ، ثم يتلوه بالشرح ، مما يدل على أن الشارح غير المصنف ، وهو مخطوط بقلم قديم ، وبه خروم ، نلعله شرح ابنه بدر الدين .

والثاني مخطوط قديم أيضاً ، ذكر في الفهارس أنه نسخة أخرى من السابقة ولكن تبين لي بعد مراجعته ، أنه مغاير له ، فهو مجلد ضخيم ، يقع في ٢٦٦ ورقة من الحجم الكبير ، تحتوي كل صفحة من صفحاته على ٢٠ أو ٢١ سطراً بكل سطر حوالي ١٢ كلمة ، مكتوب بخط نسخ معتاد ، على ورق سميك ، به خروم وتمزيق ، ويبدو من أسلوب التقديم ، وطريقة الشرح ، أنه لابن مالك ، فهو يبدأ بعد المقدمة التي تتمشى مع الروح العام لمقدمات ابن مالك ، بذكر خطبة الكافية الشافية ، ثم عنوان : شرح الكلام وما يتألف منه ، ويبدأ الشرح هكذا ، ص ... ويذكر النص ، ش ... ويمضي في الشرح ، وهي طريقته في شرح كتبه وينتهي المجلد بفصل :

لآلة من الثلاثي مفعلة ومفعل أو مده ، ومفعلة
وآخر النظم :

ص : وقد جعلت نظم هذا الباب	مكملاً أبواب ذا الكتاب
فالحمد لله على تكميله	ميسراً ما ريم من تحصيله
وأفضل الصلاة والسلام	على لباب صفوة الأنعام
لآله منها صلاة وافره	وأنعم باطنه وظاهره

ثم ختام الكتاب :

(١) مخطوط تحت رقم ١٢٩٠ بدار الكتب ، تم نسخه سنة ١٠٢٣ هـ .

... وكان الفراغ من تعليقه لليلتين بقيتا من شعبان سنة ست و... وسبعمائة (هكذا) بقية الرقم غير واضح . وهذا التاريخ للختم يبدو منه أن هذا الشرح قد تم بعد سنة سبعمائة ، فإذا كان هذا التاريخ لتمام الشرح كان الذي أتم الشرح شخصاً آخر غير ابن مالك ، ولعله أحد تلاميذه ، وإذا كان لكتابة النسخة كان الشرح كله لابن مالك .

وواضح من هذين المصنفين : « الكافية والوافية » تأثر ابن مالك بابن الحاجب في تسمية المتن بالكافية والشرح بالوافية ، وإن كان صنيع ابن مالك في المتن والشرح يغير صنيع ابن الحاجب كل المغايرة ، حتى يمكن أن يقال إن ابن مالك لم يتأثر بغير التسمية ، بل إنه يبدو كالمعارض لابن الحاجب ، فكافية ابن الحاجب موجز مركز في النحو فقط ، وكافية ابن مالك نظم مطول في النحو والصرف معاً ، ووافية ابن مالك نثر كالشرح لنظم الكافية ، ووافية ابن الحاجب نظم لكافيته ، وقد خص ابن الحاجب الصرف بمصنف خاص سماه : الشافية موجز مركز كالكافية ، في حين جمع ابن مالك النحو والصرف في منظومته : الكافية الشافية .

وقد وجدت بمكتبة الأزهر نسختين من هذا المصنف بعنوان : شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحت رقمي (٧١٨ ، ٣٣٧٩ عروسي) .

وبمكتبة مصطفى فاضل نسخة من « شرح ابن مالك على الكافية » برقم ٧١٩١ صرف .

(٣) الخلاصة المشهورة بالالفية :

وهي منظومة في نحو ألف بيت أودع فيها ابن مالك خلاصة ما في الكافية الشافية من نحو وتصريف ، بدأها بقوله :

قال محمد هو ابن مالك	أحمد ربى الله خير مالك
مصلحاً على النبي المصطفى	وآله المستكلمين الشرفاً
وأستعين الله في ألفيه	مقاصد النحو بها محويه
تقرب الأقصى بلفظ موجز	وتيسر البذل بوعده منجز

والألفية لشهرتها لا يكاد يخلو منها بيت فيه من يطلب العلم ، ونسخها كثيرة بين مخطوطة ومطبوعة بجميع المكتبات العامة والخاصة ، وعلى سبيل المثال لا الحصر ، وجدت منها بدار الكتب نسخاً مخطوطة تحت أرقام : ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٣٤٥ ، ٨٤١ ، ١١٠٤ ، ١٤٠٣ ، ٣١ م ٣٢ م ، ٥٢٢ مجاميع ، ٦١٠ مجاميع ، ٨ مجاميع ش .

ونسخاً مطبوعة تحت أرقام : ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٣٩٠ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٥ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٥٧ . الخ .

وبالأزهر نسخ كثيرة مخطوطة ومطبوعة منها ٤٧ ، ١٠٣ ، ٥٣٧ ، ٥٥٢ ، ٥٧٧ ، الخ . ولأهمية الكافية والألفية بين كتب النحو بعامة ، وكتب ابن مالك بخاصة ، عقدت موازنة وافية بينهما وبين التسهيل في ختام هذا التعريف .

(٤) التسهيل :

وهو هذا الكتاب الذى بين يدى القارئ وقد أفردته ببحث واف بعد الفراغ من بقية المؤلفات لاستيفاء الحديث عنه فى كل ما يقتضيه الأمر من عرض وتحقيق ونقد وتعليق .

(٥) شرح التسهيل :

ذكر صاحب « كشف الظنون » ، فى حديثه عن التسهيل (١) من شروح التسهيل : شرح المصنف - ابن مالك - وصل فيه إلى باب مصادر الفعل ، ويقال إنه كمله ، وكان كاملاً عند تلميذه الشهاب الشاغورى ، فلما مات المصنف ظن أنهم يجلسونه مكانه ، فلما خرجت عنه الوظيفة تألم ، فأخذ الشرح معه وتوجه إلى اليمن غاضباً من أهل دمشق ... ثم كمله ولده بدر الدين من المصادر إلى آخر الكتاب (هكذا) (٢) ، وكمله أيضاً صلاح الدين الصفدى . وقد أورد السيوطى الخبر فى ترجمة الشهاب الشاغورى (٣) ، وقد وجدت نسخة من هذا الشرح بدار الكتب أبى الحديث عنها إلى حينه ، ضمن الحديث عن شروح التسهيل .

(٦) المؤصل فى نظم المفصل :

أشارت إليه أكثر المراجع التى ترجمت لابن مالك ، وهو نظم لمفصل الزمخشري ، وقد أشار ابن مالك إليه فى مقدمة بعض كتبه ، كما أشار إليه فى مقدمة نثره لهذا النظم ، وسيأتى بيانه ، كما جاء ذكره فى النظم الجامع لمؤلفات ابن مالك بقوله :

وجاء بنظم للمفصل بارع رفيع على المنظوم يدعى المؤصلاً

(٧) سبك المنظوم ، وفك المختوم :

فى دائرة المعارف أنه رسالة موجزة فى النحو ، وقيل فى بعض المراجع إنه فك لنظم المفصل السابق ، وهو الصواب ، إذ ورد فى مقدمة النسخة الموجودة منه ببرلين (٦٦٣٠) :

أما بعد ، فإنى استخرت الله تعالى فى نثر المؤصل ، ليم ما نويته من إعانة الأذكياء بالإيجاز . الخ وأوله : باب شرح الكلمة والكلام ، وما يتعلق بذلك من العلامات والأقسام . وهو موافق إلى حد كبير لما رأيته فى مقدمة المخطوط رقم ٧٠٦٨ بالظاهرية بدمشق ، تحت عنوان « تسهيل القوائد » .. وهذا ظننت أن هذه النسخة من سبك المنظوم ، وأن الناسخ أخطأ فى تسميتها بالتسهيل ، أو أن الخلط حدث بين المقدمتين . على ما أفصله بالحديث والتحقيق بعد قليل .

(٨) عمدة الحافظ ، وعدة الافظ :

قيل عنه فى البغية ، ونفع الطيب : إنه مختصر يضم أصول النحو ، وفى دائرة المعارف ، إنه رسالة صغيرة فى الإعراب ، وفى هامش نفع الطيب ، ذكر الأستاذ المحقق أحمد يوسف نجاتى أن له أيضاً « العمدة » فى النحو ، وهو مختصر ، ثم شرحه ، وشرحه كذلك أبو أمامة النقاش المتوفى سنة ٧٦٣ هـ

(١) كشف الظنون مجلد ١ ص ٤٠٥ وما بعدها .

(٢) هكذا ورد الخبر ، وسوف يأتى تحقيقه .

(٣) بغية الوعاة ص ٢٠٧ .

وأبو ياسر بن غمار المالكي المتوفى سنة ٨٤٤ هـ ، وابن العطار على بن إبراهيم بن داود الدمشقي المتوفى سنة ٧٢٤ هـ ، ومنه نسخة بمكتبة برلين تحت رقم (٦٦٣١) أولها :
قال الشيخ جمال الدين الجياني ...

الكلمات ثلاث : اسم ، وفعل ، وحرف . يعرف الاسم بتعريفه نحو الرجل ، وبتنوينه نحو زيد ، ويجره نحو : انتفعت بهذا ... الخ .

(٩) شرح عمدة الحافظ ، وعدة الالفاظ (شرح العمدة) :

منه نسخة ببرلين (٦٦٣٢) بعنوان : شرح العمدة في النحو ، ومنه نسخة بدار الكتب (١١٦٨ نحو) قال في تقديمه : هذه تنبيهات مختصرة ، يستعان بها على فهم ما تضمنته مقدمتي الموسومة بعمدة الحافظ ، وعدة الالفاظ ... الخ .

ومنه بمكتبة الأزهر نسخة تحت عنوان : تنبيهات ابن مالك على مقدمته (عمدة الحافظ وعدة الالفاظ) برقم (٢٣٤٧) السقا ، ونسخة مستنسخة من السابقة برقم (٣٨٣٣) نحو .

(١٠) اكمال العمدة :

ذكره السيوطي في البغية ، كما ذكره ناظم المصنفات .

(١١) شرح اكمال العمدة :

ذكره السيوطي أيضاً . ويفهم مما ذكر في هامش نفع الطيب أن له العمدة وشرحه ، ومن رواية السيوطي ، أن له الإكمال وشرحه ، فعمل العمدة الذي أشار إليه في نفع الطيب ، هو عمدة الحافظ ، بعد اختصار الاسم ، والإكمال وشرحه مصنفان آخران ، حيث ورد ذكرهما في نظم المؤلفات ، بعد عمدة الحافظ :

وآخر سماه بإكمال عمدة فزاد عليها في البحوث وعللا
وصنف للإكمال شرحاً مبيناً معانيه حتى غدت ربة انجلا (١)

(١٢) شواهد التوضيح والتصحيح ، لمشكلات الجامع الصحيح ، أو اعراب

مشكل البخاري :

وقد حققه وعلق عليه ونشره أخيراً المرحوم الأستاذ محمد فزاد عبد الباقي . وهو تعليقات ومناقشات قيمة لمشكلات الإعراب في بعض أحاديث البخاري ، أخرجها في واحد وسبعين مبحثاً منفصلة بالكتاب المذكور . وهذا المصنف من أهم المصنفات التي تظهر براعة ابن مالك في معالجة المشكلات ، وتكشف عن منهجه في النقاش والحجاج ، وتبين فضله وقدرته وسعة أفقه وعظيم إحاطته باللغة والنحو والشواهد ، فمن بحثه : البحث الأول في « ياليتني » ، وفي استعمال « إذا » مكان « إذا » وبالعكس ، وفي تركيب : أو مخرجي هم ؟ ، والبحث الثاني فيما يقع الشرط فيه مضارعاً والجواب ماضياً ، والبحث الثالث في إنبات ألف يراك بعد متى الشرطية ، وحمل متى على إذا ، وحمل إذا على متى ، وإجراء المعتل مجرى الصحيح ، والبحث الرابع في اجتماع ضميرين ، هل

(١) هكذا نهاية هذا الشطر الأخير ، ولعله يقصد أن معانيه غدت صاحبة انجلاء ووضوح .

الأولى انفصالهما أو اتصافهما ٤ والبحث الخامس في حديث : لا يخرج به إلا إيمان في وتصديق
برسلى ... الخ . وقد تخيرت بحثاً من هذا المصنف ككتاب لطريقة ابن مالك في مناقشة هذه المشكلات ،
وهو على إنجاز موف بالغرض موجز للقصد .

البحث الثامن عشر في استعمال « في » بمعنى التعليل . ومنها قول النبي صلى الله عليه وسلم :
« عذبت امرأة في هرة حبستها حتى ماتت ، فدخلت فيها النار » . — أخرجه البخارى في كتاب
الشرب والمساواة — قلت : تضمن هذا الحديث استعمال (في) دالة على التعليل ، وهو ما خفى على
أكثر النحويين ، مع وروده في القرآن العزيز والحديث والشعر القديم ، فمن الوارد في القرآن
العظيم قوله تعالى : « لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم » (١) ، وقوله تعالى :
« ولولا فضل الله عليكم ورحمته في الدنيا والآخرة لمسكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم » (٢)
ومن الوارد في الحديث : « عذبت امرأة في هرة ... » ، و « يعذبان وما يعذبان في كبير ... »
أخرجه البخارى في كتاب الوضوء .

ومن الوارد في الشعر القديم قول جميل :

فليت رجالا فيك قد نذروا دمسى وهموا بقتلى يابئين لقسى
ومنه قول أبي خراش ، (وفي رواية لأبي ذؤيب) :

لوى رأسه غنى ومال بوده أغانيخ خود كان فينا يزورها
ومنه قول الآخر :

أفى قملى من كليب هجوتى أبو جهضم تغلى على مراجلى

(١٣) المقدمة الأسدية :

ذكرها السيوطى في البغية ، والمقرئ في نفح الطيب ، وهى رسالة صغيرة في النحو ، قيل إنه
صنفها لولده تقي الدين الأسد ، على ما سبقت الإشارة إليه .

(١٤) شرح الجزولية :

والجزولية مقدمة في النحو ، مشهورة باسم مؤلفها أبى موسى الجزولى ، قيل إنها حواش
على جمل الزجاجى ، وقيل : ليس فيها نحو وإنما هى منطق ، لحدودها وصناعتها العقلية .. وقد
جاء في تذييل ابن مکتوم لنظم المصنفات :

وصنف شرحاً للجزولية غدا نظمها كالصخر حتى تسهلا (٣)

(١٥) نكتة النحوية على مقدمة ابن الحاجب :

وقد أشار الأشمونى إلى هذا المصنف في منهج السالك . (٤)

(١) سورة الأنفال آية ٦٨ .

(٢) سورة النور آية ١٤ .

(٣) وقد سبق التنبيه إلى إشارة القفطى إلى هذا الشرح ص ٥ من هذا التمهيد .

(٤) منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ج ١ ص ٤٩ .

مؤلفاته اللغوية :

(١٦) نظم الفرائد :

وفى البيغة « نظم الفوائد » بالواو ، ولكن السيوطى نفسه نقل فى المزهرة أجزاء من هذا الكتاب ، فى أماكن عدة ، وكرر ذكر الاسم بالراء وهو الصحيح . والكتاب عبارة عن ضوابط وفوائد منظومة ، ليست على روى واحد ، وقد نقل السيوطى عنه فى المزهرة فقال : قال ابن مالك فى كتابه « نظم الفرائد » كل ماجاء على « فعلا » فمؤنثه « فعلى » ، غير اثني عشر اسما فلإنها جاءت على فعلا ، ثم نظمها فقال :

أجز فعلى لفَعْعُ لانا إذا استثنيت حبلانا (١)
ودخنانا (٢) وسخنانا (٣) وسيفانا (٤) وصحيانا (٥)
وصوجانا (٦) وعلانا (٧) وقشوانا (٨) ومصانا (٩)
وموتانا (١٠) وندمانا (١١) وأتبعهن (١٢) نصرانا (١٣)

وذيلها المرادى بيت كتكملة :

وزد فيهن خمصانا (١٤) على لغة (١٥) وأليانا (١٦)

وقد أورد السيوطى أجزاء أخرى من هذه الضوابط ، فى ثنايا المزهرة ، منها : قال ابن مالك :
الذى ورد من فاعل ، بفتح العين ، ألفاظ محصورة ، نظمها فى قوله :

- (١) حبلان : غضبان أو كبير البطن وهى حيلانة أى غضبى أو حامل .
- (٢) دخنان : يوم دخنان وليلة دخنانة هما كدرة فى سواد دخن .
- (٣) سخنان : يوم ساخن وسخنان وليلة سخنانة .
- (٤) سيفان : رجل سيفان طويل ممشوق ضامر وهى سيفانة .
- (٥) ضحيان : رجل ضحيان يأكل فى الضحى ، وهى ضحيانة ، وقلة ضحيانة بارزة للشمس .
- وصحيان : يوم صحيان وليلة صحيانة لا غيم فيها .
- (٦) صوجان : كل يابس الصلب من الدواب والناس ، ونخلة صوجانة يابسة كزرة السعف .
- (٧) علان : رجل علان كثير التسيان وهى علانة ، وعلانة حصن قرب دمار .
- (٨) قشوان : دقيق ضعيف رقيق الساقين وهى قشوانة .
- (٩) مصان : اللثيم أو هو شتم بمعنى ماص بظر أمه ، أو راضع الغنم لثوما وهى مصانة .
- (١٠) موتان : رجل موتان الفؤاد بليد وهى موتانة .
- (١١) ندمان : منادم ، أما من الندم فقير مصروف ومؤنثه ندى .
- (١٢) نصران : واحد النصارى وهى نصرانة ، وبلدة بالشام .
- (١٣) المزهرة للسيوطى ج ٢ ص ٧٤ وما بعدها .
- (١٤) خمصان : ضامر البطن وهى خمصانة .
- (١٥) أليان : كبش أليان ونعجة أليانة ، وكذا الرجل والمرأة .
- (١٦) منهج السالك ج ٢ ص ١٩٣ .

اخصص إذا نطقت وزن فاعل ————— يبأذق (١) وخاتم وتأبسل (٢)
ودائق (٣) وراسن (٤) ورامسك (٥) ورامج (٦) ورانج (٧) وزاجل (٨)
وساذج وسالغ (٩) وشــــــــــــــــالم (١٠) وطابع وطابق (١١) وناطل (١٢)
وطاجن وعالم وقــــــــــــــــارب وقلب (١٣) وكاغد (١٤) وما يلي
من كامخ (١٥) وهاون ويارج (١٦) ويارق (١٧) ، وبعضها بفاعل
ومنها أيضاً قوله : الذى جاء على فعمل — بضم الفاء — وليس جمعاً ، ألفاظ مجسورة ،
ثم نظمها فقال :

في غير جمع قلّ وزن فعمل كتيب (١٨) وجبب (١٩) وحول (٢٠)
وحلب (٢١) وخلق (٢٢) وخرم (٢٣) وخلب (٢٤) وخلر (٢٥) ودخل (٢٦)

-
- (١) الباذق ما طبع من عصير العنب أذى طبخة فصار شديداً .
 - (٢) والتأبيل بفتح الباء وكسرهما أزار الطعام ج توابل .
 - (٣) الدائق سدس الدرهم ، والأحقق ، والسارق ، والمهزول الساقط من الرجال والنوق .
 - (٤) راسن فارسية بمعنى القنس وهو القيء ، ونبات طيب الرائحة .
 - (٥) رامك شيء أسود يخلط بالمسك ، والمقيم بالمكان لا يبرح .
 - (٦) الرامج بالكسر ملواح يصطاد به الجوارح .
 - (٧) الرانج بالكسر أيضاً ثمر أملس ، والجوز الهندى .
 - (٨) الزاجل ماء الفحل أو الظليم ، وعود يكون في طرف الجبل ، والحلقة في زج الرمح .
 - (٩) السالغ الجرب ، والأسود من الحيات .
 - (١٠) الشام الزؤان يكون في البر .
 - (١١) الطابق الأجبر الكبير ، والعضو أو نصف الشاة .
 - (١٢) الناطل الجرعة من الماء واللبن والنيبذ ، والفضلة تبقى في المكيال ، والخمر ومكيالها .
 - (١٣) القلب البسر الأحمر ، وما تفرغ فيه الجواهر السائلة لتصاغ .
 - (١٤) كاغد قرطاس (معرب) .
 - (١٥) كامخ آدم .
 - (١٦) اليارج القلب واللسوار والهديل بن النضر بن يارج محدث .
 - (١٧) اليارق : الدسبند المريض .
 - (١٨) تيب : من ملوك اليمن ، والظل ، والناصر ، والمدين ، والتابع .
 - (١٩) جبب : جبان ، ونوع من السهام .
 - (٢٠) حول : شديد الاحتياك .
 - (٢١) حلب : نبت يديغ به .
 - (٢٢) خلق : السحابة المستوية ، والصخرة ليس فيها وصم ولا كسر .
 - (٢٣) خرم : نبات الشمر ، والنام من العيش .
 - (٢٤) خلب : برق مطمع مخلف .
 - (٢٥) خلر : نبات أو الفول أو الجلبان أو الماشي .
 - (٢٦) دخل الرجل ثيته ومذهبه وخلده وبطانته .

وزرق (١) وذرح (٢) وزمـج (٣) وسرق (٤) وسلج (٥) ودمل
 وصلب (٦) وطلع وعلـف (٧) وعود (٨) وزمت (٩) وزمل (١٠)
 وعوق وغبر (١١) وغـرب (١٢) وقبر وقلب (١٣) وقمـل
 وكرز (١٤) وخرق (١٥) وسكـر وسلم وسم (١٦) وجمل (١٧)

(١٧) مثلثات ابن مالك المسماة : اكمال الاعلام بمثلث الكلام :

وهي أرجوزة مربعة ، عدتها نحو ٢٧٥٥ بيتاً ، في مجلد كبير ، تدل على اطلاع عظيم ، وإحاطة نادرة باللغة ، وقدرة فائقة على النظم ، وقد جاء في مقدمتها ما يدل على أنه ألفها وأهداها للملك الناصر ابن الملك العزيز عماد الدين صاحب حلب (٦٣٤ - ٦٥٩ هـ) ، وهذا يدلنا على أنه صنف هذا الكتاب قبل أن يغادر حلب ، فهو أسبق تأليفاً من الألفية والتسهيل . ولابن مالك في المثلثات ثلاثة مصنفات : هذه الأرجوزة ، ومثلثات في نفس الموضوع وب نفس التسمية ، ولكنها نثر ، وثلاثيات الأفعال . وسيأتي بيانها .

وقد وجدت من الأرجوزة عدة نسخ بدار الكتب (١٨) ، منها هذه النسخة التي أخذت عنها هذا البيان (٣١٠ لغة) في مجلد في ١٤٥ صفحة من القطع المتوسط ، كتبت بخط النسخ الجميل ، وبآخرها تعليق للأستاذ تيمور ، يذكر فيه تقریظاً منظوماً للكتاب ، للشيخ عبد الله الإدكاوي ، مع ترجمة له . والصفحة الأولى من هذه النسخة بها عنوان الكتاب ، ورقم النسخة ، وخاتم (الكتبخانة) ثم يبدأ المتن بالصفحة الثانية ، وأوله : بسم الله الرحمن الرحيم . قال الفقير إلى رحمة ربه ، المستوهب مغفرة ذنبه ، محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الجلياني جزاه الله خيراً :

-
- | | | |
|--------|------|---|
| (١) | زرق | : طائر صياد ، وياض في ناصية الفرس . |
| (٢) | ذرح | : بالحاء دويبة حمراء منقطة بسواد تطير وهي من السموم . |
| (٣) | زمج | : بالهم طائر ، وبالحاء اللثيم والضعيف والقصير الدميم والأسود القبيح . |
| (٤) | سرق | : عين ، وكورة ، وصحابي . |
| (٥) | سلج | : نبات . |
| (٦) | صلب | : شديد . |
| (٧) | علف | : تمر يشبه الباقلاء . |
| (٨) | عود | : التبت في أصول الشوك أو بالمكان الحزن . |
| (٩) | زمت | : طائر يتلون ألوانا . |
| (١٠) | زمل | : جبان ضعيف . |
| (١١) | غبر | : بقية الشيء . |
| (١٢) | غرب | : جبل بالشام . |
| (١٣) | قلب | : حول قلب محتال بصير بتقلب الأمور . |
| (١٤) | كرز | : لثيم خبيث حاذق ، والعبي ، والصقر ، والبازي . |
| (١٥) | خرق | : طائر أو جنس من المصافير . |
| (١٦) | السم | : البقر . |
| (١٧) | جمل | : جبل السفينة ، وحمام الجمل . |
- (١٨) مخطوطة رقم ٣١٠ لغة ، وأخرى برقم ١٩ ش ، ٦٦٥ مجاميع ، ومطبوعة ٣٨٩ ، ٣٩٠ .

إتباع محمد الملك الوهاب
محمد وآله الأنجباب
وبعد ، فالأولى بأن تجلى له
ملك يبارى فضله أفضاله
فمن عداه (١) لهم مبيد
لما علمت أنه ذو أرب
رأيت أن أجعل بعض قرني
أحوى به أكثر تثليث الكلام
فحوز هذا الفن محمود مهم
وهأنا آتى به مبوباً
ملخصاً مخلصاً مهذباً
مثلث (٢) معنى ولفظاً أكثره
وباب ذا من قبل ذاك أذكره
وليدر أن كل لفظ يودع
وما بلفظ واحد قد يقع
في غير ذا الباب بفتح أبتدى
فلست محتاجاً إلى تقييد
والله يقضى فيه بالحصول
فضله ما عنه من عدول

صلاته على الرضى الأواب
به ابتهاج النطق والكتاب
بنات فكر ناسبت لإجلاله
في نصر أهل العلم والآداب
مستأصل يغنى عن احتراب
إلى اتساع في كلام العرب
له كتاباً فيه ذا أحساب
نحو حلت وحلمت وحلم
به اعتنى قدماً أولو الألباب
على الحروف بيناً مرتباً
ينقاد معناه بلا استعجاب
ومنه ما باللفظ خصت صوره
مستبجاً لسائر الأبواب
ذا الباب فالتثليث فيه يتبع
فاجعله للتثليث ذا انتساب
وبعد ضم لإثر كسر مـورد
مالم أر المقصود ذا احتجاب
على نهايات (٣) المنى والسؤل
لشاسع ولا لدى اقتراب

باب ما ثلث لفظه واتحد معناه

ذو الغريبة الأئني والإئني
وبالثلاث هكذا مروى
والطير مستضعفه بـغات (٤)
لغات برث هكذا ثلاث

وقيل فيه أيضاً الأئني
عنهم أتاوى لدى اغتراب
كذلك البغات والبغات
وهو دليل الظن والإياب

(١) «عداه» هكذا بمعنى سواء ، ولا يستقيم معها المنى ، فلعلها «عاداه» ، أو لعلها جمع عدو على عدى ، وهذا ما أرجحه .

(٢) وردت في النسخة المطبوعة ، تحقيق الشيخ الشنقيطى ، «مثلثاً» بالنصب وأحسب أن الوجه ما جاء بالأصل ، على الرفع ، خبراً مقدماً لأكثره .

(٣) في المطبوعة «نهاية» ، ولا أرى ضيراً فيها ورد بالأصل .

(٤) في المطبوعة «البغات» بالتاء بنقطتين .

ثُلُث نُونٌ يُوْنُسُ اسْتَبَانَا وَالسَّيْنُ مِنْ يُوْسُفَ مَعَ سَفِيَانَا
وَتَلُوْا سِرْعَانَ مَعَ وَشْكَانَا وَسِرْعَ الْمَعْنَى مَعَ اسْتَعْجَابِ
ثم يَمْضِي المصنّف في نَظْمِ مِثْلِ الكَلَامِ ، على هَذَا النِّسْقِ البَدِيعِ ، فَبَعْدَ هَذَا الْبَابِ الَّذِي يَبْلُغُ
أَكْثَرَ مِنْ مِائَةِ بَيْتٍ ، بَابٌ فِي الْأَفْعَالِ الْمُثَلَّثَةِ بِاتِّفَاقِ الْمَعْنَى ، ثُمَّ بَابٌ مَا أَوَّلُهُ هَمْزَةٌ ، فَبَاءٌ ، فِتَاءٌ ،
فَتْهَاءٌ ... الْخِ حُرُوفُ الْيَاءِ ، مِنْ الْمِثْلِ الْخِطْلَفِ الْمَعَانِي .

وَمِنْهُ نَسْخٌ أُخْرَى بِدَارِ الْكُتُبِ مَخْطُوطَةٌ (١٩ ش) ، (٦٦٥ مجاميع) ، وَالْمَطْبُوعَةُ بِالْمَطْبَعَةِ
الْحَمَالِيَةِ بِمِصْرَ سَنَةِ ١٣٢٩ هـ حَقَّقَهَا الشَّيْخُ أَحْمَدُ بْنُ الْأَمِينِ الشَّنْقِيطِيُّ عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللَّهِ ، وَهِيَ لَا تَخْتَلِفُ
عَنِ الْمَخْطُوطَةِ إِلَّا فِي بَعْضِ الْأَلْفَاظِ الْقَلِيلَةِ الَّتِي اقْتَضَاهَا التَّحْقِيقُ عَلَى النَّحْوِ الَّذِي أَوْضَحْتُ فِي هَذَا
الْجُزْءِ مِنَ الْأَرْجُوزَةِ ، وَقَدْ زِيدَ فِي الْمَطْبُوعَةِ ، بَعْدَ تَقْرِيطِ الْإِدْكَوَيْ وَتَرْجُمَتِهِ ، تَعْلِيقٌ يَظْهَرُ أَنَّهُ
لِلشَّيْخِ الشَّنْقِيطِيِّ يَقُولُ فِيهِ : لَمَّا أَتَمَّ الْمَرْحُومُ الشَّيْخُ رَمَضَانَ نَسَخَ مِثْلَ ابْنِ مَالِكٍ تَتَبَعَ كُتُبَ اللُّغَةِ
وَاسْتَخْرَجَ مِنْهَا كَلِمَاتٍ مُثَلَّثَةً لَمْ يَأْتِ بِهَا ابْنُ مَالِكٍ فِي مِثْلِهِ ، وَرَتَّبَ ذَلِكَ عَلَى حُرُوفِ الْمَعْجَمِ ، وَهُوَ
فِي نَحْوِ ثَلَاثِينَ صَفْحَةً ، وَبَعْدَهُ كِتَابٌ . « تَحْفَةُ الْمُوْدُودِ ، فِي الْمَقْصُورِ وَالْمُدُودِ » لِابْنِ مَالِكٍ أَيْضًا ،
وَتَصْحِيحُ الشَّنْقِيطِيِّ ، وَسَيَأْتِي الْحَدِيثُ عَنْهُ . وَبِأَخْرِ الْمَطْبُوعَةِ فَهَرَسَ لِلْكَتَابَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ . وَبِمَكْتَبَةِ
الْأَزْهَرِ مِنْ هَذِهِ الْمَطْبُوعَةِ نَسْخٌ تَحْتَ أَرْقَامِ (٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٥٦٨) (بَحِثْ) .
وَبِهَا نَسْخَةٌ مَخْطُوطَةٌ بِقَلَمٍ مَعْتَادٍ فِي ٨٠ وَرَقَةً وَمُسَطَّرَتَا ١٧ سَطْرًا تَحْتَ رَقْمِ (٦٥) أَبَاطَةً .

(١٨) اكمال الاعلام بتثليث الكلام :

اطلعت على نسخة مصورة منه بدار الكتب (٧٣٨ لغة) في ٢٠٨ لوحة ، مسطرتها ١٩
سطراً ، رواية تلميذه محمد بن أبي الفضل البعاليكي ، لإجازة عنه ، أوله : الحمد لله الذي فضل
الإنسان على كثير ممن خلق تفضيلاً الخ ، به مقدمة بدیعة ، يذكر فيها أسباب التأليف ،
ومميزات الكتاب ، والمراجع التي اعتمد عليها ، ومنهجه في التصنيف مما يعد طرازاً طريفاً في
تقديم المؤلفات في ذلك الحين .

ويبدو أن هذا المصنف هو الأصل المنشور للنظم السابق ، فأوله يتفق مع أول النظم ، وإن
اختلفت الأمثلة :

باب المثلث الذي لم تختلف معانيه ، وهو أربعة فصول : الأول فيما ثلث أوله : الآتي والأناوي
الغريب . الأثر الاستثنائي بالشيء ... الخ .

بعده باب ما أوله همزة من المثلث اختلف المعاني ... الخ . وبهذه النسخة سماعان على المصنف
وبأولها مرثية له ، نظمها كاتب النسخة محمد بن علي بن الساكن الطوسي الذي ذكر أنه آتم النسخة
كتابة بالعادية بدمشق سنة ٦٩١ هـ ، وهي الواردة بآخر هذا الفصل ، متضمنة مصنفات ابن مالك .
ولم يشر السيوطي إلى اسم ناظمها .

وبعد ، فالفعل من يحكم تصرفه
 فهناك نظماً محيطاً بالمهم وقد
 يشتمل اللامية على الأبواب والفصول الآتية :
 ينجز (١) من اللغة الأبواب والسبلا
 يحوى التفاصيل من يستحضر الجملا

باب أبنية الفعل المجرد وتصاريقه ، وفصل فى اتصال تاء الضمير أو نونه بالفعل ، وباب أبنية
 الفعل المزيد فيه ، وفصل فى المضارع ، وفصل فى فعل ما لم يسم فاعله ، وفصل فى فعل الأمر ،
 وباب أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين ، وباب أبنية المصادر ، وفصل فى مصادر ما زاد على الثلاثى ،
 وباب فى المفعول والمفعول ومعانيهما ، وفصل فى بناء المفعلة ، وفصل فى بناء الآلة ، ثم الختام :
 ثم الصلاة وتسليم يقارنها على الرسول الكريم الخاتم الرسلا
 وآله الغر والصحب الكرام ومن
 وأسأل الله من أثواب رحمته
 وأن يسر لى سعيأ أكون به
 مستبشراً جذلاً لا بأسراً وجلاً (٢)
 ومنها بدار الكتب النسخ الآتية :

١ - مخطوطة بقلم معتاد بخط مصطفى بن عمر الشبلنجى فرغ من كتابتها سنة ١٢٠٧ هـ
 برقم (٧م) .

٢ - نسخة أخرى مخطوطة ضمن مجموعة برقم (٩م) .

٣ - نسخة أخرى بخط الشيخ حسن العطار على هامشها تقييدات كثيرة برقم (٤٠٥) لغة .
 ٤ - نسخة أخرى مع منظومة : « قواعد الإعراب » للشيخ عبد الجواد بن شعيب الأنصارى
 مخطوطة بخط معتاد تمت كتابة آخر جمادى الآخرة سنة ١٠٢٥ هـ برقم (١١٥٨ نحو) . وهناك
 نسخ أخرى كثيرة مطبوعة بمصر والهند لا أجد داعياً للإطالة بذكرها . وبمكتبة الأزهر نسخ بخط
 الشاذلى بأرقام (١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٥) وضمن مجموعة بقلم معتاد بأرقام (٣٨٣) السقا ،
 (٤٦ مجاميع) ، (٨٨٧ مجاميع) ، (١٠٢٦ مجاميع) طبع القاهرة سنة ١٣٢٩ هـ .

(٢١) شرح لامية الأفعال :

وهو فى مجلد طبع ليبزج سنة ١٨٦٦ م بدار الكتب برقم ٥٠١٢ هـ ، وقد شرحها ابنه بدر الدين ،
 وشرحها الشيخ العلامة محمد بن عمر بن مبارك المعروف ببهرق . شرحين ، أحدهما : فتح الأقفال
 وحل الإشكال ، بشرح لامية الأفعال ، وهو الشرح الكبير ، وأوله : الحمد لله المتصرف قبل
 علة التصريف ، المتعرف قبل آلة التعريف ... الخ ، والثانى : الشرح الصغير ، وأوله : الحمد لله
 الحميد الخبير ، المبدئ المعيد .. الخ (٣) . وبمكتبة الأزهر شرح ابن الناظم على لامية الأفعال

(١) فى النسخة . يحز . بالحاء المهملة ، وأظن الأنسب للمعنى يحز بالهمزة المعجمة .

(٢) عن نسخة بمكتبة جامعة القاهرة رقم ٣٢٤٦٢ - الألفية وتليها اللامية ترجمة وتعليق جوجيه .

(٣) الشرح الكبير منه نسخة مخطوطة برقم ١٨٣ وأخرى برقم ٢٤٠ ، والصغير منه نسخة برقم ٣٦
 مجاميع بدار الكتب ، وشرح بدر الدين منه مخطوطة برقم ٣ ، وأخرى برقم ١٨٤ ، ونسخة طبع ليبزج
 رقم ١٤٩ .

مخطوطات بأرقام (٢٠٢ ، ٢٩١) صرف ، (٨٣٤) حلیم ، (٩٠٠) عروسی ، (٢٥٩ ، ٩٠٦ ، ٩٩٥) صرف .

وشرح لابن یحیی برقم (٩٩٦) صرف . والشرح الكبير لبحرق بأرقام (١٢٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٨٦٥ ، ٩٠٣) عروسی ، وشرح للبرماوی برقم (٢٠٣) وشرح لم يعلم مؤلفه برقم (٩٩٧) صرف .

(٢٢) تحفة المودود في المقصور والمهدود :

وجدت منها نسختين مخطوطتين وآخرين مطبوعتين مع « إكمال الإعلام بمثلث الكلام » ، الذي سبقت الإشارة إليه (١) ، ولم أجد فرقاً بين النسختين ، إلا ما يكون عادة بين المطبوع والمنسوخ من فروق طفيفة نتيجة للتحريف والتصحيف ، ونسخة أخرى مخطوطة في كتيب صغير : في ١٣ صفحة من الحجم الصغير ، وتحت رقم ٢٢ لغة ، وعدد أبياتها ١٦٢ بيتاً ، كلها همزية وليست واوية ، كما ذكر في دائرة المعارف (٢) ، مطلعها :

بدأت بحمد الله فهو سناء	والنطق منه بهجة وبهاء
وأهديت مختار السلام مصلياً	على المصطفى الموحى إليه شفاء
وبالآل والأصحاب ثنيت مثنياً	بخير الثنا إذ هم به جلداء
وبعد ، فإن القصر والمد من يحط	بعلمهما يستسنه التنبهـاء
وقد يسر الله انتهاج (٣) سبيله	بنظم يرى تفضيله البصراء
له « تحفة المودود » تسمية فقد	تأني بهذا للمراد جلاء
حوى كل بيت منه لفظين وجها	بوجهين في الحكمين فهو ضياء
دعا فأجابته المعاني مطيعة	وقد كان منها منعة وإباء
وها أنا بالمتوى واف فلئما	علامة صدق العازمين وفاء
فيارب عوناً ، فالمعان مؤيد	وما لأمري إن لم تعنه كفاء
باب ما يفتح أوله فيقصر ويمد باختلاف المعنى	
أطعت الهوى فالقلب منك هواء	قسا كصفا مذبان عنه صفاء
فخل جدا ما ان يدوم جـداؤه	فسيان فقر في الثرى وثرءاء
كفى بالفنا قوتا لنفس فـناؤها	قريب ويغنيها صرى وصرءاء
رزقت الحياكن للحياء ملازماً	فبعد الجلا يخشى عليك جـلاء

وعدة هذا الباب ٣٦ بيتاً ، وبعده : باب ما يفتح فيقصر ويكسر فيمد ، باختلاف المعنى في ٢٩ بيتاً ، وبعده : باب ما يكسر فيقصر ويفتح فيمد ، باختلاف المعنى ٦ أبيات ... الخ :

(١) النسختان : المخطوطتان برقم ٣١٠ ورقم ١٩ ش والمطبوعتان ٣٨٩ ، ٣٩٠ .

(٢) مجلد ١ عدد ٥ ص ٢٧٢ .

(٣) في النسخة « ابتهاج » .

وآخرها باب ما يضم فيقصر ويمد ، والمعنى واحد :

سليمى وغزى والجلندى وهكذا ألا ورتيلا لوييا وبكاء
وذى «تحفة المودود» تمت محيطة بما اهتم باستقصائه الأدباء
ولا بد من حمد الإله فإنه لدى البدء والإنها سنا وسناء
وبعد هذا تاريخ النسخ ، بخط نصر أبى الوفا الهورينى بالأزهر الجمعة ثانى محرم سنة ١٢٧٢هـ .
ويتلو هذا لامية العجم للطغرائى فى ٥٩ بيتاً .
ومنها نسخة بمكتبة الأزهر بقلم معتاد بخط رمضان حلاوة سنة ١٢٩٥هـ وبهامشها تعليقات ،
وبرقم (١١٥) أباطة .

(٢٣) شرح تحفة المودود :

مخطوط صغير بدار الكتب تحت رقم ٥٢ ش لغة مكتوب بخط مغربى قديم ، بحروف صغيرة ،
فى ثمانى ورقات من الحجم الصغير أوله :
بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً مبارك
الابتداء ، ميمون الانتهاء .

قال الفقير إلى رحمة ربه ، المستوهد مغفرة ذنبيه ، محمد بن عبد الله بن مالك الطائى الجياني ،
حامداً لربه الكريم ، ومهدياً لنبه أفضل الصلاة والتسليم ، وما حضاً لآله وأصحابه خلاصة الود
الصميم ، والثناء العميم مما أسر الله تعالى به إلى ، وأنعم به على ، قصيدة المقصور والمدود ،
سميتها (تحفة المودود) (١) ، جعل الله إنشاءها لوجهه ، وأظفر قارئها بحقيقة العلم وكنهه ،
بسم الله الرحمن الرحيم :

باب ما يفتح أوله ويقصر ويمد :

ثم يأتى بالنص ، ويتلو الشرح باختصار ، مع اختلاف بعض ألفاظ القصيدة فى الشرح عنها
فى المتن ، بما لا يغير المعنى ، على عادة ابن مالك فى معظم شروحه ، ثم يزيد فى ختام التحفة
أبياتاً دعائية ثلاثة :

« وخير صلاة أستديم على الذى هواه (٢) لأدواء القلوب دواء
وأزكى ثناء أجتنيه لآله وأصحابه إذ هم بذرا رجاء
وأسأل لى عفواً ونيل جوارهم غدا ، وإليها (٣) سارع السعداء »

(٢٤) الاعتضاد ، فى الفرق بين الغناء والضاد :

توجد نسخة من هذا المصنف ببرلين (٧٠٢٣) ومنه نسخة بدار الكتب مخطوطة رقم ٥٧٦
لغة ، كتبت بخط نسخ معتاد ، فى كتيب أوراقه ٢٧ ورقة ، وأسطره ١٥ سطراً ، يجمع نص

(١) فى النسخة « المودود » .

(٢) فى النسخة تشبه الواو مع الدال فتوشك أن تكون « هاء » .

(٣) لفظ « إليها » غير واضح ، ولكنى أتيت بأقرب الألفاظ إلى المخطوط ثمشياً مع النظم والسياق .

التقصيدة ، وشرحاً موجزاً لها ، وقد تميز النص بسبقه بحرف « ص » وكتابته بحروف كبيرة ، و تميز الشرح بسبقه بحرف « ش » و كتابته بحروف أصغر . أوله : بسم الله الرحمن الرحيم . قال الشيخ الإمام المتقن لسان العرب ، وسيد أهل الأدب ، بقية السلف ، وقدوة الخلف ، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي ، غفر الله له : هذه قصيدة ، تجمع ضوابط مميزة للنظام من الضاد ، يحصر رزقت الإعانة عليه ، وخصصت بالسبق إليه . فأسأل الله كمال الأمانة ، بخلوص النية ، وبلوغ الأمل ، بقبول العمل ، بمته وكرمه .

ص : بسبق شين أبو الجيم استبانة ظا

أو كاف او لامها كالحظ ملتظا

ش : تتميز الظا من الضاد بتقدم شين كشظاظ وهو عود الجواق ، ورجل من ضبة يضرب بلصوصيته المثل في قولهم : ألص من شظاظ .

وكشيظم وهو الطويل من الناس والخيول .

وكالشواظ بالنضم والكسر وهو الالهة بلا دخان .

وتتميز الظا أيضاً بسبق جيم كالحظ وهو الجماع والطرود والرجل الضخم والسبيء الخلق .

وكالجعظ وهو الدفع والرجل الضخم .

وكالجواظ وهو الصخر .

وكالجواظ وهو الغليظ خلقاً وخلقاً .

وتتميز الظا أيضاً بسبق كاف نحو : كظا الرجل يكظو إذا سمن .

وعكظ خصمه إذا غلبه بالحجة .

وكظه الطعام نعمة من كثرة الأكل .

وكظم الغيظ أمسكه .

وتتميز الظا أيضاً بسبق لام أصلية كلفظ ولحظ والالتماظ وهو الأكل والالتفات .

فإن تقدم مع أحد هذه الأحرف قبله أو بعده راء أو ياء أصلية أو هاء تعين الضاد بعد استثناء ما يستثنى .

فتعين الضاد لتقدم الراء كشرض وهو المكان الغليظ ، والجريض وهو الريق الذي يغص به عند الموت ، وكالكراض وهو ماء الفحل .

وتعين الضاد لتقدم الياء كالجريض وهو الجيد في القتال ، والهاء كهلض الشيء إذا حركه لينة ليع .

وهكذا يأتي بالبيت أو مجموعة الأبيات ، ويتبعها أو يسبقها بالشرح الموجز في إتمام عجيب

بالاعة ومفرداتها ومعانيها .

(٢٥) الاعتماد ، في نظائر الظاء والضاد :

أشار إليها بروكلمان ، ومنها نسخة بالظاهرة بدمشق .

(٢٦) قصيدة أخرى في الظاء والضاد :

لعلها (تحفة الإحظا) ، في الفرق بين الضاد والظا ، وقد أشار إليها صاحب النظم ، كما أشار إليها بروكلمان ، قال صاحب النظم :

وفي الضاد والظا قد أتى بقصيدة وأتبعها أخرى بوزنين أصلاً
وبين في شرحيهما كل ما غدا على الذهن معانصاً فأصبح مجتلي

(٢٧) كما أشار الى أرجوزة أخرى في الظاء والضاد :

(هكذا بالمهملتين) وأظن أنه تحريف في : ظاء والضاد بالمعجمتين :

وأرجوزة في الظاء والضاد قد حوى بها تماماً معنى لطيفاً وحصل

هذا ، وقد ذكر في دائرة المعارف الإسلامية أنه : « الاعتداد في الفرق بين الزاي والضاد » وقد تبين لي بعد البحث أنها هي التي سبقت الإشارة إليها باسم « الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد » ، وأصاب اسمها وقافيتها التحريف عند الترجمة ، إذ ذكر أنها منظومة زائية من بحر البسيط وهي ظائية ، وذكر نفس الرقم (٧٠٢٣) برلين ، المذكور للاعتضاد . وعلى كل حال قد ذكرت للمؤلف الآن أربعة مصنفات حول الظاء والضاد ، والطاء والضاد ، فلماذا لم يكن له غير قصيدتين في الظاء والضاد ، كان المصنفان الآخران هما الشرحان المذكوران ضمن المصنفات ، وهما من مصنفاته المفقودة .

(٢٨) النظم الأوجز ، في ما يهمز وما لا يهمز ، وشرحه :

ذكره السيوطي في البغية ، ولمقرى في نفح الطيب ، وأشار إليه الناظم بقوله :

ونظم أخرى في الذي يهمزونه وما ليس مهموزاً ، بشرح لها تلا
ولم أعر على نسخ منه بالمكتبات التي تيسر لي الاطلاع عليها ، فلعله من مؤلفاته المفقودة أيضاً .

(٢٩) الوفاق في الإبدال :

ذكر بروكلمان أن له « وفاق الاستعمال في الإعجام والإهمال » وذكر أن منه نسخة بمكتبة استامبول (شاهد على برقم ٢٦٧٧-٣) فلعله هو الذي أشار إليه الناظم بقوله :
وألف في الإبدال مختصراً له دعاه الوفاق ، فاق تصنيف من خلا

(٣٠) كتاب الألفاظ المختلفة :

قيل في دائرة المعارف إنه رسالة في المترادفات (برلين ٧٠٤١) .

(٣١) ذكر معاني ابنية الأسماء الموجودة في الفصل :

أشار إليه بروكلمان ، ومنه نسخة بالظاهرية بدمشق : (ل ٥٥) .

(٣٢) فتاوى في العربية :

قال السيوطي ، ورأيت في بعض الجاميع الموقوفة بجزانة الشيخ محمود فتاوى لابن مالك في العربية ، جمعها له بعض طلبته ، وقد نقلتها في تذكرتي ، ثم في الطبقات الكبرى في ترجمته .

(٣٣) منظومة في ماورد من الأفعال بالواو والياء :

أشار إليها ناظم المصنفات بقوله :

ونظم في الأفعال أيضا قصيدة فسهل منها كل وعبر وذلا

ومنها نسخ بدار الكتب مطبوعة طبعت مختلفة بأرقام ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ مجاميع ، وقد ذكرها السيوطي بالزهر ، حيث قال في ذكر الأفعال التي جاءت لاماتها بالواو والياء : عقد لها ابن السكيت باباً في إصلاح المنطق ، وابن قتيبة باباً في أدب الكاتب ، وقد نظمها ابن مالك في أبيات .. وذكر السيوطي القصيدة ٤٩ بيتاً ، ولكني وجدت القصيدة كاملة ، وعدتها ٦٩ بيتاً ، منها بيت واحد للعلامة نصر الهوريني المصري وهي ضمن « شرح التكميل لخاتمة التسهيل » للأستاذ العلامة السيد عبد الله بن محمد بن حامد السقاف العلوي مفتي حضرموت ، ومعها منظومة للشيخ محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغفار باكثير الحضرمي في فن الخط ، مطبوع بمطبعة حجازي بالقاهرة ، ومنه نسخة بدار الكتب ، تحت رقم ٤٤٥ صرف . وهذه بعض أبيات منها :

حمداً لربي والصلاة لأحمد من قد دعوت لهديه ودعيته
والآل والأصحاب أرباب التقى ثم السلام تلوته وتليته
اعلم بأن الواو والياء قد أتت في بعض ألفاظ كنحو منيته
قل إن نسبت : عزوته وعزيبته وكنوت أحمد كنية وكنيته
وطفوت في معنى طغيت ومن قفي شيئاً يقول قنوته وقنيتة .. الخ

ومنها نسخة بمكتبة الأزهر طبع القاهرة سنة ١٢٧٨ هـ ضمن مجموعة برقم (١١٠٢) مجاميع

صرف .

(٣٤) كتيب صغير ، لبيان ما فيه لغات ثلاث فأكثر وغير ذلك : وهو ضمن مجموعة مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٥٠٩ مجاميع لغة . أوله : بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وأعن يا كريم . قال الشيخ الإمام العالم العلامة جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي في لغات الأصبع والأتملة وغيرهما :-

تثليث با اصبع مع شكل همزته بغير قيد مع الأصبوع قد نقلا
وأعط أتملة مانال الاصبع (١) إلا الواو فالمد للبا وحدها بذلا
أرز أرز أرز صبح مع أرز والرز والرنز (٢) قل ماشئت لا عدلا
لدن بتثليث دال لدن لدن ولد ولد لدن أوليت فعلا
فا أف ثلث ونون إن أردت وأف أفا (٣) ورفعا ونصبا إنه قبلا .. الخ

(١) القطعة في البغية ص ٥٦ ، والوافي بالوفيات ج ٣ ص ٣٦١ ، وفي رواية البغية : ما كان

الأصبع .

(٢) في البغية : والدنر ، ويظهر أنه تحريف مطبعي .

(٣) في الوافي : آفي ، وقد ذكر في القاموس أن لغاتها أربعون .

وله في خيل السباق العشرة ، على الترتيب : (١)

خيل السباق الجلي يقتفيه مصل والمسل وتال قبل مرتاح
وعاطف وحظي والمؤمل واللطيم والفشكل السكيت يا صاح
وله في أسماء الذهب :

نضر نضير نضار زبرج سيرا (٢) وزخرف عسجد عقبان الذهب
والتبر ما لم يذب وأشركوا ذهباً وفضة في نسيك هكذا الغرب

وله ملغزاً :

إل ابن الخير عن ضررا خشيتا فحسن الحزم رأيا ان دهيتا
وهذا مذهب وعمر مداه مواصل غرة قد حان صيتا
إذا الملهوف ذا صدق عطاء تنل حسن المحامد ما حيثما

قال الصفدي : - وذكر السيوطي نفس الرواية - كذا أنشدني العلامة أثير الدين أبو حيان :
بفتح اللام من ال ، وفتح النون من ابن ، وينصب ضرر ، وفتح النون من فحسن ، وضم الميم من
الحزم ، وكسر الباء من مذهب ، وفتح الفاء من الملهوف ، ونصب الهزمة من عطاء ، وضم
النون من حسن ، وفتح الدال من المحامد .

وتفسيره أن ال فعل أمر ، وابن مفعول ، وعن بمعنى أن أبدلت الهزمة عينا ، وحسن فعل
ماض ، وإذا مذهب حال ، ومواصل فاعل ، وفعل أمر - من وأى - ، وإذا الملهوف مفعول
وبدل ، وعطاء مفعول ثان ، وحسن منادى ، والمحامد مفعول تنل .
وقد ذكر الصفدي في الوافي بالوفيات ، أن لابن مالك من هذه الضوابط الشيء الكثير .

مؤلفاته في الصرف :

كتب ابن مالك الثلاثة الكبرى في النحو : الكافية ، والألفية ، والتسهيل ، تتضمن أبحاثاً
في الصرف ، على عادة أكثر النحاة ، في اعتبار النحو والصرف مبنيين يكمل أحدهما الآخر ،
فقد دأب كثير من النحاة على أن يردف بحث النحو بموجز في الصرف ، وهكذا فعل ابن مالك
في مصنفاته النحوية الكبرى ، ولكنه لم يكتف بهذه الملاحق للتعريف بالصرف ، ويظهر أن هذا
أيضاً من بعض مظاهر تأثره بابن الحاجب ، فقد أخرج ابن الحاجب الكافية في النحو ، والشافية
في الصرف ، وأخرج ابن مالك الكافية الشافية في النحو والصرف معاً ، ولم يقف عند هذا الحد
في معالجة مسائل الصرف ، بل أفرد لها بعض المصنفات ، على ما أشارت إليه المراجع ، وجاء في
نظم المصنفات :

وعرف بالتعريف في الصرف إنه إمام غدا في كل فضل مفضلا
وفي شرح ذا التعريف فصل كل ما أتى مجملاً فيه وبين مشكلاً

(١) الوافي ص ٣٦٢ ، ونفع الطيب ج ٧ ص ٢٧١ .

(٢) في النسخة المنقول عنها النص : سير ، بدون ألف ، وفي القاموس : والسيراء كالغنياء نوع من
البرود فيه خطوط صفر أو يخالطه حرير ، والذهب الخالص فلعل صحة اللفظ : سيرا تخففاً من سيرا .

(٣٥) إيجاز التعريف في علم التصريف :

ذكر في دائرة المعارف وقيل : (انظر درنبورج ، فهرس المخطوطات العربية المحفوظة بالإسكوريال ٣٣٠ ، ٦) . والذي وجدته بدار الكتب بعنوان : تصريف ابن مالك ، منه نسختان إحداهما مصورة برقم (٥٠٥١ هـ) والأخرى مخطوطة محفوظة بالتيمورية برقم (٣٧ صرف) هي التي نقلت عنها المصورة .

والمخطوطة في ثمانى صفحات من الحجم المتوسط ، مسطرتها ١٤ سطراً ، مكتوبة بخط نسخ معتاد ، مشكول شكلاً تاماً ، فصولها موضحة بالمداد الأحمر ، وكذلك أوائل العبارات والأمثلة مميزة بعلامة حمراء ، أولها : —

بسم الله الرحمن الرحيم ، وبه نستعين .

الاسم المجرد من الزوائد إما ثلاثي كفلس وفرس وكبد وعضد وجبر وعنب ولبل وبرد وصرد وعق ... الخ .

والبحث في ثلاثة عشر فصلاً موجزاً ، كلها في الإبدال ، ما عدا الفصل الأول في بيان الزيادة والأصالة ، والأخير في الإدغام .

ويليه في المجلد ذاته ، شرح ابن إياز النحوى على تصريف ابن مالك ، وهو شرح لهذا التصريف يقول فيه بعد المقدمة :

وبعد ، فإن جماعة من المشتغلين على ، والمترددین إلى ، التمسوا منى أن أبين لهم ما ألغزده الشيخ الإمام ابن مالك المغربي في تصريفه ، وأتبع كل فصل بما يليق به من تصحيحه أو تزييفه ، فأجبت ملتصقاً وشرحته ، وكشفت كسفاً شافياً وأوضحته ، ونبهت على ضوابط الجامعة ، واحترازاته اللطيفة النافعة الخ ، ثم يبدأ الشرح :

قال : الاسم المجرد الخ .

قلت : بدأ بتبيين وزن الاسم الخ .

وقول المصنف ، وقول الشارح موضحان بالمداد الأحمر ، وكذا أوائل العبارات والأمثلة ، على النحو الذى سار عليه الناسخ في المتن .

وهو شرح جيد واف ، يقع في إحدى وسبعين صفحة من نفس الحجم السابق وفي ختامه :
تم الكتاب بعون الله وحسن توفيقه ، على يد أضعف عبده ، الراجى غفران ربه (اسم غير ظاهر)
ابن يونس بن عبد العزيز الماردانى .. في نهار الأربعاء تاسع عشر ربيع الأول سنة (علامة غير واضحة) عشر وسبعمائة (هكذا) .

هذا ، وقد جاء في ترجمة ابن إياز (١) أنه شرح الضرورى لابن مالك ، ولم أجد ذكره للضرورى ضمن مصنفات ابن مالك ، فلعله هذا الشرح ، وإنما حرف الناسخ أو الطابع التصريف

(١) بغية الوعاة ص ٢٣٣ ، وقد توفى ابن إياز سنة ٦٨١ هـ ، وولى مشيخة النحو بالمستنصرية .

إلى الضرورى ، أو لعل المقصود بالضرورى ، ما أشار إليه ابن مالك فى مقدمة شرحه (١) لتصرف الكافية :

« من التصريف الضرورى كصوغ الأفعال من مصادرها والإتيان بالمصادر على وفق أفعالها... الخ . وغير ضرورى كبناء مثال من مثال... الخ » .

(٣٦) شرح تصرف ابن مالك ، المأخوذ من كافيته :

لعل هذا العنوان من وضع ناقل الشرح من تلاميذ ابن مالك . منه مخطوطة بدار الكتب برقم (٣١) صرف . وهى فى ٥٩ صفحة من القطع المتوسط ، مسطرتها ٢١ سطراً ، بخط النسخ الجميل ، وفصولها مميزة بالخط الكبير ، وهو شرح لقسم الصرف بالكافية فى ٢٦ فصلاً ، أوله :

بسم الله الرحمن الرحيم .
قال الشيخ الإمام الزاهد جمال الدين أبو عبد الله محمد بن مالك الطائى الجياني ، رحمه الله :
أما بعد حمدنا لله تعالى حق حمده ، والصلاة والسلام على محمد رسوله وعبده ، وعلى آله وصحبه الموفين بعهدده ، فإنى استخرت الله فى تبين ما تضمنه تصرف الأرجوزة الموسومة بالكافية ، والله بالإعانة كفيل ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .
فصل نبين فيه ما يصرف وما لا يصرف وما يتعلق بذلك :

تغيير بنية لمعنى قصداً تصرفها كجعل جود أجوداً
وهو من الحرف وشبهه امتنع ومن يصرف ما سواهما يقطع
التصريف تحويل الكلمة من بنية إلى غيرها ، لغرض لفظى أو معنوي ، ولا يليق ذلك إلا بمشتق ، أو بما هو من جنس مشتق ، والحرف غير مشتق ، ولا مجانس لمشتق ، فلا يصرف هو ولا ما يوغل فى شبهه من الأسماء . « ومن يصرف ما سواهما يقطع » .
أى من رام تصرف ما ليس حرفاً ولا شبه حرف يوافق ولا ينازع ، فإنه يحاول تصرف ما يليق به التصريف .

ثم من التصريف ضرورى كصوغ الأفعال من مصادرها ، والإتيان بالمصادر على وفق أفعالها ، وبناء فعال وفعل من فاعل قصداً للمبالغة ؛ وغير ضرورى كبناء مثال من مثال .. الخ وآخره فصل :

لآلة من الثلاثى مفعلة ومفعل أو مده ومفعله
ثم إثبات تاريخ النسخ : فرغ من نسخه عبد الصمد بن إبراهيم بن خليل ، يوم الثلاثاء سادس عشر المحرم سنة ثمان وعشرين وسبعمائة .

فى القراءات

(٣٧) المالكية فى القراءات :

أشار إليها الناظم بقوله :

ونظم فى علم القراءات موجزاً فصيلاً يسمى المالكية مبجسلاً

(١) بيان هذا الشرح يأتى بعد الفراغ من هذا التعقيب .

فلعل هذه القصيدة هي داليتها التي نظمها على نسق الشاطبية ، ونسبها إلى شهرته ، كما نسبته
الشاطبية إلى الشاطبي ، يقول فيها مشيراً إلى الشاطبية :

ولا بد من نظمى قوافى تحتوى لما قد حوى «حرز الأمانى» وأزيدا

(٣٨) اللامية فى القراءات :

وقد ذكر ابن الجزرى فى طبقات القراء (١) أن ابن مالك قد نظم فى القراءات قصيدتين ،
إحداهما دالية ، هي السابقة ، والأخرى لامية ، يقول فيها :

بذكر إلهى حامداً ومبسملاً بدأت فأولى القسول يبدأ أولاً
وآخرها : وزادت على «حرز الأمانى» إفادة

وقد نقصت فى الجرم ثلثاً مكملاً

كتاب العروض ، وخطأ نسبته إليه :

أشير إليه فى دائرة المعارف ، وقيل (انظر درنبرج فهرس المخطوطات العربية المحفوظة
بالأسكوريال (٣٣٠ ، ٦) . ولم أجد بالمراجع العربية التى وقعت لى إشارة إلى هذا الكتاب فله
لابنه بدر الدين الذى كان معنياً بعلوم البلاغة والمنطق والعروض ، وله مقدمة فى العروض (٢) .
هذا وقد جاء فى فهرس الإسكوريال تحت الرقم السابق . ضمن مجموعة : كتاب فى العروض
للشيخ أبى عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسى الجياني الطائى مؤلف الألفية (هكذا)
سنة عشر باباً ، تسمى بحورا وشطورا ، بخط مغربى فى ٧٧ ورقة ، مسطرتها ٢٢ سطراً ، ثم قال :
انظر حاجى خليفة ، وقد وجدته فى كشف الظنون لبدر الدين (٣) .

وكتاب : **نظم الكفاية فى اللغة** ، بدار إحياء المخطوطات العربية منه نسختان برقمى ٧٧٣ ، ٢٨٧
لغة . وقيل عنه إنه تأليف جمال الدين أبى عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائى المتوفى سنة ٦٧٢ هـ
والنسخة الأولى كتبت سنة ٧٩٣ هـ بخط يوسف بن عبد الرحمن الأسدى المعرى . وفى مكتبة
الأزهر نسخة من هذا المصنف برقم ١٩٨ لغة بعنوان : « نظم الكفاية » لم يعلم مؤلفه وبعد البحث
والتحقيق ظهر أن هذا المصنف نظم لكتاب « كفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ » لأبى إسحاق إبراهيم
ابن إسماعيل بن أحمد بن عبد الله المعروف بابن الأجدابى الطرابلسى المتوفى فى حدود سنة ٦٠٠ هـ .
والنظم للقاضى شهاب الدين أبى عبد الله محمد بن حسن بن الخوينى المتوفى سنة ٦٩٣ هـ .
وقد نسب السيوطى فى بغية الوعاة ص ١٧٨ كتاب الكفاية لابن الأجدابى ونسب نظم الكفاية
لابن الخوينى ص ١٠ كما ذكر مثل ذلك صاحب كشف الظنون ص ١٥٠٠ وعلى نسخة الأزهر
إشارة تفيد ذلك مع شيء من الاضطراب .

وقد ذكر بروكلمان أن لابن مالك أرجوزة فى الإملاء ، وبيتين عليهما شرح له يتضمن
ضوابط ظاءات القرآن .

(١) - ٢ / ص ١٨٠ .

(٢) - بغية الوعاة ص ٩٦ .

(٣) - عروض ابن مالك ، بدر الدين محمد بن محمد النحوى المتوفى سنة ٦٨٦ هـ (المجلد الثانى ص ١١٣٤) .

وأخشى أن يكون بروكلمان ، قد تسرع في نسبة أرجوزة الإملاء لابن مالك ، وأن الأمر التبس عليه باطلاعه على إحدى الأرجوزتين الملحقين بالكافية والتسهيل ، إذ لم تعرف لابن مالك أرجوزة في الإملاء ، ولم تشر المراجع العربية إلى شيء من هذا ، بل يكاد يكون من المؤكد أنه لم يصنف في الإملاء ، بدليل أن أبا الثناء محموداً قد ذيل الكافية بنحو مائة بيت في طريقة الكتابة ، على ما سبقت الإشارة إليه ، كما أن الشيخ محمد بن حامد بن عبد الغفار باكثر ذيل التسهيل بقصيدة ضمنها علم الخط ، وشرحها الشيخ السقاف بشرح سماه : التكميل لخاتمة التسهيل ، على ما مر ذكره ، ففعل بروكلمان قد ظن أن ابن مالك هو صاحب الأرجوزة الأولى أو الثانية .

وذكر السيوطي أيضاً : ومن أغرب ما رأيته في شرح الشواهد لقاضي القضاة العلامة بدر الدين محمود العيني ، قال في شواهد المبتدأ : ولولا بنوها حولها لخطبتها .. كذا وقع في كتاب ابن الناظم ، وكذا في شرح الكافية والخلاصة لأبيه ، وهو تصحيف ، وما ذكره من أن والده شرح الخلاصة ليس بمعروف ، والظاهر أنه سهو ، ثم رأيت في تاريخ الإسلام للذهبي أيضاً ، قال في ترجمته : واه الخلاصة وشرحها (١) :

والرد على رواية العيني سهل ميسور ، فهو يقصد : شرح ابن الناظم للكافية والخلاصة ، وهما من تصنيف أبيه ، وعلى هذا يستقيم الخبر ، ولا سهو ولا تصحيف .

وأما ما ذكره الذهبي ، فأظنه كالذي ذكره ابن العماد في شذرات الذهب (٢) : « ومن تصانيفه .. كتاب الكافية الشافية ، وكتاب الخلاصة ، وكتاب العمدة وشرحها ... ويمكن أن يحمل خبر الشرح هنا على التغليب ، من أنه شرح الكافية الشافية والعمدة ، فجاءت الخلاصة ضمن الخبر تساهلاً . وعلى كل حال ، لم يثبت عند أحد ممن اهتموا بشرح الخلاصة ، على كثرتهم ، أن المصنف قد شرحها .

وقد ذكر ابن العماد وابن قاضي شهبة في طبقاته من مؤلفات ابن مالك : الضرب في معرفة لسان العرب ، ولم أجد بين المراجع ما يثبت نسبة هذا إليه ، فلعله استنتاج من مؤلف أبي حيان : ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أو لعله من كتب ابن مالك المفقودة .

الفوائد والمقاصد :

قبل أن الفوائد هو الأصل الذي لخص منه التسهيل ، (٣) وروى المقرئ في نفح الطيب عن العلامة العجسي (٤) أنه قال : وذكر غير واحد من أصحابنا أن له كتاباً آخر سماه بالمقاصد ، وضمنهما ، أي الفوائد والمقاصد ، تسهيله فسماه لذلك : تسهيل الفوائد ، وتكميل المقاصد .

(١) البغية ص ٥٥ .

(٢) شذرات الذهب ج ٥ ص ٣٣٩ .

(٣) بغية الوعاة ص ٥٥ ، وهامش نفح الطيب ج ٧ ص ٢٦٣ .

(٤) الإمام شرف الدين يحيى بن عبد الرحمن بن محمد العلامة العجسي المغربي . ولد سنة ٧٧٧ هـ ، وأخذ أنواع العلوم تفسيراً وحديثاً وفقهاً وأصولاً وكلاماً وعربية ، وله شرح على الألفية مشهور ، وآخر منظوم . توفي في شعبان سنة ٨٦٢ هـ . (نيل الابتهاج بتطريز الديباج ص ٣٥٧) .

وقال السيوطي في بغية الوعاة : وله مجموع يسمى «الفوائد» في النحو، وهو الذي تلخص منه التسهيل ، ذكر شيخنا قاضي القضاة محيي الدين عبد القادر بن أبي القاسم المالكي ، نحوي مكة، في أول شرحه للتسهيل ، قال : الألف واللام في تسهيل الفوائد للعهد أشار بها إلى الكتاب المذكور ، قال : وإياه عن سعد الدين بن العربي بقوله :

إن الإمام جمال الدين فضله ————— ولنشر العلم أهله
أملى كتاباً له يسمى «الفوائد» لم ————— يزل مفيداً لذى لب تأمله
فكل مسألة في النحو يجمعها ————— إن «الفوائد» جمع لا نظير له

قال : وقد ظن الصفدي أن الأبيات في التسهيل ، فقال : في قوله « إن الفوائد جمع لانظير له » تورية ، لولا أن الكتاب « تسهيل الفوائد » لا « الفوائد » ، وليس كذلك ، وإنما أراد ما ذكرناه . (١)

وقد ذكر الدماميني في مقدمة شرحه للتسهيل أيضاً : قال ابن رشيد : ونظم رجزاً في النحو عظيم الفائدة ، تستعمله المشاركة ، ثم نثره في كتابه المسمى بالفوائد النحوية والمقاصد الخوية ، ثم صنف كتابه المسمى بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تسهيلاً لذلك الكتاب وتكميلاً ، وإنه لاسم طابق سماه ، وعلم وافق معناه ... قال الدماميني : وقد قرط سعد الدين بن العربي الصوفي ، رحمه الله الكتاب المذكور ، والمسمى بالفوائد النحوية ، فقال : إن الإمام جمال الدين فضله ، وظن الصلاح الصفدي أن هذا تقرير لتسهيل الفوائد ، فقال في كتابه المسمى بفض الختام عن التورية والاستخدام : هذا في غاية الحسن ، لو كان الكتاب المذكور يسمى بالفوائد ، وإنما اسمه تسهيل الفوائد ، فذكر المضاف إليه ، وترك المضاف الذي هو العمدة ، فجعل التورية بسبب ذلك مقدوحاً فيها ، وقد علمت اندفاع ذلك ، وإنما نشأ له هذا الوهم ، من عدم اطلاعه على الكتاب المسمى بالفوائد ، وهو معذور بعزة وجوده (٢) ، وستأتي زيادة بيان في تحقيق هذا الكلام .

شعره

وذكر المقرئ في نفح الطيب ، أن بعضهم قال : من أحسن ما رأيت من شعر ابن مالك :
إذا رمدت عيني تداويت منكم بنظرة حسن أو بسمع كلام
فإن لم أجد ماء تيممت باسمكم وصليت فرضي والديار أمامي
وأخلصت تكبيرى عن الغير معرضاً وقابلت أعلام السوى بسلام
ولم أر إلا نور ذاتك لا تحـاً فهل تدع الشمس امتداد ظلام
قال السيوطي : وأما تصانيف ابن مالك ، فقد رأيت في تذكرة الشيخ تاج الدين ابن

(١) المرجعان السابقان .

(٢) ص ٣ من شرح الدماميني على التسهيل .

مكتوم ، أن بعضهم (١) نظمها في أبيات ، قال الشيخ تاج الدين وقد أهمل أشياء آخر من مؤلفاته ، فذيلت عليها . وهذا مطلع النظم مع التذييل :

سقى الله رب العرش قبر ابن مالك	سحائب غفران تغاديه هطلا
فقد ضم شمل النحو من بعده شته	وبين أقوال النحاة وفصلا
بألفية تسمى الخلاصة قد حوت	خلاصة علم النحو والصرف مكملا
وكافية مشروحة أصبحت نفي	لعمري بالعلمين فيها تسهلا
ومختصر سماه عدة لافظ	يضم أصول النحو لا غير مجملا
وبين معناه بشرح منقح	أفاد به ما كان لولاه مهما
وآخر سماه بكمال عمدة	فزاد عليها في البحوث وعللا
وصنف للإكمال شرحاً مبيناً	معانيه حتى غدت ربة انجلا
ولا سيما التسهيل لو تم شرحه	لكان كبحر ماج عذبا وسلسلا .. الخ

وهذه الأبيات التي ذيل بها ابن مكتوم المنظومة :

وأملى كتاباً بالفوائد نعتسه	وآخر نظماً للفرائد (٢) والعللا
وصنف شرحاً للجزولية التي	غدا نظمها كالصخر حتى تسهلا
وسبكاً لمنظوم وفكاً لخستم	على هيئة التوضيح فاضمم لما خلا
وقيل : وشرحاً للخلاصة فاستمع	وفي النفس من (٣) نصحيح ذا القيل ماغلا

(١) هو شمس الدين بن الساكن الطومى ، كما جاء في مقدمة « إكمال الإعلام بتبليث الكلام » . وسبقت الإشارة إليه .

(٢) في النسخة : للفوائد ، بالواو ، وهو تصحيح ، على ما سبق بيانه .

(٣) في النسخة : في تصحيح ، ويبدو أن « من » أولى وأنسب .

مذهبه النحوى

يبدو لى من دراستى لابن مالك أن الرجل لم يفته كتاب من كتب النحو الهامة ، من كتاب سيبويه إلى مؤلفات معاصريه ، دون أن يقرأه ويفيد منه ، بل لا أغالى إذا قلت إنه درس كل هذه الكتب دراسة وافية واعية ، فقد عرف عنه أنه كثير الدأب على القراءة والاطلاع ، على ما مر فى سيرته ، حتى إنه ليخيل إلى وهو يتصدى للتصنيف كأنما يمسك بيمنه القلم ، وتحت يسراه كتب سيبويه والكسائى والقراء والأخفش والمبرد والزجاج وابن السراج وعلب والجرمى والزجاجى والفارمى والسيرافى وابن كيسان وابن برهان وابن جنى وابن الأنبارى والزنجشرى وابن مضاء وابن خروف والثلويين وابن عصفور وابن الحاجب وغيرهم من كبار النحاة ، فلنا نجد آراء هؤلاء جميعا وغير هؤلاء معروضة فى كتبه النحوية بعامة ، وفى التسهيل وشرحه بخاصة ، يوافقها أو يخالفها ، يؤيدها أو يرددها ، يقويها أو يضعفها ، يصححها أو يخطئها ، يوازن بينها ويجهد ويرجح ويختار فى تبصر وثقة واعتداد ، هذا إلى جانب إحاطة باللغة والقراءات والحديث فى شروحه ومناقشاته واستشاداته (١) .

ولقد مر بنا ما شهد به أحد تلاميذه أبو الثناء محمود من ذكر ابن مالك لما بين تهذيب الأزهرى ومحكم ابن سيده من فروق ، مما لا يقدر عليه إلا من أحاط بكل ما فى الكتابين الكبيرين ، كما يقول الصفدى تعليقاً على الخبر ، وقد مر بنا خبر حفظه لبعض شواهد النحو يوم وفاته ، عليه رحمة الله .

وابن مالك إلى جانب علمه بالنحو واللغة والقراءات ، كان من رجال الحديث المعدودين فى عصره ، وكان من تلاميذه المبرزين القطب اليونى ، وقاضى القضاة بدر الدين بن جماعة ، وقد روى له الجلال السيوطى بعض الأحاديث بسنده ضمن أحاديث النحاة الواردة فى خاتمة بغية الوعاة .

ذكرت هذا قبل أن أتعرض لبيان مذهب ابن مالك النحوى لأذكر بأهم المؤثرات التى أثرت فى مذهبه وآرائه واتجاهاته .

وقد تبين لى من دراستى لابن مالك أن التسهيل هو خلاصة دراساته فى النحو ، وأن مذهبه النحوى الذى يستخلص من التسهيل ، هو خلاصة آرائه ومذاهبه النحوية جميعا . أما خصائص هذا المذهب فيمكن إجمالها فى النواحي الآتية : -

(١) التجديد فى منهج التأليف :

وأول ما يلاحظ من سمات هذا المذهب هو ميل ابن مالك إلى التجديد والابتكار فى منهج التأليف ، ويمكن أن نلمس هذه السمة بمقارنة التسهيل بكتاب سيبويه ، ومفصل الزنجشرى ، وكافية ابن الحاجب وهى أهم كتب النحو السابقة على التسهيل ، حيث اعتمد صاحب الكتاب على تقسيم النحو إلى أبواب ، ووقف الزنجشرى عند تقسيمه إلى فصول ، وسار ابن الحاجب على نهج صاحب

(١) انظر شواهد التوضيح ، وشرح التسهيل لابن مالك ،

المفصل في التقسيم العام ، دون اهتمام بتبويب أو تفصيل ، ثم جاء ابن مالك فنظم رءوس المسائل في أبواب ، وفروعها في فصول ، مما يعد من أحدث مناهج التقسيم في التأليف .

ولا يقف أمر اجتهاده في هذا الجانب عند التبويب والتفصيل ، بل نلمس الطرافة والتجديد في ترتيبه لأبواب النحو وفصوله ، على ما هو واضح في التسهيل مما حاز إعجاب الدارسين ، ووقف بهم عند حدوده ، لا يكادون رجون عليها .

ومنهج ابن مالك في ترتيب مسائل النحو منهج دراسي تعليمي ، يعتمد أكثر ما يعتمد على المناسبة والاستطراد وارتباط اللاحق بالسابق ، وهو متأثر في هذا الترتيب إلى حد ما بابن معط في ألفيته ، إلا أنه على عادته في تأثره بغيره لا يأخذ الشيء برمته ، ولا ينقل النهج بنصه ، ولكنه يخضعه لذوقه وتفكيره وتجاربه واجتهاده ، وإن الباحث ليروعه ميل الرجل إلى التجديد والابتكار حتى في كتبه حين يتصدى لشرحها أو تلخيصها ، وقد جاء منهجه في التسهيل خلاصة لتجاربه ودراساته الطويلة ، فكان صورة واضحة لمنهج المعلم الذي أتقن فنه ، وأحاط بتفاصيله ، وخبر خصائصه ودقائقه ، ثم وضعه بعد الخبرة والتجربة والمعاناة منهجا صافيا سائغا للدارسين .

(٢) النظم العلمي :

ويعد ابن مالك إمام النظم في علوم العربية غير مدافع ، فهو صاحب الباع الطويل في هذا الميدان ، إذ تبلغ عدة أبياته التي نظمها في هذا الميدان أكثر من عشرة آلاف بيت في النحو واللغة والقراءات . ومن ثبت مؤلفاته يتبين لنا أن المنظومة منها تبلغ خمسة عشر مصنفًا ، منها ثلاثة في النحو هي الكافية في نحو ثلاثة آلاف بيت ، والألفية في ألف بيت ، ونظم المفصل الذي اعتقد أنه لا يقل عن الألفية ، وعشرة في اللغة هي : إكمال الإعلام في نحو ألفين وسبعمائة وخمسة وخمسين بيتًا ، تحفة المودود في مائة واثنين وستين بيتًا ، ولامية الأفعال في مائة وأربعة عشر بيتًا ، وأربع منظومات في الظاء والضاد ، والنظم الأوجز فيما يهزم وما لا يهزم ، ومنظومة فيما ورد من الأفعال بالواو والياء ، ومنظومتان كبيرتان في القراءات هما : اللامية والمالكية ، ومنظومات صغيرة في خيل السباق ، وأسماء الذهب ، والألغاز .

وقد تميز نظم ابن مالك ، مع أنه نظم علمي ، بالرقّة والصفاء ، وقد أشرت في بيان المصنفات إلى كثير من الأمثلة التي تثبت براعة ابن مالك في هذا اللون من التصنيف لدرجة لم يسبقه إليها سابق ، ولم يلحقه فيها لاحق ، وقد كان هدفه الأول من هذه المقطوعات تيسير النحو واللغة والقراءات على الدارسين .

(٣) التيسير :

هذا من ناحية الشكل والنهج العام في التأليف ، أما من ناحية الموضوع ، فالسمة الغالبة على ابن مالك في النحو هي توخي السهولة والتيسير في كل ما ذهب إليه من آراء واتجاهات ، حتى إنه ليصرح في كثير من المناسبات بأنه اختار هذا المذهب لأنه المذهب الأسهل ، أو لبعده عن التكلف والتعقيد ، واسم التسهيل أوضح دليل على اتجاه ابن مالك العام في النحو ، بل إن إكثاره من النظم إنما هو لتيسير الحفظ والضبط على الدارسين ، كما سبق القول .

(٤) المزج والاختيار :

ومن أهم ما يميز به ابن مالك ، جرأته في المزج بين مذاهب النحاة بصريين وكوفيين وبغداديين ومغاربة ، دون ميل أو انحياز ، يعرض الآراء في دقة وأمانة ، ويرجح ويتخير أو يتخذ لنفسه موقفا خاصا ، حسب ما يميل عليه اجتهاده الحق ، ووفق ما يهديه إليه تفكيره الحر ، وفي التسهيل وشرحه ما يوضح هذا الاتجاه كل التوضيح ، فنحو التسهيل مزيج من نحو البصريين والكوفيين والبغداديين والمغاربة ، وإن كانت المسحة الغالبة هي المسحة البصرية ، إذ خالفهم في نحو ست مسائل فقط ، بينما خالف الكوفيين في نحو أربع وستين مسألة ، وقد خالف الجمهور في بعض المسائل ، واتخذ لنفسه في هذه المسائل موقفا خاصا ، على ما أشير إليه في حديثي عن التسهيل .

(٥) مزج النحو باللغة والتصريف :

ومذهب ابن مالك في المزج لا يقف به عند مسائل النحو ومذاهب النحاة ، بل يعدو ذلك إلى مزج النحو بالتصريف وباللغة كلما سنحت لهذا المزج سائحة ، أو دعا إليه استطراد ، فمما أكثر ما يمزج النحو باللغة عندما يعرض لبيان لهجات العرب في لفظ أو أداة ، فهو مثلا يذكر لغات العرب في سوف وجيهل ولعل وأداة التعريف وقط ولدن وهيئات وكأين وغيرها ، كما يذكر مباني الأفعال عند حديثه عن الأفعال ، ومباني المصادر عند حديثه عن المصادر وعملها ، ويستطرد إلى بيان أشكال الجموع عند الحديث عن المثنى والجمع ، هذا على الرغم من أنه خص التصريف بقسم من الكتاب بل صنف فيه كتابا خاصة .

وهذا وإن أخذ على ابن مالك في منهجه التأليفي ، فهو على أي حال اتجاه يميز به في تأليف النحو ، متأثراً ، كما قلت ، بترعة التدريس ، فالاستطراد سمة غالبة على المعلم ، يجد نفسه مدفوعاً إليها في كثير من الأحيان عن غير قصد ، توسعا في شرح ، أو جلاء لغموض ، وابن مالك قضى حياته كلها بين التدريس والتصنيف ، فلا عجب أن تغلب ظاهرة الاستطراد على طريقته في التأليف ، وما الاستطراد إلا لون من ألوان التيسير والتوضيح .

(٦) الشواهد عند ابن مالك :

ومزج ابن مالك لمذاهب السابقين ، واشتغاله باللغة والقراءات والحديث جعله يذهب في استخراج الشواهد مذهبا يكاد ينفرد به بين كبار النحاة ، فهو يستمد شواهد ، أولا من القرآن الكريم ، فإن لم يجد به شاهده عدل إلى الحديث ، فإن لم يجد فمن أشعار العرب وكلامهم ، ولعل هذا الاتجاه هو الذي حمله في كثير من الأحيان على قبول الشواهد من القراءات غير المشهورة أو الشاذة ، ومن الشعر وكلام العرب والحديث الشريف ، مادام القائل مشهودا بعروبه ، والراوى ممن يوثق بروايته ، بصريا كان أو كوفيا أو بغداديا ، وهذا الاتجاه الذي يميز به ابن مالك في مسألة الشواهد ، قد أفسح لنا دائرة الاستشهاد باعتبار الحديث مصدرا من مصادرها ، وعدم الوقوف عند شواهد سيبويه والبصريين ، إذ اعتمد هذا الإمام المجتهد على كثير من شواهد الكوفيين والبغداديين مما نجده واضحا في شواهد التسهيل ، وهذا ، لاشك ، لون من المرونة في استخدام الشواهد نحن أحوج مانكون إليه ، إذا أردنا بحق توضيح قواعد اللغة وتيسيرها ، والإحاطة بشواهدا ومصادرها .

(٧) الاحتجاج بالحديث :

ومن أهم ما تميز به مذهب ابن مالك النحوى اعتماده على الحديث الشريف كمصدر من مصادر الاحتجاج والاستشهاد ، وقد أنكر أبو حيان عليه ذلك فى شرحه للتسهيل ، وتصدى لهذا الموضوع كثير من العلماء والكتاب ، وأكثر هؤلاء يردون اعتراضات أبى حيان ويؤيدون ابن مالك فيما ذهب إليه كالدمامينى وناظر الجيش فى شرحيهما للتسهيل ، ولعل أوفى ما كتب حول هذه المسألة ما جاء فى « خزائن الأدب » للبغدادى عند حديثه عن الكلام الذى يصح الاستشهاد به فى اللغة والنحو والصرف (١) ، وما كتبه الأستاذ سعيد الأفغانى حين عرض لما يحتج به فى كتابه : « فى أصول النحو (٢) » الذى خص الحديث منه بفصل طويل ، جمع فيه أقوال القدامى والمحدثين من المحيزين والمناعين ، وانتهى إلى ما أقره مجمع اللغة العربية أخيراً (٣) . من الأخذ بمذهب ابن مالك فى الاحتجاج بالحديث مع شىء من التحفظ والاحتراز .

ويتلخص رأى المنايع فى أن رواية الحديث جوزوا النقل بالمعنى ، وأن بعض الرواة أعاجم ، فلا يؤمن اللحن فيما نقلوا ، وقد يقع فى روايتهم غير الفصحى من لسان العرب ، كما أن أئمة النحو المتقدمين من البصريين والكوفيين لم يحتجوا بشىء منه فلزم الاقتداء بهم .

وقد رد البدر الدمامينى فى شرحه للتسهيل اعتراض المنايع بقوله : وقد أجريت ذلك لبعض مشايخنا فصوب رأى ابن مالك فيما فعله بناء على أن اليقين ليس بمطلوب فى هذا الباب ، وإنما المطلوب غلبة الظن الذى هو مناط الأحكام الشرعية ، وكذا ما يتوقف عليه من نقل الألفاظ وقوانين الإعراب ، فالظن فى ذلك كله كاف ، ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل ، لأن الأصل عدم التبديل ، لاسيما والتشديد فى الضبط ، والتحرى فى نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين ، ومن يقول منهم يجوز النقل بالمعنى وإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلى الذى لا ينافى وقوع تقيضه ، فلذلك تراهم يتحرون فى الضبط ويتشددون مع قولهم يجوز النقل بالمعنى ، فيغلب على الظن من هذا كله أنها لم تبدل ، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحاً فيلغى ولا يقدر فى صحة الاستدلال بها .

ثم إن الخلاف فى جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدون أو يكتب ، أما ما دون وحصل فى بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه ، من غير خلاف بينهم ، قال ابن الصلاح إن هذا الخلاف لا تراه جارياً ولا أجراه الناس فيما نعلم فيما تضمنته بطون الكتب ، فليس لأحد أن يغير لفظاً من كتاب مصنف ، ويثبت لفظاً آخر .

وتدوين الأحاديث والأخبار وكثير من الرويات وقع فى الصدر الأول قبل فساد اللغة ، حين كان كلام أولئك المبطلين - على تقدير تبديلهم - يسوغ الاحتجاج به ، وغايته يومئذ تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به ، فلا فرق بين الجميع فى صحة الاستدلال ، ثم دون ذلك المبطل - على

(١) خزائن الأدب للبغدادى ج ١ ص ٣ وما بعدها

(٢) فى أصول النحو للأستاذ سعيد الأفغانى ص ٤٢ وما بعدها .

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية ج ٣ ص ١٩٩ وما بعدها : بحث الاستشهاد بالحديث للأستاذ محمد

الخضر حسين .

تقدير التبديل - ومنع من تغييره ونقله بالمعنى - كما قال ابن الصلاح - فبقى حجة في بابه ، ولا يضر توهم ذلك السابق في شيء من استدلالهم المتأخر .

وقد رد صاحب كتاب : - في أصول النحو - الشطر الأخير من اعتراضات المانعين حين عرض للمذهب المجيزين بقوله :

هذا هو الأصل ، ونجد الاحتجاج بالحديث ماثلاً معاجم اللغة ، فنظرة إلى معاجم الصحاح للجوهري ، والتهذيب للأزهري ، والمخصص لابن سيده ، والمجمل ومقاييس اللغة لابن فارس ، وأساس البلاغة للزمخشري ، كافية لدحض ما ادعى أبو حيان ، بل قد عد ابن الطيب من أصحاب هذا المذهب من النحاة ابن جني وابن خروف وابن بري والسهيلي ، بل إنه قال : لا نعلم أحداً من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في شرح التسهيل ، وأبو الحسن ابن الضائع في شرح الجمل ، وتابعهما الجلال السيوطي في الاقتراح ، ولا عجب في أن يتدارك المتأخرون ما فات المتقدمين ، بل إن ذلك هو المنتظر المقبول ، وإنا لنجد ما لدى المتأخرين من ثروة نحوية ولغوية وحديثية شيئاً وافراً مكنهم من أن تكون نظرتهم أشمل ، وأحكامهم أسد ، ولو كانت هذه الثروة في أيدي الأقدمين كأبي عمرو بن العلاء والأصمعي وسيبويه لعضوا عليها بالنواجذ ، ولغيروا فرحين مغتبطين كثيراً من قواعدهم التي صاحبها حين وضعها شح المورد ، ولكانوا أشد المنكرين على أبي حيان جموده وضيق نظره وانتجاعه الجذب ، والحصب محيط به من كل جانب ... وأغلب الظن أن من لم يستشهد بالحديث من المتقدمين لو تأخر به الزمن إلى العهد الذي راجت فيه بين الناس ثمرات علماء الحديث من رواية ودراية لقصروا احتجاجهم عليه بعد القرآن الكريم ، ولما التفتوا قط إلى الأشعار والأخبار التي لا تلبث أن يطوقها الشك إذا وزنت بموازين نقد الحديث العلمية الدقيقة (١) .

وأما ما ادعاه أبو حيان من أن المتأخرين من نحاة الأقاليم تابعوا المتقدمين في عدم الاحتجاج بالحديث فمردود بأن كتب النحاة الأندلسيين والمصريين والشاميين مملوءة بالاستشهاد بالحديث وقد استدلل بالحديث الشريف الصقلي ، والشريف الغرناطي في شرحيهما لكتاب سيبويه ، وابن الحاج في شرح المقرب ، وابن الخباز في شرح ألفية ابن معطي ، وأبو علي الشلوبين في كثير من مسائله ، وكذلك استشهد بالحديث السيرافي والصفار في شرحيهما لكتاب سيبويه ، وقال ابن الطيب : بل رأيت الاستشهاد بالحديث في كلام أبي حيان نفسه ، وجرى على ذلك العلماء حتى عصرنا الحاضر . وقد جاءت نتيجة أبحاث المجمع اللغوي عاضدة لمذهب ابن مالك ، حيث جاء في ختامها بعد بيان أنواع الحديث التي يستشهد بها والتي لا يستشهد بها :

« وخلاصة البحث أنا نرى الاستشهاد بالألفاظ ما يروى في كتب الحديث المدونة في المصدر الأول ، وإن اختلفت فيها الرواية ، ولا يستثنى إلا الألفاظ التي تجيء في رواية شاذة ، أو يغمزها بعض الحديثين بالغلط أو التصحيف غمزاً لا مرد له (٢) .

وليت شعري ، من أولى من ابن مالك في عصره بتمييز صحيح الحديث من زائفه ، وهو

(١) انظر علم مصطلح الحديث .

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية ٣ / ٢٠٨ وما بعدها .

الذى ذكر بين طبقات الشافعية ، وروى له السيوطى بعض الأحاديث بسنده ، وتلمذ له الإمام اليونينى وابن جماعة ، وغيرهما من كبار الأئمة ، وهذا كتابه : « شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح » خير دليل على أن الرجل لم يجر فى غير ميدانه ، ولم يتعلق بما ليس من شأنه ، بل إنه الإمام الذى يطمأن إليه فيما يأخذ وما يدع من أحاديث الرسول ، حين يرى الاستشهاد بشئ من هذه الأحاديث .

(٨) الضرورة عند ابن مالك :

تعقب أبو حيان - على عادته - ابن مالك فى مسألة الضرورة ، وقال فى شرحه للتسهيل : « لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين فى ضرورة الشعر ، فقال فى غير موضع : ليس هذا البيت بضرورة ، لأن قائله متمكن من أن يقول كذا ، ففهم أن الضرورة فى اصطلاحهم هى الإلجاء إلى الشئ ... فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلا ، لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب ، وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة فى الشعر ، والمختصة به ، ولا يقع فى كلامهم النثر ، ولا يعنى النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ ، وإنما يعنون ما ذكرناه .

وقد ذكر الألوسى فى كتاب « الضرائر » عند حديثه فى تعريف الضرورة : « ذهب الجمهور إلى أن الضرورة ما وقع فى الشعر مما لا يقع فى النثر ، سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا ، ومنهم من قال إنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة ، وهو المأخوذ من كلام سيبويه وغيره ، على ما هو مبسوط فى شرح نظم الفصيح لابن الطيب الفاسى ، وبه قال ابن مالك ، فإن الضرورة مشتقة من الضرر ، وهو النازل مما لا مدفع له ، فوصل « أل » مثلا بالمضارع وغيره جائز اختيارا عند هؤلاء ، لكنه قليل ، وقد صرح بذلك ابن مالك فى شرح التسهيل فقال :

وعندى أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة لإمكان أن يقول الشاعر : « صوت الحمار يجده » ... بدلا من : « صوت الحمار يجده » . وإذا لم يفعلوا ذلك مع الاستطاعة ، فى ذلك لشعار بالاختيار وعدم الاضطرار (١) .

وأبو حيان متحامل على ابن مالك فى مسألة الضرورة تحامله عليه فى الاستشهاد بالحديث . فابن مالك لم يقل رأيه فى الضرورة عن سوء فهم كما يدعى أبو حيان ، ولم يكن قوله بدعا من القول ، وإنما هو المأخوذ من كلام سيبويه وغيره - كما أشار الألوسى - بل إن معنى الضرورة لغويا لا يخرج عما ذهب إليه ابن مالك . « فالضرورة الحاجة ، والاضطرار الاحتياج إلى الشئ » ، واضطره إليه أحوجه وألجأه فاضطر » (٢) .

والضرورة عند جمهور النحاة اصطلاح تعارف عليه أكثرهم ، وليس ابن مالك ملزما بالتقيد بهذا الاصطلاح ، وهو الرجل اللغوى الواسع الأفق ، وليس النحو اصطلاحى إلا تنظيم قواعد اللغة . فقول ابن مالك فى الضرورة خاضع لتأثره بالذوق اللغوى أكثر من تأثره بالنحاة واصطلاحاتهم ،

(١) مقدمة الضرائر للألوسى ص ٦ .

(٢) القاموس المحيط ج ٢ مادة : « الضر » . (ص ٧٥) .

وليس جهلاً أو عدم فهم ، كما يقول أبو حيان ، وهذا القول لا يعد توسعاً في الضرورة كما قال بعض من تعرضوا لنقده ، وإنما هو تضييق للضرورة ، وتوسع في الاختيار ، وهو المذهب الذي جرى عليه ابن مالك في كل اتجاهاته النحوية واللغوية ، ولا أدري ماذا يضير النحو واللغة إذا أخرجنا بعض الشواهد من ضيق الضرورة إلى منفسح الاختيار ؟ وأشعار العرب ليست منزلة ، واصطلاحات النحاة ليست منزلة . فلا ضير عندى على ابن مالك في تخرجه للضرورة على هذا الوجه ، بل لا ضير علينا أن نأخذ برأى ابن مالك في هذه المسألة ، مادام في رأيه توسع في الاختيار .

(٩) الاصطلاحات عند ابن مالك :

موقف ابن مالك من اصطلاحات النحاة هو موقفه من جميع مسائل النحو ، موقف الباحث المجتهد المجدد المتحرر من عبودية التقديس لكل قديم . وقد مربنا خروجه على ما اصطلاح عليه جمهور النحاة في مسألة الضرورة ، والاحتجاج بالحديث ، ومن أبرز المواضع التي يظهر فيها اجتهاد ابن مالك في هذا الصدد عناوين مسائل النحو ، فقد غير كثيراً من عناوين سيبويه وغيره من النحاة السابقين ، وبخاصة العناوين الوصفية المطولة .

ومن العناوين التي استحدثها ابن مالك :

(أ) باب النائب عن الفاعل . قال أبو حيان : لم أر مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك . وقال الشيخ الخضرى : هذه الترجمة مصطلح المصنف ، وهى أولى وأخصر من قول الجمهور : المفعول الذى لم يسم فاعله ، لأنه لا يشمل غير المفعول مما ينوب كالظرف ، إذ المفعول به هو المراد عند الإطلاق ولأنه يشمل المفعول الثانى فى نحو : أعطى زيد ديناراً ، وليس مراداً .

(ب) البديل المطابق ، بدلاً من قولهم : بدل كل من كل . قال ابن مالك فى شرح الكافية : وذكر المطابقة أولى ، لأنها عبارة صالحة لكل بدل يساوى البديل منه فى المعنى ، بخلاف العبارة الأخرى ، فإنها لا تصدق إلا على ذى أجزاء ، وذلك غير مشروط ، لإجماع النحاة على إثباته فى أسماء الله تعالى ، كقراءة غير نافع وابن عامر : « إلى صراط العزيز الحميد الله .. » .

(ج) المعروف بأداة التعريف : قال الخضرى : هذا أولى من التعبير بأل ، لجريانه على كل الأقوال الواردة فى أداة التعريف ، كالتعريف بأمر عند حمير .

(د) المحصور عند المصنف : أكثر النحاة والبلاغيين على أن المتأخر بعد إلا هو المحصور فيه ، والثانى بعد إنما كذلك ، قياساً لها على ما وإلا . وقد خالفهم ابن مالك فسمى المتأخر محصوراً ، قال فى التسهيل : « يجب وصل الفعل بمرفوعه إن خيف التباسه بالمنصوب أو كان ضميراً غير محصور » (١) وقال فى شرحه على هذا الموضع : وإذا كان مرفوع الفعل محصوراً وجب تأخيرها وتقديم المنصوب عند البصريين والكوفيين إلا الكسائي ، ويستوى فى ذلك المضممر والظاهر ، فالمضمر كقوله تعالى : « لا تجليها لوقتها إلا هو » والظاهر نحو : « لا يصرف السوء إلا الله ، فلو قلت : لا يصرف إلا الله السوء ، امتنع عند غير الكسائي ... ثم قال : فلو قصد حصر المنصوب تأخر وتقدم المرفوع نحو : ما أكرم زيد إلا إياك .

(١) الفصل الأخير من باب النائب عن الفاعل ص ٧٨ من التسهيل .

وقال في الألفية :

وما بإلا أو بإنما انحصر آخر ، وقد يسبق إن قصد ظهر

(هـ) لغة « يتعاقبون فيكم ملائكة » :

استعمل ابن مالك هذا الاصطلاح بدلا من قولهم : لغة « أكلوني البراغيث » فقال في تعريف المبتدأ :

« وهو ماعدم حقيقة أو حكما عاملا لفظيا من مخبر عنه أو وصف سابق رافع ما انفصل وأغنى ... » .

« ولا خبر للوصف المذكور لشدة شبهه بالفعل ، ولذا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع إلا على لغة : « يتعاقبون فيكم ملائكة (١) » : وقد أوضح ابن مالك هذه المسألة في كتابه : « شواهد التوضيح » عند حديثه عن قول من روى الحديث : « كن نساء المؤمنات يشهدن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الفجر » (٢) .

قال : وعلى هذه اللغة قول النبي صلى الله عليه وسلم :

« يتعاقبون فيكم ملائكم... (٣) » ، وساق أحاديث وأشعارا للتدليل. وقال الأشموني حين عرض لشرح قول ابن مالك في الألفية :

وجرد الفعل إذا ما أسندا لاثنين أو جمع كفاز الشهدا

وقد يقال سعدا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مسند

ويعبر عن هذا اللغة بلغة « أكلوني البراغيث » ، وعليه حمل الناظم قوله عليه الصلاة والسلام : « يتعاقبون فيكم ملائكة ... » .

أخرجه مالك في الموطأ ، وحكى بعض النحويين أنها لغة طيء ، وبعضهم أنها لغة أزدشنوءة (٤) . ومن الأبواب التي استحدثها ابن مالك في التسهيل : باب القسم ، وباب عطف البيان ، وقد سماه سيبويه نعتا ، ويسميه الكوفيون الترجمة ، وباب المعطوف عطف النسق ، والكوفيون يقولون باب النسق ، وأكثر ما يقول سيبويه : باب الشركة ، وباب أسماء لازمت النداء ، وإن كنت أرى من الأنسب جعل هذا الباب فصلا مكملا لباب المتأدى ، وباب التسمية بلفظ كائن ما كان ، ورأيت أيضاً في هذا الباب أن يكون فصلا ملحقاً بباب العلم .

ومن الاصطلاحات التي تميز بها ابن مالك عن المغاربة جعله تمييز الجملة مخصوصا بما وقع بعد جملة فعلية ، ويعتبر المفرد ما كان بخلاف ذلك :

قال في التسهيل (٥) :

« وينصبه - أى التمييز - مميزه لشبهه بالفعل أو شبهه .. » .

(١) تسهيل ص ٤٤ .

(٢) البحث الخامس والستون ص ١٩٠ من شواهد التوضيح :

(٣) أخرجه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة ، وباب فضل صلاة العصر (هامش التوضيح) .

(٤) منهج السالك ج ١ ص ١٩٦ .

(٥) ص ١١٤

قال ابن عقيل : نحو : هو مسرور قلبا ، باشتعال رأسه شيئا . وهذا الذى ذكره المصنف مخالف الكلام المغاربة من جهة جعله هذا من تمييز المفرد ، وهم يعدونه من تمييز الجملة ، نحو : طاب زيد نفسا . ويخصون تمييز المفرد بما هو عدد أو مقدار . فما اصطلاح المصنف من جعل تمييز الجملة مخصوصا بما وقع بعد جملة فعلية ، وجعل تمييز المفرد ما كان بخلاف ذلك مخالف لاصطلاحهم .

(١٠) القياس عند ابن مالك :

ابن مالك إمام مجتهد يحترم السماع ، ولكنه لا يقف عنده جامداً إذا رأى ما يسوغ القياس ، واتجاهه فى القياس هو نفس اتجاهه فى كل أصول النحو ومسائله ، فى منهجه التأليفى ، وفى مزجه واختياره وفى الاحتجاج والضرورة ، يقوم على التوسع والتيسير . فمن أقيسته التى راعى فيها السهولة والتوسع وقياس النظر على النظر :

(أ) إذا لحقت ما لأن وأخواتها فإن لم يكن الحرف « ليت » فمذهب سيويه والجمهور ، وصححه ابن الحاجب ، المنع . وقال ابن مالك فى شرح التسهيل :

« وذكر ابن برهان أن أبا الحسن الأخفش روى عن العرب :

إنما زيدا قائم . فأعمل مع زيادة ما . وعزا مثل ذلك إلى الكسائى عن العرب . وهذا النقل الذى ذكره ابن برهان يؤيد ما ذهب إليه ابن السراج من إجراء عوامل هذا الباب على سنن واحد قياسا ، وإن لم يثبت سماع فى إعمال جميعها . وبقوله أقول فى هذه المسألة . (ب) ومذهب ابن مالك أن أخبار أفعال المقاربة لا تتقدم عليها ، وأنها قد تتوسط . قال أبو حيان : والحق أنه يحتاج فى جواز التوسط إلى سماع من العرب .

وقال ناظر الجيش : وهذا من الشيخ وقوف منه عند الظاهر . وإذا كانت القواعد تقتضى جواز شيء فما المانع من القول به ؟

(ج) وقال فى شرح التسهيل : ولم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفضل التفضيل إلا بعد نفي ، ولا بأس باستعماله بعد نفي أو استفهام فيه معنى النفي ، كقولك : لا يكن غيرك أحب إليه الخير منك ، وهل فى الناس رجل أحق به الحمد منه بمحسن لا بمن ؟ قال أبو حيان : إذا لم يرد هذا الاستعمال إلا بعد نفي وجب اتباع السماع فيه والاقصاى على ما قالته العرب ، ولا يقاس عليه النهى والاستفهام الذى يراد به النفي ، ولا سيما أن رفعه للظاهر إنما جاء فى لغة شاذة ، فينبغى أن يقتصر فى ذلك على مورد السماع . قال ابن عقيل : والحق أن إلحاقهما بالنفي ظاهر فى القياس ، وهى مسوغات متساوية لكثير من المسائل .

(د) وقال فى شرح التسهيل : من العرب من شبه سنين ونحوه بغسلين ، فيلزمه الياء ، ويعرب بالحركات فيقول : إن سنينه أكثر من سنينى . وبعض هؤلاء لا ينون ، فيقول : مرت عليه سنين . ثم قال : ولو عومل بهذه المعاملة عشرون وأخواته لكان حسنا ، لأنها ليست جموعا فكان لماحق فى الإعراب بالحركات كسنين . قال السيوطى فى همع الهوامع (١) :

وأباه أبو حيان ، وقال لأن إعرابها إعراب الجمع على جهة الشذوذ فلا نضم إليه شذوذاً آخر . ولكن إذا عرفنا أن ابن مالك يحترم الوارد ويقيس عليه ، أدركنا أنه لم يخطئ في قياسه . قال المبرد والأخفش الأصغر : إن إعرابها بالحرركات لغة قوم من العرب ، وسمع قول الشاعر :

وماذا تبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حد الأربعين

وقال الأعمى في شرح الكتاب : هو في السنين والعقود أمثل منه في الفلسين ونحوه ، لأنه لفظ مخترع للعقود فهو أشبه بالواحد الذي إعرابه بحركة آخره من الفلسين ونحوه . وأين هو الشذوذ الآخر الذي أضافه ابن مالك في هذا الحكم ؟ إن إعراب هذه الألفاظ إعراب الجمع على سبيل إلحاقها بالجمع إذا عد شذوذاً ، فإن إرجاعها إلى حظيرة المفرد ليس فيه شذوذ كما يدعى أبو حيان ، وإنما هو تخلص من الشذوذ ورجوع بالشئ إلى طبيعته . (هـ) الضمير المفضول وإنما : قال في شرح التسهيل : يتعين الانفصال إذا حصر وإنما كقول الفرزدق :

أنا الفارس الحامي الذمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي
وكقول ذى الإصبع العدواني : كأننا يوم قرى إنما تقتل إيانا .

قال أبو حيان : ما ذهب إليه المصنف من تعيين انفصال الضمير بعد وإنما خطأ فاحش ، وجهل بلسان العرب .

وقال ناظر الجيش : عجب من الشيخ ! جهل المصنف وخطأه وقوله ما لم يقل .
وقال ابن هشام في المغني (١) :

« وقول أبي حيان واستدلالة بالآيات وهم ، لأن الحصر في هذه الآيات في جانب الظرف لا الفاعل ، لأن المعنى - والله أعلم - في قوله تعالى : « إنما أعظكم بواحدة » ما أعظكم إلا بواحدة ... وكذا بقية الآيات المماثلة . أما المصنف - رحمه الله - أي ابن مالك - فكان مذهبه التسهيل ، ومتابعة المذاهب الموسعة ، وما قاله ليس بمخترع له ، ولا جهل بلسان العرب فيه - كما يقول أبو حيان - فقد نقل الدماميني عن بهاء الدين السبكي في هذه المسألة ما يأتي ، ولسان حال ابن مالك يقول : « إنما أشكو بثي وحزني إلى الله » : وكلام المصنف هو الصواب ، وليس منفرداً به وتحقيق ذلك أنه بنى كلامه على قاعدتين : إحداهما : أن إنما للحصر ، وهو الذي عليه أكثر الناس .

والثانية : أن المحصور بها هو الأخير لفظاً ، وهذا هو الذي أجمع عليه البيانيون ، وعليه غالب الاستعمالات . وإذا تبين لنا هاتان القاعدتان صح ما ادعاه ، لأنك لو وصلت لما فهمم والتبس ، إذ قولك : إنما قمت ، يفهم : لم يقع مني إلا القيام ، فلو أردت به : ما قام إلا أنا ، لم يفهم ، ولا سبيل إلى فهمه إلا بأن تقول : إنما قام أنا ، كما تقول : ما قال إلا أنا . ثم قال الدماميني : وبهذا علم سقوط استدلال أبي حيان بالآيات المذكورة وما يشبهها ، لأن كلا منها قصد فيه حصر الأخير لا الفاعل ، ولو قصد حصر الفاعل لا تفصل .

وغير قال بأن إنما تكون للحصر أبو على الفارسي ، على ما قاله ابن هشام في المغني ؛
قال الفارسي في الشيرازيات : إن العرب عاملوا إنما معاملة النفي وإلا في فصل الضمير ،
كقول الفرزدق .

أنا الفارس الحامي الذمار وإنما يدافع عن إحسانهم أنا أو مثلي
وقول عمرو بن معدى كرب :

قد علمت سلمى وجاراتها ما قطر الفارس إلا أنا
فإذا تأملنا كلام ابن مالك وجدناه في غاية التحرير والتدقيق ، وأن أبا حيان لم يدقق في
فهم العبارة ، فأخطأ في الاعتراض والاستدلال . فابن مالك قال بتعين الانفصال إذا حصر
بإنما ، ولم يقل إن وقع بعد إنما ، وقد فهم أبو حيان العبارة على الوجه الثاني ، وغفل عن
فهم العبارة المرادة للمصنف فبادر إلى الاعتراض بالآيات ، وتلك عادته في كثير من
المواضع ...

قال ناظر الجيش : ولا أعرف كيف خفي هذا على الشيخ — رحمه الله .
وهناك آراء في مسألة الفصل بإنما :

فسيبويه يرى أن الفصل بعد إنما ضرورة ، والزجاج يرى الفصل بها جائزاً ، أما ابن مالك
فإنه لاحظ أن المحصور فيه الواقع بعد إلا يجب تأخيرها ، فيجب إذ ذاك انفصاله إن كان
ضميراً متصلًا بعامل قبلها ، وكذلك يجب أن يكون الحال مع إنما ، لأنها بمعنى النفي وإلا ،
وهو قياس ظاهر ، وقد أحسن في قوله في شرح التسهيل : « وهذا مطرد ، فمن اعتقد
شدوده فقد وهم » .

(و) تقدم خبر زال وأخواتها : يقول ابن مالك في التسهيل (١) :

وقد يقدم خبر زال وما بعدها — من أخواتها — منفية بغير ما . ولا يطلق المنع — خلافاً
للغراء في منعه تقدم خبر زال وما بعدها على كل نافية صحتها — ولا الجواز — خلافاً لغيره
من الكوفيين ، في إجازتهم التقديم على كل نافية ، ولا يتقدم خبر دام اتفاقاً ، ولا خبر ليس
على الأصح ، وهذا مذهب الكوفيين والمبرد وابن السراج وأكثر المتأخرين ، وهو الموافق
للسماع ، ولا يلزم تأخير الخبر إن كان جملة ، خلافاً لقوم . قال ابن عقيل : بل يجوز
تقديمه وتوسيطه لأن القياس جوازه وإن لم يسمع . قاله ابن السراج .

(ز) وضع كل من المفرد والنفي والجمع موضع الآخر : قال السيوطي في همع
المواضع (٢) : الأصل في كلام العرب دلالة كل لفظ على ما وضع له ، وقد يخرج عن
هذا الأصل ، وذلك قسمان : مسموع ومقيس . فالأول ما ليس جزءاً مما أضيف إليه ،
سمع : ضع رحلهما — أي رحليهما — وديناركم مختلفة — أي ديناركم ، وعينه
حسنة — أي حسنتان ، ومنه : لبيك وأخواته ، وشابت مفارقة ، وليس له إلا مفرق

(١) ص ٥٤ .

(٢) ج ١ ص ٥٠ .

واحد ، فكل هذا مسموح لا يقاس عليه ، وقاسه الكوفيون وابن مالك ، إذا أمن اللبس ، وهو ماش على قاعدة الكوفيين من القياس على الشاذ والنادر .

قال أبو حيان : ولو قيس شيء من هذا لا لتبست الدلالات ، واختلطت الموضوعات . والذي جاء في التسهيل عن هذه المسألة : « ويختار في المضافين لفظاً أو معنى إلى متضمنيهما لفظ الأفراد على لفظ الثنية ، ولفظ الجمع على لفظ الأفراد ، فإن فرق متضمنيهما اختير الأفراد ، وربما جمع المنفصلان إن أمن اللبس ، ويقاس عليه ، وفاقاً للقراء ، ومطابقة ما لهذا الجمع لمعناه أو لفظه جائزة ، ويعاقب الأفراد الثنية في كل اثنين لا يغنى أحدهما عن الآخر ، وربما تعاقبا مطلقاً .. (١) .

وقد أورد ابن مالك وابن عقيل والدمامي في شرح التسهيل لكل حكم من هذه الأحكام مثالا أو شاهداً ، وناقش ابن مالك هذه المسألة في شواهد التوضيح (٢) فأورد لها الشواهد العديدة من القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر وكلام العرب ، بما لا يدع مجالاً لقول السيوطي : إنه من القياس على الشاذ والنادر ، وقول أبي حيان بالتباس الدلالات واختلاط الموضوعات .

(ح) تأكيد الضمير المتصل : قال في التسهيل (٣) « ويؤكد بضمير الرفع المنفصل المتصل مطلقاً . أى مرفوعاً كان المتصل أو منصوباً أو مجروراً نحو : قمت أنا ورأيتك أنت ، ومررت بك أنت . ويجعل المنصوب المنفصل في نحو : رأيتك إياك ، تأكيداً لا بدلاً ، وفاقاً للكوفيين . قال في الألفية :

ومضمّر الرفع الذي قد انفصل أكد به كل ضمير متصل
وقال ابن مالك في شرح التسهيل : ليجرى المتناسبان مجرى واحداً وذلك أن رأيتك إياك نحو : فعلت أنت . وأنت هنا تأكيد لإجماع .

(ط) إضمار عامل الحال : قال في التسهيل : (٤) « ويضمّر عاملها جوازاً لحضور معناه أو تقدم ذكره في استفهام أو غيره ، وجوباً إن جرت مثلاً ، أو بينت ازدياد ثمن أو غيره شيئاً فشيئاً .. »

قال ابن عقيل : فالأول نحو : بعته بدرهم فصاعداً ، أى فذهب الثمن فصاعداً ، والثاني نحو : تصدق بدينار فسافلاً ، أى فانحط سافلاً . ويظهر أن هذا التمثيل لابن مالك . قال ابن عقيل : قال شيخنا في الثاني : لم أره لغیر المصنف ، وإن لم ينقل عن العرب فهو ممنوع .

ولا أدري ما الذي يمنع الثاني ، وهو نظير الأول تماماً لا يغيره إلا في استعماله لعكس معنى الأول أو مقابله .

(١) التسهيل ص ١٩ ،

(٢) إلحاح الرابع عشر ص ٩٠ وما بعدها ،

(٣) ص ١٦٦ .

(٤) ص ١١١ .

(١١) احترام السماع :

وليس معنى هذا أن ابن مالك يجرى وراء القياس ، أيا كان هذا القياس ، فإنه لا يجوز من القياس إلا ما كان له مسوغ ، فمن ذلك ما جاء في شرح الأشموني على الألفية : « ولو عطف على غدوة المنصوبة - بلدن - جاز جر المعطوف مراعاة للأصل ، وجاز نصبه مراعاة للفظ ، ذكر ذلك الأخفش ، واستبعد الناظم نصب المعطوف وقال ، إنه بعيد عن القياس .. وقوله : بعيد عن القياس ، لأن القياس جر ما بعد لدن ، ونصب غدوة بعدها على خلاف القياس ، فالقياس على غدوة المنصوبة بعد عن القياس » (١) . وفي تصغير أفعال التعجب ، قال في التسهيل : (٢) « وشذ تصغير أفعال مقصورا على السماع ، خلافا لابن كيسان في اطراده وقياس أفعال عليه ... » فيقال عند ابن كيسان في أحسن يزيد : أحسن يزيد ، بالتصغير قياسا على تصغيرهم أفعال ... قال ابن مالك : وهو في غاية الشذوذ ، فلا يقاس على قوله : ياما أميلج غزلانا شدن لنا

وفي باب الحال ، قال في التسهيل : (٣) « وإن وقع مصدر موقع الحال فهو حال ، لا معمول حال محذوف ، خلافا للمبرد والأخفش ، ولا يطرد فيما هو نوع للعامل نحو : أتيت سرعة ، خلافا للمبرد ، بل يقتصر فيه وفي غيره على السماع ، إلا في نحو : أنت الرجل علما ، وهو زهير شعرا ، وأما علما فعالم » .

(١٢) مذهبه في الإلحاق :

ومما يتصل بالقياس ما جاء في نصل الزيادة من باب التصريف ، قال في التسهيل (٤) : « الزائد إما للإلحاق وإما لغيره ، فالذي للإلحاق ما قصد به جعل ثلاثي أو رباعي موازنا لما فوقه ، محكوما له بحكم مقابله غالبا ، ومساويا له مطلقا - أي اسما كان أو فعلا - في تجرده من غير ما يحصل به الإلحاق ، وفي تضمن زيادته إن كان ميدا فيه ، وفي حكمه ووزن مصدره الشائع إن كان فعلا ... ولا إلحاق في غير تدريب وامتحان إلا بسماع » .

قال ابن عقيل : وهذا الرأي يعني أن ما تكلم به النحويون من الأمثلة التي تتضمن حروف إلحاق على طريقة أبنية العرب إنما يكون على جهة التمرن والتدريب والامتحان للمشتغل بهذا الفن ، حتى يعلم بذلك صحة نظره وجودة فكره ، وأما أن يلحق ذلك بكلام العرب فلا ، إلا إن سمع الإلحاق عن العرب في مثال قد ألحق ببناء من أبنيتهم ، فهو إذن من كلامهم ، لأننا لم نخترع ذلك المثال ، بل هم نطقوا به . وتتلخص مذاهب النحاة في هذه المسألة في ثلاثة مذاهب :

الأول : أنه لا يجوز أن يلحق شيء من ذلك بكلام العرب إلا أن يسمع من العرب ، وهو ظاهر قول الخليل ، وهو المختار ، وعليه كلام ابن مالك ، وذلك جار في كل ما أردت أن تبنى من كلمة نظير كلمة أخرى . وحجة هذا المذهب أنه إحداث لفظ لم تتكلم به العرب .

(١) منهج السالك ج ١ ص ٣٣٧ .

(٢) ص ١٣١ .

(٣) ص ١٠٩ .

(٤) ص ٢٩٨ .

الثاني : أن ذلك يجوز على كل حال ، وحجته أن العرب قد أدخلت في كلامها الألفاظ الأعجمية كثيرا ، وهو قول الفارسي ، وسواء كان بناء الأعجمي على بناء كلامها أو لم يكن ، وكذلك يجوز إدخال هذه الألفاظ المصوغة منا في كلامهم قياسا على الأعجمية وإن لم تكن منها . وهذا ليس بصحيح ، لأن اللفظ الأعجمي لا يصير بإدخال العرب له في كلامها عربيا ، بل تكون العرب قد تكلمت بلغة غيرها ، وإذا تكلمنا نحن بهذه الألفاظ المصوغة منا نكون قد تكلمنا بما لا يرجع إلى لغة من اللغات .

الثالث : التفصيل بين ما تكون العرب قد فعلت مثله في كلامها ، وكثر أو اطرده ، فيجوز لنا إحداث نظيره ، وإلا فلا . فإذا قيل لنا : ابن من الضرب مثل جعفر قلنا : ضرب ، فهذا ملحق بكلام العرب ، لأن الرباعي قد ألحق به كثير من الثلاثي بالتضعيف نحو : مهدد وقردد ، وبغير التضعيف نحو : شأمل وعرشن ، ولا فرق بين قياس اللفظ على اللفظ ، والحكم على الحكم ، عند صاحب هذا المذهب . وقال المازني : الإلحاق المطرد في اللام نحو قعدد وشمل ، وفي غير اللام شاذ لا يقاس عليه لقلته كجوهري وبيطر ، وعلى مقتضى هذا القول يجوز القياس على كل ما كثر إلحاق العرب فيه ، وهو نفس المذهب الثالث ، فلعلة تمثيل من المازني . وقد اختلفوا في المعتل والصحيح فقليل : هما باب واسع ، فما سمع في أحدهما قيس عليه الآخر ، وهو قول سيبويه وجماعة ، وقيل : هما بابان يجري في أحدهما ما لا يجري في الآخر ، وهو قول الحرمي والمبرد (١) .

وقال ابن مالك في هذا الفصل من التسهيل (٢) : « ويقارب الاطراد الإلحاق بتضعيف ما ضعفت العرب مثله ، كبناء مثل قردد من الضرب فيقال : ضرب ، فهذا قريب من المطرد ، فلا يلحق بتضعيف الهمزة ، كبناء مثل جعفر من قرأ ، فلا يقال : قرأ للثقل بل تخفف بإبدال الأخيرة ياء وقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فيقال : قرأى ، ولا بتضعيفين متصلين لإهمال العرب ذلك ، كبناء مثل (جرد حل) من كم ، فلا يجوز كسم بتضعيفين متصلين لافاصل بينهما ، فإن قصد التدريب أو إجابة ممتحن فلا بأس به ، ولو كان إلحاقا بأعجمي أو بناء مثل منقوص ، وفاقا لأبي الحسن - الأخفش - بشرط اجتناب ما اجتنب العرب من تأليف أو هيئة (٣) »

قال ابن عقيل : فيجوز عند ابن مالك ، تبعا للأخفش ، الإلحاق بأعجمي أو بناء مثل منقوص للتدريب والامتحان ، كبناء مثل صحفن وهو العار بلغة الترك من : ضرب فيقال : ضرب ، وهذا وزن موجود في لغة العرب كدرهم ، وبناء مثل يد من ابن فيقال : بن وفي ختام هذا الفصل يقول ابن مالك : « وسلوك سبيل صمصحح وحبطنى في إلحاق ثلاثي بجماسي أولى من سلوك سبيل غدودن وعفنجج وعقنقل وخفيدد وعثوجج وهبيخ ... » الخ . وواضح أن ابن مالك في الإلحاق يحترم الممازج إلى جانب أخذه بالقياس فيما لا يخرج عن

(١) من شرح ابن عقيل والدمامي على التسهيل بتصرف .

(٢) ص ٢٩٩

(٣) التأليف المادة أو الوزن أو البناء ، والهيئة اللفظ .

نهج العرب في تأليفهم وهيئاتهم ، واختيار الأخف نطقاً ، والأكثر استعمالاً هند إلحاق ثلاثي بخماسي .

(١٣) العامل عند ابن مالك :

يبدو لي أن ابن مالك لم يكن له مذهب متميز في العامل ، كما يبدو لي أنه لم يتأثر كثيراً بصيغة ابن مضاء الأندلسي لإبطال نظرية العامل والعلة ، فهو يذكر العامل في كل مسألة من مسائل النحو تستلزم ذكر العامل ، والعوامل عنده لفظية ومعنوية ، فاللفظية أسماء وأفعال وحروف ، والمعنوية كالابتداء والتجرد ، ولكن الذي لاحظته أيضاً أنه يسير في مسألة العامل على نهج العام الذي تميز به مذهب النحوى من التوسط وعدم التطرف ، والبعد عن التكلف ، فهو لا يلجأ إلى العامل المعنوى إلا عند تعذر اللفظي الصالح فمثلاً :

١ - في باب الفاعل يقول في التسهيل : « وهو مرفوع بالمسند حقيقة ، إن خلا من من والباء الزائدين ، وحكماً إن جر بأحدهما أو بإضافة المسند ، وليس رافعه الإسناد ، خلافاً لخلف (١) »

وقال في جمع الهوامع (٢) : في رافع الفاعل أقوال : أحدها ، وعليه الجمهور أنه العامل المسند إليه من فعل أو ما ضمن معناه .. ، والثاني أن رافعه الإسناد ، أى النسبة ، فيكون العامل معنويًا ، وعليه هشام ، ورد بأنه لا يعدل إلى جعل العامل معنويًا إلا عند تعذر اللفظي الصالح وهو هنا موجود . والثالث شبهه بالمبتدأ ، من حيث أنه يخبر عنه بفعله ، كما يخبر عن المبتدأ بالخبر ، ورد بأن الشبه معنوى ، والمعاني لم يستقر لها عمل في الأسماء . الرابع كونه فاعلاً في المعنى ، وعليه خلف - كما نقله أبو حيان - ورد بقولهم : مات زيد ، وما قام عمرو . الخامس ذهب قوم من الكوفيين إلى أنه يرتفع بإحدائه الفعل ، كذا نقله ابن عمرون ، ونقل عن خلف أن العامل فيه معنى الفاعلية .

ونخرج من نص الجمع بأمرين : الأول أن المصنف أخذ برأى الجمهور في جعل العامل في الفاعل ما أسند إليه من فعل أو ما ضمن معناه ، الثاني أن ابن مالك قد أخطأ في نسبة رأى الإسناد إلى خلف ، وهو لهشام ، أما خلف فالعامل عنده معنى الفاعلية كما هو واضح في النص .

والعوامل اللفظة كثيرة جداً عند ابن مالك ، فالحروف كلها عوامل للجبر أو النصب أو الجزم ، والخبر عنده مرفوع بالمبتدأ ، وكان وأخواتها أفعال رافعة للاسم ناصبة للخبر ، وإن وأخواتها تعمل العكس ، وأفعال المقاربة عملها في الأصل عمل كان بشروط ، وظن وأخواتها تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين ، والفعل المتعدي ينصب المفعول ، وقد ينصب مفعولين وثلاثة ، والمفعول المطلق ينصب بمثله أو فرعه أو بقاء مقام أحدهما ، والمفعول له ينصبه مفهوم لحدث ظاهراً أو مقدراً نصب المفعول به المصاحب في الأصل حرف جر ، والمفعول معه انتصابه

(١) تسهيل ص ٧٤ .

(٢) ج ١ ص ١٥٩ .

ثمًا عمل في السابق من فعل أو عامل عمله ، لا بمضمر بعد الواو ، خلافا للزجاج ، ولأبها ، خلافا للجرجاني ، ولا بالخلاف خلافا للكوفيين (١) .

٢- والمستثنى بالإلا منصوب بها ، لا بما قبلها معدى بها ، ولا به مستقلا ، ولا بأن مخففة مركبا منها ومن لا إلا ، خلافا لزاعمي ذلك ، وتفصيل الآراء في همع الهوامع (٢) وشروح التسهيل .

وابن مالك لا يلجأ إلى العوامل المعنوية إلا عند تعذر اللفظية أو ظهور التكلف فيها ، فمثلا :
٣- في باب المبتدأ يقول ابن مالك : « وهو ما عدم حقيقة أو حكما عاملا لفظيا من محبر عنه أو وصف سابق رافع ما انفصل وأغنى ، والابتداء كون ذلك كذلك ، وهو يرفع المبتدأ ، والمبتدأ الخبر ، خلافا لمن رفعهما به ، أو بتجردهما للإسناد ، أو رفع بالابتداء المبتدأ ، وبهما الخبر ، أو قال ترافعا (٣) .

وإذا عمل الباحث الفكر في المبتدأ ، وهو الاسم الذي يقع في الأصل في أول الجملة الاسمية لا يجد عاملا له أولى من الابتداء ، وفي شرح التسهيل لابن عقيل ورقة - ٣٥ رد لجميع آراء المخالفين .

٤- وفي عامل الرفع في المضارع أقوال (٤) : أحدها التجرد والتعري من الناصب والجازم ، فهو معنوي ، وهو رأى الفراء ، واختاره ابن مالك ، وقال : إنه سالم من النقص ، ونسبه لخذاق الكوفيين ، واختاره أيضا ابن الحبار .

والثاني وقوعه موقع الاسم فهو معنوي أيضا ، وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، قال ابن مالك إنه متفرض بنحو : هلا تفعل ؟ وجعلت أفعل ، ومالك لا تفعل ، ورأيت الذي يفعل ، فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها .
والثالث وعليه الكسائي أنه ارتفع بحروف المضارعة فيكون عامله لفظيا ، وهو ظاهر التهافت .

قال الأشموني : ورد الرأى الأول بأن التجرد عديمي ، والرفع وجودي والعديمي لا يكون علة للوجودي . وأجاب الشارح - أي ابن الناظم - بأننا لا نسلم أن التجرد من الناصب والجازم عديمي ، لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مخلصا عن لفظ يقتضى تغييره ، واستعمال الشيء والحجب به على صفة ما ليس بعديمي (٥) .

٥- وفي نصب المضارع بعد لام الجحود قال في التسهيل : « ينصب الفعل بأن لازمة الإضمار بعد اللام المؤكدة لنفي في خبر كان ماضية لفظا أو معنى (٦) »

(١) تسهيل ص ٩٩ .

(٢) ج ١ ص ٢٢٤ .

(٣) ص ٤٤ .

(٤) همع الهوامع ج ١ ص ١٦٤ .

(٥) منبج السالك ج ٢ ص ٢٢٩ .

(٦) ص ٢٣٠ من التسهيل .

قال الأشموني : اختلف في الفعل الواقع بعد اللام ، فذهب الكوفيون إلى أنه خير كان واللام للتوكيد ، وذهب البصريون إلى أن الخبر محذوف واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف ، وقد روى : ما كان زيد مريدا ليفعل ، وإنما ذهبوا إلى ذلك لأن اللام جارة عندهم وما بعدها في تأويل مصدر .

وصرح المصنف بأنها مؤكدة لنفي الخبر إلا أن الناصب عنده أن مضمرة فهو قول ثالث .

قال الشيخ أبو حيان : ليس بقول بصرى ولا كوفى (١) .

وهكذا لا نجد لابن مالك مذهباً متميزاً في العامل ، فهو تارة مع الجمهور ، وتارة يخالفه ، و مرة مع البصريين ، وأخرى مع الكوفيين ، وثالثة يتوسط بينهم ، كما يتبين من النقول السابقة ، وكل همه التخلص من التكلف ، والسلامة من النقص ، كما رأينا .

(١٤) العلة عند ابن مالك :

واتجاه ابن مالك في التعليل كاتجاهه في العامل ، لا نستطيع أن نميز له مذهباً خاصاً غير محاولته البعد عن التكلف ، فمثلاً :

١ - عند قوله في الألفية :

وفعل أمر ومضي بنينا وأعربوا مضارعاً إن عربياً

من نون توکید مباشر ومن نون إناث كسر عن من فتن

قال الأشموني : بدأ في الذكر بالمعرب لشرفه ، وفي التعليل بالبنني لكون علته وجودية وعلة المعرب عدمية ، والاهتمام بالوجودي أولى من الاهتمام بالعدمي ، وأيضا فلأن أفراد معلول علة البناء محصورة بخلاف علة الإعراب ، فقدم علة البناء لبيني أفراد معلولها (٢) .

٢- وفي علة إعراب المضارع يقول في الهمع (٣) :

والمعرب من الأفعال المضارع بالإجماع ، لكن اختلف في علة إعرابه ، فقال البصريون : إنما أعرب لمشابهة الاسم في إبهامه وتخصيصه ، فإنه يصلح للحال والاستقبال ، ويتخلص إلى أحدهما بأحد الأمور المذكورة في موضعها ، كما أن الاسم يكون مبهماً بالثني والجمع ويتخصص بالتعريف ، قيل وفي دخول لام الابتداء عليه كما تدخل على الاسم ، فإن ذلك يدل على مشابهة بينهما ، ولذا لم تدخل على الماضي والأمر . والأصح أنه لا عبرة بدخول اللام في الشبه ، لأنها دخلت بعد استحقاق الإعراب لتخصيص المضارع بالحال كما خصصته السين ونحوها بالاستقبال . وزاد بعضهم في وجوه الشبه جريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته .

وقال الكوفيون إنما أعرب لأنه تدخله المعاني المختلفة ، والأوقات الطويلة ، قال صاحب البديع : وذلك أنه يصلح للأزمنة المختلفة من الحال والاستقبال والماضي نحو : يضرب الآن ، ولن يضرب غدا ، ولم يضرب أمس ، كما أن الاسم يصلح للمعاني المختلفة من الفاعلية والمفعولية

(١) منهج السالك ج ٢ ص ٢٣٨ ،

(٢) منهج السالك ج ٢ ص ٢٧ .

(۳) ۱۶ ص ۱۸ .

والإضافة . وقال ابن مالك : بل وجه الشبه أنه يعرض له بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة كما يعرض ذلك في الاسم ، ولا يميز بينها إلا الإعراب ، كما في مسألة : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، فلما كان الاسم والفعل شريكين في قبول المعاني بصيغة واحدة اشتركا في الإعراب ، لكن الاسم ليس له ما يغنيه عن الإعراب ، لأن معانيه مقصورة عليه ، والمضارع قد يغنيه عن الإعراب تقدير اسم مكانه ، فلهذا جعل في الاسم أصلا وفي المضارع فرعاً .

قال : والجمع بينهما بذلك أولى من الجمع بينهما بالإبهام والتخصيص ودخول لام الابتداء ومشابهة اسم الفاعل ، لأن المشابهة بهذه الأمور بمعزل عما جرى بالإعراب لأجله ، بخلاف المشابهة التي اعتبرتها . قال ابن هشام : وهذا مركب من مذهب البصريين والكوفيين معا ، فإن البصريين لا يسلمون قبوله ويرون إعرابه بالشبه ، والكوفيون يسلمون ويرون إعرابه كالاسم ، وابن مالك سلم وادعى أن الإعراب بالشبه ، فإن لحقت المضارع نون إناث بنى ، وذكر له ثلاث علل .

٣- وفيما يجمع بالألف والتاء . قال في همع الهوامع : خمسة أنواع ، قال : والخامس : اسم الجنس المؤنث بالألف سواء كان اسما كبهيمى وصحراء ، أو صفة كحبلى وحلة سبراء ، ويستثنى فعلى فعلان كسكرى فلا يقال سكرابات ، وفعلاء أفعل كحمراء ، فلا يقال حمراوات ، كما لا يجمع مذكرها بالواو والنون ، وأجازة الفراء ، وهو قياس قول الكوفيين الآتى في المذكر . وعمل الخلاف ما دام باقين على الوصفية ، فإن سمي بهما جمعا بالألف والتاء بلا خلاف . أما فعلاء التي لا أفعل لها من حيث الوضع كأمراة عمراء ، أو من حيث الخلقة كأمراة عذراء ، فقال ابن مالك يجوز جمعهما بالألف والتاء ، لأن المنع في حمراء ونحوه تابع لمنع الواو والنون وذلك مفقود فيما ذكر .

٤- وعند قوله في الألفية :

ومثل نعم حبذا الفاعل ذا وإن ترد ذمما فقل لا حبذا

وأول ذا المخصوص أيا كان لا تعبدل بذأ فهو يضاهى المثلا

قال الأشمونى : أى اجعل المخصوص بالمدح والذم تابعا لذا لا يتقدم بحال . قال في شرح التسهيل : أغفل كثير من النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص في هذا الباب . قال ابن بابشاذ : وسبب ذلك توهم كون المراد من : زيد حبذا : زيد حب هذا ... قال في شرح التسهيل : وتوهم هذا بعيد ، فلا ينبغي أن يكون المنع من أجله ، بل المنع من أجل إجراء حبذا مجرى المثل (١) . والأمثال لا تغير .

٥- مسألة الكحل : وفي باب أفعل التفضيل قال السيوطى : يرفع الضمير غالبا ، والظاهر في لغة ، نحو : مررت برجل أفضل منه أبوه ، والأحسن حينئذ تقدم من . ويكثر رفعه الظاهر إن كان مفضلا على نفسه باعتباره وإعما بين ضميرين ، ثانيهما له ، والآخر للموصوف . والوارد كونه بعد نى والمثال المشهور لذلك قولهم : ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد - مسألة الكحل - فالكحل فاعل بأحسن ، وهو مفضل باعتبار

كونه في عين زيد على نفسه حالا في عين غيره ، وواقع بين ضميرين ثانيهما له وهو الضمير في منه ، والأول للموصوف وهو الضمير في عينه ، وقد تقدم النفي أول الجملة ، ومثله الحديث : ما من أيام أحب إلى الله فيها العمل منه في عشر ذى الحجة . وقول الشاعر :

ما علمت امرأ أحب إليه البذل منه إليك يا بن سنان

قال ابن مالك : والسبب في رفعه الظاهر في هذه الحالة تهيؤه بالقرائن التي قارنته لمعاقبة الفعل إياه على وجه لا يكون بدونها ، ألا ترى أنه يحسن في المثال أن يقال بدله : ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنة في عين زيد ، ولا يختل المعنى ، بخلاف قولك في الإثبات : رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ، فإن إيقاع الفعل فيه موقع أفعل يغير المعنى ، فكان رفع أفعل للظاهر لوقوعه موقعاً صالحاً للفعل على وجه لا يغير المعنى بمترلة لإعمال اسم الفاعل الماضي معنى إذا وصل بالألف واللام ، فإنه كان ممنوع العمل لعدم شبهه بالفعل الذي في معناه ، فلما وقع صلة قدر بفعل وفاعل ليكون جملة ، فإن المفرد لا يوصل به موصول ، فانجبر بوقوعه موقع الفعل ما كان فائتاً من الشبه ، فأعطى العمل بعد أن منعه .

قال السيوطي : وقاس ابن مالك على النفي النهي والاستفهام فقال : لا بأس باستعماله بعد نهي واستفهام فيه معنى النفي كقولك : لا يكن غيرك أحب إليه الخير منك ، وهل في الناس رجل أحق به الحمد منه بمحسن لا يمين ؟ وإن لم يرد ذلك (١) .

٦- وفي اجتماع نون الرفع ونون الوقاية ، قال السيوطي في همع الهوامع (٢) : وإذا اجتمعت نون الوقاية مع نون الرفع جاز الفلك نحو : « أتعداني أن أخرج » والادغام نحو : « قال أتأجوني » بالتشديد ، والحذف كما في قراءة « أتأجوني » بالتخفيف . واختلف في المحذوف ، فمذهب سيبويه أنها نون الرفع ، ورجحه ابن مالك ، لأنها قد تحذف بلا سبب ، ولم يعهد ذلك في نون الوقاية ، وحذف ما عهد حذفه أولى ، ولأنها نائبة عن الضمة ، وقد عهد حذفها تخفيفاً في نحو : « إن الله يأمركم » ، « وما يشعركم » في قراءة من يسكن ، ولأنها جزء كلمة ، ونون الوقاية كلمة ، وحذف الجزء أسهل ، ولأنه لا يحتاج إلى حذف آخر للجازم والناصب ولا تغيير ثان بكسرها بعد الواو والياء ، ولو كان المحذوف نون الوقاية لاحتيج إلى الأمرين . وذهب أكثر المتأخرين إلى أن المحذوف نون الوقاية ، وعليه الأخفش الأوسط والصغير والمبرد وأبو على وابن جني ، لأنها لا تدل على إعراب فكانت أولى بالحذف ، ولأنها إنما جيء بها لتقي الفعل من الكسر ، وقد أمكن ذلك بنون الرفع ، فكان حذفها أولى ، ولأنها دخلت لغير عامل ، ونون الرفع دخلت لعامل ، فلو كانت المحذوفة لزم وجود مؤثر ولا أثر مع إمكانه المقدر كالموجود . وهكذا لا نجد لابن مالك في العلة والعامل مذهباً متميزاً غير اتجاهه العام إلى البعد عن التكلف والتطرف ، والميل إلى التوسط والاعتدال .

(١٥) الدقة في التعبير :

ومما يتصل بمذهب ابن مالك النحوي في كتبه النحوية بعامة وفي التسهيل بخاصة ، دقته

(١) همع الهوامع ج ٢ ص ١٠١ .

(٢) ج ١ ص ٥٢ .

في صوغ الأحكام وعرض المذاهب والآراء ، والتسهيل كله نموذج رائع للدقة والإيجاز . ولا بن مالك في التسهيل مواطن بلغت الغاية في هذا الاتجاه ، فمن ذلك قوله في تمييز الفعل عن الاسم (١) . ويعتبر الفعل بناء التأنيث الساكنة ، ونون التوكيد الشائع قال ابن عقيل : واحترز بالشائع من شذوذ لحاقها اسم الفاعل في قول الشاعر : أقاتلن أحضروا الشهودا ؟ « ولزومه مع باء المتكلم نون الوقاية ، وباتصاله بضمير الرفع البارز وأقسامه : ماض ، وأمر ، ومضارع

وقد بلغ الغاية في الدقة والإيجاز مع حسن التعبير في تمييز أنواع الفعل ، إذ يقول بعد ما تقدم :

« فيميز الماضي التاء المذكورة ، والأمر معناه ونون التوكيد ، والمضارع افتتاحه بهزة للمتكلم مفردا ، أو بنون له عظما أو مشاركا ، أو بناء للمخاطب مطلقا وللغائبة والغائبتين ، أو بياء للمذكر الغائب مطلقا للغائبات » .

ومن ذلك قوله في أدوات الشرط عن أيان : « وقل ما يجازى بها » (٢) قال ابن عقيل : ولم يحفظ سيبويه المجازة بها ، وقال بعض المغاربة إنه غير محفوظ ، والقياس يقتضي الجواز كمنى ، ومنه :

أيان نؤمنك تأمن غيرنا وإذا لم يأتك الأمن منا لم تزل حذرا
ومن تعبيراته التي امتازت إلى جانب الدقة والإيجاز بالوفاء والشمول في صياغة الأحكام وعرض مذاهب النحاة قوله في باب المبتدأ (٣) :

« ويغنى عن الخبر باطراد ظرف أو حرف جر تام

قال ابن عقيل : تحرز من الناقص ، وهو ما لا يفهم بمجرد ذكره وذكر معموله ما يتعلق به نحو : زيد بك أو فيك من قولك : زيد واثق بك ، أو راغب فيك ، فهذا لا يغنى عن الخبر .

« معمول في الأجود لاسم فاعل كون مطلق

قال ابن عقيل : واختار المصنف ذلك لأن الأصل في الخبر الإفراد ، وأيضا لأنه لما صرح به كان كذلك في قول الشاعر :

فأنت لدى بجوحة الهون كائن

« وفاقا للأخفش تصريحا ، ولسيبويه إيماء ، لا لفعله ، ولا للمبتدأ ، ولا للمخالفة ، خلافا لزاعمي ذلك » .

ومن ذلك قوله في جموع الكثرة (٤) : ومنها فعلى لاسم على فعلاء كصحراء ، أو

(١) التسهيل ص ٤

(٢) تسهيل ص ٢٣٦

(٣) تسهيل ص ٤٩

(٤) تسهيل ص ٢٧٦

فعلى كذفرى ، أو فعلى كعلتى ، ولوصف على فعلى كحبلى ، لا أنثى أفعل كدنيا ،
أو على فعلان أو فعلى كندمان وسكرى ، ويحفظ فى نحو حبط وبتيم وأيم وطاهر وعذراء
ومهرى وشاة رئيس ، وفعلى فى وصف على فعلان أو فعلى راجح ، أى المضموم الفاء راجح
على مفتوحها فى نحو سكران وسكرى ، وفى غير يتيم من نحو قديم وأسير مستغنى به ، أى
استغنوا بمضموم الفاء ، وفى غير ذلك مستغنى عنه .

ويغنى الفعالى عن الفعلى جوازا فى فعلى وما قبلها - (حبلى وعلتى وكذفرى وصحراء) -
ونحو : عذراء ومهرى، ولزوما فى نحو : حذرية وسعلاة وعرقوة والمائق ، - طرف العين -
وفى حذف أول زائديه من نحو : حبنطى وعفرنى وعدولى وقهوباه ويلهنية وقلنسوة وحبارى ،
وندر فى أهل وعشرين وليلة وكيفة .

ومما يتصل بهذا الجانب أيضا كثرة احتراساته وتحركاته وقيوده التعبيرية ، صنيع العالم
المدقق الذى يقدر لكل لفظ موضعه وموقعه ، فهو يكثر من لفظ لزوما وجوازا وغالبا قليلا
وكثيرا ونادرا وشاذا وضرورة وإيماء وتصريحا .. الخ . وكل من هذه الألفاظ له قيمته ودلالته
فى الحكم الذى ورد فيه ، كتحرزاته التى أشرت إليها فى المثال السابق ، واحتراساته العديدة فى
الكافية وشرحها وفى الألفيه والتسهيل . ومن أهم هذه التحركات التى يكاد ينفرد بها ابن مالك
قوله فى الحديث عن حذف الخبر بعد لولا (١) :

ويحذف الخبر جوازا لقرينة ، وجوبا بعد لولا الامتناعية غالبا ...

قال ابن عقيل : هذا إذا كان الخبر كونا مطلقا ، فإن كان مقيدا ، وعليه استظهر
بقوله : «غالبا» ، فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره ، نحو قوله عليه السلام : «لولا قومك
حديثو عهد بكفر لبليت الكعبة على قواعد إبراهيم» ، وإن دل عليه دليل جاز إثباته وحذفه ،
ومنه قول المعرى :

يذيب الرعب منه كل غضب فلولا الغم—د يمسكه لسالا

قال ابن مالك فى شرح التسهيل : وهذا الذى ذهبت إليه هو مذهب الرماني وابن الشجرى
والشلوبين ، وغفل عنه أكثر الناس . قال ابن عقيل : إشارة إلى ما عليه الجمهور من إطلاق
وجوب حذف الخبر بعد لولا . هذا ، وقد ناقش ابن مالك هذه المسألة مناقشة وافية فى البحث
السابع عشر من كتابه : شواهد التوضيح (٢) وأتى بالشواهد الموضحة من أحاديث
الرسول والصحابة وأشعار العرب .

(١) تسهيل ص ٤٤ .

(٢) ص ٦٥ .

ثانيا : التسهيل وخصائصه

اسم الكتاب :

اسمه الكامل : « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » وقد يختصر هذا الاسم ، وكثيراً ما رأيت في مصادر الترجمة مختصراً فيقتصر على « التسهيل » . وقد اتفقت في هذه التسمية جميع النسخ التي وقعت تحت يدي من الكتاب ، وجميع الشروح التي صادفتها له ، وجميع المراجع التاريخية والنحوية التي استعنت بها في هذه الدراسة ، والتي ستأتي في مواضعها من هذا التعريف .

ويظهر أن هذه التسمية قد أثارت فضول بعض من ترجموا لابن مالك ، فقال بعضهم إن ١ ال « في الفوائد للعهد ، وأن للمصنف كتاباً اسمه « الفوائد » ، وقال آخرون إن الأمر كذلك فيما يتصل بالمقاصد ، على أن المصنف نفسه قال في مقدمة التسهيل : « هذا كتاب في النحو جعلته بعون الله مستوفياً لأصوله ، مستولياً على أبوابه وفصوله ، فسميته لذلك : « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » . على النحو الذي سبقت الإشارة إليه ، ولا أدري لم أغفل ابن مالك ذكر هذه الكتب التي لخص منها التسهيل إذا كانت له حقاً كما زعم هؤلاء الرواة ، وقد سبق له في مقدمة كتابه : « إكمال الإعلام بتلخيص الكلام » أن صرح بأن له كتاباً في الموضوع لم يستوف البحث فيه ، فألف هذا الكتاب (١) .

والذي يبدو لي أن ابن مالك بعد أن درس النحو على أساتذته الذين سبقت الإشارة إليهم ، وبدأ تدريسه والتأليف فيه ، أحس صعوبة في مؤلفات النحو السابقة كالكتاب والإيضاح والجمال وغيرها من كتب النحو التي كانت متداولة بين الدارسين ، فأراد أن يسهم في عملية تيسير النحو : وهو الاتجاه الغالب عليه في كل كتبه النحوية واللغوية ، فألف « التسهيل » ودعا بهذا الاسم الذي يتفق وغرضه الأساسي من تأليفه .

مقدمة التسهيل :

وقد بدأ ابن مالك التسهيل بمقدمة موجزة يقول فيها :

« هذا كتاب في النحو ، جعلته بعون الله مستوفياً لأصوله ، مستولياً على أبوابه وفصوله ، فسميته لذلك : « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » . فهو جدير بأن يليق بدعوته الألباء ، ويجتنب منا بذته النجباء ، ويعترف العارفون برشد المغرر بتحصيله ، وتأثف قلوبهم على تقديمه وتفضيله . فليثمتأمله ببلوغ أمله ، وليتلق بالقبول ما يرد من قبله ، وليكن لحسن الظن ألفاً ، ولدواعي الاستبعاد مخالفاً ، فقلما حلّ متحل بالاستبعاد إلا بالخبيثة والإبعاد . وإذا كانت العلوم منحة إلهية ، ومواهب اختصاصية ، فغير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين .

(١) مقدمة إكمال الإعلام بتلخيص الكلام (مخطوطة ٧٣٨ لغة بدار الكتب) .

ُعَاذَنَا اللَّهُ مِنْ حَسَدِ سِدِّ بَابِ الْإِنْصَافِ ، وَيَصْدُ عَنْ جَمِيلِ الْأَوْصَافِ ، وَأَلْهَمْنَا شُكْرَ الْقَتْنِ تَوَالِي
الْآلَاءِ ، وَيَقْضِ بِانْقِضَاءِ الْأَوَاءِ . وَهَأُنَا سَاعٌ فِيمَا انْتَدَبْتَ إِلَيْهِ ، مُسْتَعِينًا بِاللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ . خَتَمَ اللَّهُ
لِي وَلِقَارْتِهِ (١) بِالْحَسَنِ ، وَخَتَمَ لِي وَلَهُمُ الْحِظَّ الْأَوْفَى ، فِي الْمَقَرِّ الْأَسْنَى ، بِمَنْهٍ وَكْرَمِهِ .

وقد ذكرت المقدمة كاملة لما لها من أهمية في إدراك بعض الملاحظات الهامة التي يمكن أن
نستخلص منها أهم خصائص التسهيل ، وأهم اتجاهات ابن مالك الفكرية والأسلوبية .

وأول ما يلاحظ على هذه المقدمة أنها مثال واضح لكل مقدمات كتب ابن مالك من ناحية
أسلوبه الذي يجرى فيه على الطريقة الفاضلية التي كانت سائدة حينذاك ، من التزام لبعض المحسنات
البديعية كالسجع والجناس والتورية التي جاء بها ابن مالك سمحة طيبة ، في غير تكلف ولا تصنع ،
فأكسبت التعبير جمالا وقوة ووضوحا .

وملاحظة ثانية أن هذه المقدمة مثال لمنهج ابن مالك في الكتاب كله من ناحية الاختصار
والتركيز ، فهو يشير فيها بإيجاز إلى موضوع الكتاب ومميزاته وتسميته وعلة هذه التسمية وأهميته
للمشتغلين بهذه الدراسات . وهو يرد في قوة وإيجاز أيضاً على من لا هم لهم إلا النقد والتجريح ،
والقائلين بأن المتقدمين لم يتركوا شيئا للمتأخرين .

وملاحظة ثالثة تقفنا على مقدار اعتزاز ابن مالك وثقته بنفسه وأخذه بمبدأ فتح باب الاجتهاد
أمام المتأخرين « فغير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين » . ولذا
نجد له كثيراً من الآراء الاجتهادية والانفرادية في التسهيل ، على النحو المفصل بالهوامش والفهارس .
وملاحظة رابعة أنه أوجز طريقته في تأليف التسهيل ، هذه الطريقة التي لم يسبقه إليها أحد ،
وهي طريقة التبويب والتفصيل التي أشار إليها إشارة عابرة بقوله « مستولياً على أبوابه وفصوله » .
وملاحظة خامسة أن الرجل كان يتوقع بصادق حسه تهجم بعض حساده عليه ، وتوجيه التهم
إليه ، فاستعاذ بالله « من حسد يسد باب الإنصاف ، ويصد عن جميل الأوصاف » . وذلك ما وقع
فعلاً من أبي حيان ، وسبقت الإشارة إليه ، عند الحديث عن شيوخ ابن مالك (٢) .

موضوع الكتاب :

موضوع التسهيل هو النحو والصرف ، تناول فيه ابن مالك مسائل النحو والتصريف في ثمانين
باباً ، تتضمن مائتين وأحد عشر فصلاً ، على خلاف بين نسخ التسهيل ؛ منها خمسة أبواب
ختم بها الكتاب للتصريف ومخارج الحروف والإمالة والوقف والهجاء ، وبقية الأبواب في النحو ،
وإن اشتملت على بعض الأبواب والفصول التي تذكر عادة في باب التصريف ، كباب أبنية الأفعال
ومعانيها ، وباب مصادر الفعل الثلاثي ، وباب مصادر غير الثلاثي .. الخ على ما يجيء تفصيله في
خاتمة هذا الفصل عند الموازنة بين الكافية والألفية والتسهيل .

وقد بدأ ابن مالك أبواب تسهيله بباب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به ، وتلاه بباب إعراب
الصحيح الآخر ، فباب إعراب المعتل الآخر ، وباب إعراب المثني والمجموع على حده ، وباب

(١) في النسخة المطبوعة «ولقارته» . وهو خطأ مطبعي واضح من سياق العبارة بعده .

(٢) ص ٤ من هذا التمهيد .

كيفية الشئبة وجمعي التصحيح ، وباب المعرفة والنكرة ، وباب المضمرة وباب الاسم العلم ، وباب الموصول ، وباب اسم الإشارة ، وباب المعرفة بالأداة ، وباب المبتدأ ، وباب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر ، وباب أفعال المقاربة ، وباب الأحراف الناصبة الاسم الرافعة الخبر ، وباب لا العاملة عمل إن ، وباب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ، وباب الفاعل ، وباب النائب عن الفاعل ، وباب اشتغال العامل ... الخ .

وقد قسم ابن مالك بعض الأبواب إلى فصول ، ولعله أول من أحدث هذا التقسيم في النحو ، فقد قسم سيويه مسائل النحو في كتابه إلى أبواب ، وقسمها الزمخشري في مفصله إلى فصول ، وجعل ابن مالك رموس المسائل الكبرى أبواباً ، وفروعها فصولاً ، فجاء هذا التقسيم فريداً في نوعه بين كتب النحو ، وهذه سمة من السمات التي تميز بها صنيع ابن مالك في التسهيل .

وسمة أخرى يمكن أن نلمحها من هذا العرض السريع لأبواب الكتاب ، هي اجتهاد ابن مالك وابتكاره في كثير من المسميات والاصطلاحات التي لا تزال إلى اليوم على وضعها الذي ابتكره ابن مالك ، مما أشير إلى أمثله العديدة ضمن هوامش التسهيل وقد أشرت إلى بعضه ضمن مذهبه النحوي .

الخلافات والمذاهب في التسهيل :

ومن الخصائص الواضحة للتسهيل اهتمام ابن مالك بذكر مسائل الخلاف ، ونصه في أكثر المواضع على أصحاب المذاهب من القدامى والمتأخرين ، منذ أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر حتى أساتذته ومعاصريه كالشلوبين وابن عصفور .

وابن مالك لا يستعبد نفسه لمذهب بعينه ، بل يذكر مسائل الخلاف ليدل فيها بدلوه ، ويشارك فيها برأيه ، فيجتهد ليؤيد أو يخالف ، ويناقش الرأي أحياناً ليقف موقف الحياد ويكتفي بذكر وجهات النظر المختلفة ، أو يستقل برأى ينفرد به . وقد فصل في الشرح ما أجمله في التسهيل ، كما تتبع الشروح آراءه كلها ، فأرجعت كل رأى إلى أصله من المذاهب القديمة ، ولا أجد في هذا الحيز مجالاً لتفصيل هذه الآراء التي لا يسعها إلا بحث مستقل ، أرجو أن أفرغ له عما قريب ، وأكتفي الآن بالإشارة إلى ما نص عليه ابن مالك في تسهيله من أوجه الخلاف ؛ على سبيل المثال لا الحصر . فمثلاً : نجده يخالف أبا عمرو بن العلاء في بضع مسائل أهمها :

إعراب « أي » إذا حذف ما تضاف إليه : « وإن أنثت بالتاء حيث لم تمنع الصرف ، خلافاً لأبي عمرو » (١) .

ورأى ابن مالك أحسن ؛ إذ أنه يرى أن « أية » حيث لم يثن بالتاء وهو لا يمنع وحده ، فيقال : يعجبني أية قامت بالتنوين .

ويرى أبو عمرو منعها للتأنيث والتعريف بالإضافة المنوية .

وفي باب التصغير : إن تأتي « فعيل » بما بقي من منقوص لم يرد إلى أصله ، نحو : هاروميت وخير فيقال فيها : هو يروميت وخير — وما شدد رده لم يقس عليه ، خلافاً لأبي عمرو » (٢) .

(١) التسهيل باب الموصول ص ٣٥ .

(٢) « » التصغير ص ٢٨٥ .

حكى يونس عن أبي عمرو أنه كان يجيز هنا رد المحذوف ، وقال به يونس أيضاً ، ورده
سيبويه وقال : لا يجوز ، محتجاً بقول العرب : نويس في ناس بدون رد . (شرح ابن عقيل) .

وقد خالف عيسى بن عمر في مسألتين من باب منع الصرف :

« ولا يؤثر وزن مستوى فيه وإن نقل من فعل ، خلافاً لعيسى » (١) .

قال ابن عقيل : منع عيسى صرف المنقول من الفعلية إلى العلمية ، وإن كان الوزن لا يغلب
في الفعل ، بل يستوى فيه هو والاسم ، كحجر وحمل وضرب ، ومذهب أبي عمرو ويونس
والخليل وسيبويه الصرف ، مستدلين بإجماع العرب على صرف كعب - اسم رجل - مع أنه
منقول من كعب إذا أسرع .

وفي علم المؤنث الثنائي أو الثلاثي الساكن الوسط إن كان مذكر الأصل ، فيتعين منعه - عند
ابن مالك - خلافاً لعيسى في تجويز صرفه (٢) .

قال ابن عقيل : نحو : « زيد » اسم امرأة ، فيتحتم منعه ، لخروجه من الباب الأخف إلى
الباب الأثقل وهو التأنيث ، والمنع مذهب سيبويه ، وجمهور البصريين والفراء وثعلب ، وبالصرف
قال عيسى وأبو زيد الأنصاري والجرمي والمبرد ، وحكى عن يونس ، ووجهه أن له حالة خفة ،
وهي تذكيره قبل التأنيث .

هذا وقد خالف ابن مالك البصريين في نحو ست مسائل ، وخالف الكوفيين في أكثر من
ستين مسألة ، وخالف الأكثرين في نحو أربع مسائل ، وخالف أبا زيد في أربع مسائل ، وخالف
الخليل في ست ، وخالف يونس في إحدى عشرة مسألة ، وخالف سيبويه في ثمان مسائل ،
وخالف الكسائي في نحو ثلاثين مسألة ، وخالف ابن ولاد في مسألة ، وخالف كلا من قطرب
و ثعلب في ثلاث مسائل ، والأخفش في سبع وأربعين مسألة ، والفراء في خمس وأربعين ، والمبرد
في ثمان وعشرين ، والمازني في ثلاث عشرة مسألة ، وابن السراج في إحدى عشرة مسألة ، والزجاج
في اثنتي عشرة مسألة ، والجرمي في ست مسائل ، وهشام في مثل ذلك ، والفارسي في ست عشرة
مسألة ، وابن الأنباري في تسع مسائل ، والرخشي في تسع ، والرماني في ثلاث ، وابن جنى
في ثلاث ، والسيرافي في أربع ، وابن كيسان في ست ، والزجاجي في مسألتين ، وابن برهان في
ثلاث ، وابن خروف في أربع ، وابن درستويه في مسألتين ، وابن عصفور في مسألتين ، وكلا
من خلف والجرجاني والأخفش الأصغر وابن السيد وابن هشام الخضرأوى والشلوبين في مسألة
واحدة .

وقد وافق ابن مالك الكوفيين في كثير من مسائل النحو والتصريف كما وافق البغداديين في
بعض آرائهم .

والذي يعيننا من هذا ، أن التسهيل مزيج من الآراء التي راقى ابن مالك ، فهو ليس بصرياً
خالصاً ، ولا كوفياً خالصاً ، بل ولا بغدادياً ولا مغربياً خالصاً ، فهو على ما رأينا يخالف في كثير

(١) التسهيل - باب منع الصرف ص ٢١٩ .

(٢) التسهيل ص ٢٢٠

من المسائل أعلام أولئك وهؤلاء ، وقد يرجع أو يصحح أو يرد ، وقد يتخذ لنفسه موقفا خاصا يخالف جمهور النحاة. وسنقف على بعض آرائه الاجتهادية والانفرادية عند الاطلاع على هوامش التسهيل.

نسبة الكتاب لابن مالك :

أما نسبة التسهيل لابن مالك ، فإن الباحث لا يجد كبير عناء في تحقيق هذه النسبة ؛ فقد وقع لي من نسخ الكتاب ، التي أحصيتها بعد قليل ، وشرحه التي سأشير إليها في موضعها من التعريف ، ما لا يدع مجالا للشك في صحة نسبة التسهيل لابن مالك ، هذا وقد اتفقت جميع المراجع التي عرضت لابن مالك ، على أن التسهيل وشرحه الناقص من مؤلفاته ، بل لقد بدأ بعض المؤرخين التعريف بابن مالك بأنه صاحب التسهيل ، وسوف نزداد تحقّقاً من صحة هذه النسبة عند عرض النسخ التي استعنت بها في تحقيق متن الكتاب .

نسخ التسهيل :

وجدت في فهارس المكتبات العامة والخاصة ، التي تيسر لي الاطلاع عليها كثيرا من نسخ التسهيل المخطوطة ، فوجدت منه بفهارس المكتبات الخارجية النسخ الآتية :

- ١ - برلين (٦٦٢٨) نسخت في شعبان سنة ٧٤٥ هـ بدمشق .
 - ٢ - باريس (١٠٧٧) كتبت في غرناطة سنة ٨٦٠ هـ .
 - ٣ - اسكوريال (٦٤) كتبت في سنة ٧٩٤ هـ ، و (١٤٠) كتبت في القرن الثامن الهجري .
 - ٤ - المكتب الهندي بلندن (٩٦٣) كتبت سنة ٩٩٢ هـ .
 - ٥ - الجزائر (١١٧ ، ١١٨) مأخوذة من نسخة المكتب الهندي بلندن .
- كما توجد نسخ لم يثبت تاريخ نسخها بلندن (١٩٤) ورامبور (٥٣١-٣٢) - والجمعية الشرقية الألمانية برلين (٧٧) ومكتبة جاريت (٤٠٣) .

وقد أرسلت في طلب صور من هذه النسخ ، ولم يصلني للآن أى رد من أية جهة من هذه الجهات ، وإذا كانت هذه النسخ الخارجية على ما هو موضح أمام أكثرها منسوخة في القرن الثامن وما بعده ، فقد اضطررت إلى الاستغناء عنها بما تحت يدي من نسخ أقدم منها وأوثق .

وقد وقع لي من نسخ التسهيل بمصر وسوريا أكثر من عشرين نسخة رجعت إليها جميعاً ، وقابلت نسختي عليها ، فلم أجد أى اختلاف في المتن ، إلا ما يحدث عادة بين النسخ من الخلاف في بعض الألفاظ التي لا تؤثر في سلامة النص ، نسخة وحيدة بالظاهرية بدمشق هي التي وجدت بعض الخلاف بينها وبين جميع النسخ ، وسوف أحدث عنها ضمن نسخ التحقيق .

وإذ لم تيسر لي العثور على النسخة الأم ، فقد مضيت في دراسة هذه النسخ جميعها دراسة متأنية استغرقت مني ثلاث سنوات أمكنني بعدها أن أستخلص للتحقيق أسلم هذه النسخ وأوثقها على النحو الآتي :

نسخ التحقيق :

(١) النسخة (ص) :

وهي النسخة المصورة (ميكرو فيلم) بدار إحياء المخطوطات العربية ، بالأمانة العامة بجامعة الدول العربية .

وهذه النسخة بفهرس الدار ، تحت رقم ٣٥ نحو ، بعنوان : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، وهي مأخوذة عن نسخة كتبت سنة ٧١٠ هـ بقلم الإمام ابن يامين النحوى ، تليد ابن مالك ، مضبوطة على نسخة بخط الشيخ أثير الدين أبى حيان النحوى ، محفوظة بمكتبة بلدية الإسكندرية تحت رقم ١٩٩١ د. والمصورة فى (٧٩) ورقة (١٣-١٨ سم) ، ويقع المتن فى ١٥١ صفحة بكل صفحة ١٩ سطراً عدا صفحات التجليد والبيانات الخاصة بالمكتبة ، تبدأ صفحتها الأولى بعنوان الكتاب :

كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد

لابن مالك رحمه الله

ضبطت من خط الشيخ أثير الدين أبى حيان

وهي النسخة الجديدة ، وقوبلت عليها والله الحمد

ويبدأ المتن : بسم الله الرحمن الرحيم ، قال الشيخ الإمام العالم العلامة الأوحى شيخ النحاة والأدباء جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائى الأندلسى البخيانى مقيم دمشق - رحمه الله - حامداً لله رب العالمين ، ومصلياً على محمد خاتم النبيين ، وعلى آله وصحابه أجمعين :

هذا كتاب فى النحو ، جعلته يعون الله مستوفياً لأصوله ، مستولياً على أبوابه وفصوله ، فسميته لذلك ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ... الخ .

وهي مكتوبة بقلم النسخ المعتاد ، والأبواب والفصول مميزة بالخط الكبير بالمداد الأحمر ، وهي تتفق وجميع النسخ فى عدد الأبواب وهي ثمانون باباً ، وعدد فصولها مائتان واثنان ، على خلاف بينها وبين بقية النسخ فى تحديد أوائل الفصول ، وإن اتفقت فى المتن على ما هو موضح بالنسخة المحققة ، وفى ختامها : « نجز الكتاب المسمى : بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، بحمد الله وعونه ، على يدى كاتبه العبد الفقير إلى الله تعالى محمد بن يوسف بن يامين الشافعى بالمدرسة الفاضلية ، عمرها الله بالعلم ، وذلك فى يوم الاثنين من العشر الأول من ربيع الأول من شهر سنة عشر وسبع مائة حامداً ومصلياً » .

وقد قدمت هذه النسخة ، وجعلتها أول ما أعتمد عليه فى التحقيق ، لما وجدت بها منميزات لم تتوافر فى نسخة أخرى ، فهي أقدم النسخ التى عثرت عليها - بعد النسخة (ح) - ونسختها الأصل بخط ابن يامين تلميذ المصنف . وقوبلت على نسخة أبى حيان المحققة وضبطت عليها ، كما يظهر من هامشها ، أنها حققت على نسخ أخرى ، يرمز إليها الناسخ برمز « ق » ، « ط » حين يشير إلى الخلافات بينها وبين النسخ الأخرى ، مما دعانى إلى تصوير نسخة منها لتكون تحت يدى طوال مرحلة التحقيق ، وفى أول الكتاب لوحتان من هذه المصورة .

(٢) النسخة (ج) :

وهي مخطوطة رقم ٢١ نحو - حلیم ، بدار الكتب . وهذه النسخة قديمة ، كتبت بخط نسخ معتاد في ١٠٣ ورقات من الحجم المتوسط ، مسطرتها ١٧ سطراً ، على هامشها وبين سطورها شروح وتعليقات ، وأبوابها وفصولها بنفس مداد المتن ، إلا أنها مميزة بخط كبير واضح . وأبوابها ثمانون ، وفصولها ١٩٨ ، على خلاف في تحديد أوائل بعض الفصول أيضاً ، على ما أشرت إليه ضمن التحقيق .

والذي جعلني أقدمها ، مع أنها آخر ما وقع لي من نسخ الكتاب ، ما وجدت بآخرها من سماعات على أبي حيان ، وإجازة من أبي الفتح بن أبي الفضل البعلبكي تلميذ ابن مالك لأبي حيان ، وما وجدت على هامشها وبين سطورها من شروح وتعليقات ، ثبت ما أشار إليه الشيخ زين الدين عبد الرحمن بن أبي بكر في سماعة على أبي حيان من قوله : « وشرحتاه وبخشناه جميعه عليه بحثاً شافياً » .

وأوراق النسخة قديمة بها تأكل وخروم لم تصب الأصل بسوء ، ولكنني لاحظت وجود ورقتين متقابلتين تخالفان بقية أوراق الكتاب في نوع الورق والخط ونظام الكتابة ، وهي الورقة الأولى التي بها المقدمة ، والتي تقابلها ، ويظهر أنهما كتبتا وأضيفتا للنسخة ، بدلا من الورقتين الأصليتين ، لفقد أو تمزيق أو تأكل ، كما وجدت بين أوراق النسخة بعض وريقات مضافة ، بها تكملة شروح وتعليقات وبإحداها تكملة نقص بالمتن : « باب التحذير والإغراء ، وما ألحق بهما » ، وبعد صفحات السماع ورقة تحمل الرقم ١٠٦ بها : « باب المخاطبة ، وباب الضرائر ، يظهر أن أبا حيان ألحقهما بالكتاب على ما أشير إليه ، في التعريف بنسخة الأزهر ، وكانت إجازة البعلبكي لأبي حيان عام ٦٧٩ هـ ، أي بعد وفاة صاحب التسهيل بسبع سنوات فقط .

(٣) النسخة (د) :

مخطوطة بدار الكتب رقم (٩٠١ نحو) نسخت سنة ٧١١ هـ ، وأعيد نسخها الحال سنة ١٠٨٤ هـ ، وهي مكتوبة بخط تعليق جميل ، على ورق مصقول في مائة ورقة (مائتي صفحة) من القطع المتوسط ، بكل صفحة سبعة عشر سطرا ، بكل سطر نحو اثنتي عشرة كلمة ، وأوراقها كلها سليمة ، ليس بها تمزيق ولا تأكل ولا اضطراب ولا غموض ، وقد نسخت في نظام مطرد ، يسهل معه إدراك كل نقص أو زيادة ، وأبوابها ثمانون وفصولها مائتان وأحد عشر فصلا ، وتتضمن بعض مختارات من شروح التسهيل على هامشها ، وبين السطور ، وقد كتبت هذه الشروح والتعليقات بحروف صغيرة ، وبطريقة يسهل معها تمييز المتن من الشرح .

ولقد زاد من أهمية هذه النسخة عندى ما لمست في أثناء التمرس بقراءتها وكتابتها ، من أن ناسخها عالم باللغة والنحو ؛ يتحرى ويعلق أحيانا ما يدل على أنه أمين في نقله ، دقيق في ملاحظاته وإشاراته ، حتى في الخلافات اليسيرة التي بين هذه النسخة وبين غيرها من النسخ .

وتلى الغلاف مباشرة ورقة كتب عليها بخط الناسخ عنوان الكتاب :

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك الجياني الطائي رحمه الله تعالى

وبعض عبارات وتلميحات وأختام ، ثم يبدأ متن الكتاب بالصفحة الثانية :

قال الشيخ الإمام العالم العلامة الأوحـد شيخ النحاة والأدباء جمال الدين أبو عبد الله محمد ابن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي الجياني مقيم دمشق - رحمه الله - حامداً لله رب العالمين ، ومصلياً على محمد سيد المرسلين وعلى آله وصحابه أجمعين :

هذا كتاب في النحو الخ .

وقد بدىء المتن بباب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به ، وختم بفصل : زيدت ألف في مائة ومائتين ، وبعد واو الجمع المتطرفة المتصلة بفعل ماض أو أمر .. الخ وهذا من قواعد رسم الحروف على ما جرت عليه عادة النحاة من إلحاق الكلام في الهجاء ورسم الحروف بآخر الكلام في النحو والتصريف .

ثم ختام الناسخ :

نجز بحمد الله وحسن توفيقه وقت الضحوة الكبرى يوم الجمعة في غرة ذى الحجة الشريفة لسنة أربع وثمانين وألف من يد الفقير أسعد بن محمد الأمين ... الخ .

وفي آخر الصفحة بخط أصغر : نجز الكتاب الموسوم بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، بحمد الله وعونه ، في سادس عشر ذى الحجة سنة إحدى عشرة وسبعمائة ، أحسن الله خاتمتها .. الخ . وواضح أن التاريخ السابق (سنة ١٠٨٤ هـ) هو تاريخ النسخ الأخير ، وأن التاريخ الأخير (سنة ٧١١ هـ) هو تاريخ النسخ الأول ، نقله الناسخ الأخير من النسخة التي نقل عنها .

(٤) النسخة (س) :

وهذا الرمز (س) للمخطوطة التي تفضل فأعارني إياها السيد الأستاذ مصطفى السقا أستاذ النحو والآداب بجامعة القاهرة من خزانة كـتبه الخاصة . وقد عرفت من قراءتها ومراجعتها على النسخة (د) أنها منقولة عن نسخة غير النسخة التي نقلت هذه عنها ، مما يجعل لها أهمية في التحقيق . وقد انتفعت بها كثيراً ، في استكمال بعض النقص ، وحذف بعض الزيادات ، وتصحيح بعض الأخطاء التي لا يسلم منها ناسخ .

وهي مكتوبة بخط النسخ الواضح على ورق كتان ، وفي نظام لا يقل عن نظام النسخة السابقة ، وإن كانت أوراقها تزيد على ضعف أوراق النسخة (د) ، لأن حروفها أكبر وأسطار صفحاتها أقل ؛ فهي تقع في أربعمئة وثلاث وتسعين صفحة من القطع المتوسط ، بكل صفحة تسعة أسطر ، يضم السطر من سبع إلى عشر كلمات . والأبواب والفصول مميزة بخط كبير ، وأحياناً تكتب بالمداد الأحمر ، وليس بها شرح أو تعليق ، عدا بعض التعليقات اليسيرة على الصفحتين الرابعة والخامسة .

وهي منسوخة سنة ١٠٦٧ هـ ، أي قبل النسخ الأخير (د) بسبعة عشر عاماً ، ولكن لا يوجد بها ما يفصح عن ناسخها ، ولا ما يوضح تاريخ النسخة التي نقلت عنها ، وإن كان الناسخ الأخير ، قد أشار إلى أنه نسخ الكتاب « برسم مالكة سيدى ومولاي السيد العلامة جمال الدين على محمد عبد الله » ويبدو من أخطائه في النسخ ، أنه على درجة من الثقافة تقل عن درجة كاتب النسخة (د) . وتمتاز هذه النسخة بأنها تبدأ بذكر « فهرست هذا الكتاب وهي ثمانون باباً » .

وهي وإن لم تذكر بها الفصول ضمن الفهرس إلا أنها تتفق والنسخة (د) في الأبواب والفصول ، عدا ثلاثة فصول ، ذكرت بها علامات الفصول ، ولم يذكر في (د) لفظ «فصل» ، وهي علامات الفصول الآتية : الفصل الثاني من باب اسم الفاعل . والفصلان الثاني والثالث من باب القسم ؛ فقد مضى الناسخ في كتابة المتن ، دون أن يذكر أن هذه أوائل فصول ، وإن أشار في الهامش إلى أن هذه أوائل فصول في بعض النسخ ، مما أكد لي أن الأصل الذي نقلت عنه (د) غير الذي نقلت عنه (س) . أما الورقة الثالثة فأولها : «تسهيل ابن مالك في علم الإعراب» كافأه الله بما هو أهله ومختصر علم التصريف للزنجاني وعبارة تفيد تمليكات الكتاب ..»

(٥) النسخة (م) :

وهي المطبوعة بمكة سنة ١٣١٩ هـ ، منها نسخة وحيدة بدار الكتب تحت رقم ١٠٩١ نحو . وقد استحضرت لي نسخة منها من فاس :

وقد تبين لي عند التحقيق أن طابع الكتاب - على الرغم من جهده المشكور - لم يحققه التحقيق العلمي الدقيق ، وهي تضم إلى جانب المتن بعض مختارات من شرح المصنف والدمايني كما يقول الناشر ، وقد لاحظت استعاضته أيضا بشرح ابن عقيل ، على هامش الصفحات على نحو يقرب مما تتضمنه النسخة (د) وإن كان لا يطابقه تماما .

وهي تتفق والنسخ الأربعة في المتن إجمالا ، وفي عدد الأبواب ؛ أما فصولها فهي مائتان وتسعة فصول وهي تتفق والنسخة (د) في تحديد أوائل الفصول ، إلا أنها تنقص فصلين ساقطين بمادتهما من باب أبنية الأفعال ومعانيها وهما : فصل : كل هذه الأمثلة للتعدية قابل .. وفصل : يقال للمعتل الفاء مثال ... ويبدو من معارضتها مع بقية النسخ أنها منقولة عن نسخة أخرى تغيرها جميعاً . وتقع هذه النسخة في ثمان وثمانين صفحة من القطع الكبير ، وفي أولها فهرس لأبواب الكتاب وفصوله . ويبدأ المتن بعد البسملة بالصفحة الثانية على النحو المبين بالنسخ السابقة . وفي الصفحة الثامنة والثمانين ، خاتمة الطبع :

بعد حمد الله المنعم في الابتداء والختام ، والصلاة والسلام على النبي العربي سيد الأنام .. فيقول راجي عفو ربه والخير ، عبد الله بن عبد الحى الزبير مصحح طبعه وتمثيله ، أقال الله عثاره في فعله وقيله : قد تم طبع كتاب «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» للإمام المحقق العلامة .. الشيخ القدوة ابن مالك ، رحمه الله مالك الممالك .. في عهد السلطان عبد الحميد ، ووالى الحجاز أحمد راتب سنة ١٣١٩ هـ .

(٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩) نسخ الظاهرية (أ ، ب ، ج ، هـ) :

هذا وقد علمت أن بالظاهرية بدمشق نسخاً جيدةً للتسهيل ، فسافرت إليها في صيف عام ١٩٥٨م ، واطلعت بها على أربع نسخ للتسهيل أرقامها كالآتي :

أ - (٢٥٢ نحو وصرف) ، ب - (٨٦٣٣ عام) .

ج - (٨٨ نحو وصرف) ، هـ - (٧٠٦٨) ،

ولم أجد بين النسخ الثلاث أ ، ب ، ج وبين نسخ القاهرة خلافاً إلّا في بعض أوائل الفصول ، وبعض الألفاظ اليسيرة التي تكون عادة بين النسخ المختلفة ، وقد نهت على ما تيسر لي منها عند

مراجعتي لها ، أما النسخة التي أثار اهتمامي ، ووقفت عندها طويلا ، فهي النسخة (هـ)
لمغايرتها لجميع النسخ مغايرة واضحة ، فهي تخالف جميع النسخ والشروح التي اطلعت عليها
للتسهيل في المقدمة ، وفي بعض الأبواب والفصول ، وبعض عبارات المتن ، مما جعلني أقف حائراً
متردداً أمام هذه النسخة شهوراً عدة ، حتى هدتني المصادفة إلى حقيقة ظننت فيها الهداية إلى
الصواب ؛ ذلك أني عند مراجعتي الأخيرة لمؤلفات ابن مالك بفهارس مكتبة برلين ، لاحظت
شبهاً كبيراً بين مقدمة كتابه : «سبك المنظوم وفك المختوم» ومقدمة هذه النسخة التي حفظت
بالظاهرية على أنها تسهيل الفوائد ، ولحسن الحظ كنت عند اطلاعي على النسخة ، نقلت المقدمة
بأكملها وبعض الأبواب والفصول ، من الأول والوسط والنهاية ، وبمقابلة المقدمتين ، غلب على
ظني في أول الأمر أن هذه النسخة أقرب إلى «سبك المنظوم» ، وهذه مقدمة سبك المنظوم :

قال الشيخ جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله .. الخ .
الحمد لله ، وسلام على عباده الذين اصطفى . أما بعد ، فإنني استخرت الله تعالى ، في نشر
المؤصل ليتم ما نويته .. الخ .

باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق بذلك من العلامات والأقسام . وهي قريبة من بداية
نسخة الظاهرية (٧٠٦٨) ونصها :

« قال الشيخ الإمام العامل ، الصدر الكامل ، وحيد عصره ، وفريد دهره جمال الدين
أبو عبد الله محمد بن عبد الله .. الخ .. وتلا :

الحمد لله ، وسلام على عباده الذين اصطفى ، أما بعد ، فإنني استخرت الله تعالى بعد نظم
المؤصل .. في تصنيف كتاب محيط بما يستقصر في تحصيله أكثر المطولات ، ويستطال في تلخيصه
أيسر المختصرات ، ليتم ما نويته من إعانة الأذكياء ... الخ .

باب شرح الكلمة والكلام ، وما يتعلق بذلك من العلامات والأقسام . وقد وجدت بعض
الخلافاً الواضحة في هذه الأسطر القليلة التي تيسر لي الاطلاع عليها ، مما حملني على مواصلة
البحث ، إلى أن وقعت على نص في شرح التسهيل لناظر الجيش يشير إلى أن الباب الأول من
مسودة التسهيل هو بهذه الترجمة «باب الكلمة والكلام وما يتعلق بذلك من العلامات والأقسام»
فلعل هذه النسخة هي مسودة التسهيل التي أملاها المصنف على تلاميذه قبل تنقيح النسخة الأخيرة
بدليل قول ناقلها : قال الشيخ الإمام ... وتلا ...

هذا ، وقد استلزمت دراسة النص ، أن أرجع إلى بعض الشروح للاستعانة بها في التحقيق
والدراسة ، وهذه أهم الشروح التي استعنت بها في التحقيق والتعليق :

١ - شرح تسهيل الفوائد لابن مالك وولده بدر الدين :

مخطوطة تحت رقم ١٠ ش بدار الكتب . وهي نسخة في جزئين في مجلد كبير . الجزء
الأول في مائة وعشرين ورقة ، والثاني في مائة وأحدى عشرة ورقة من القطع الكبير ، وبين
الجزئين ورقة بيضاء . وبالمجلد ورقتان بيضاوان بعد الغلاف مباشرة ، على الصفحة الأولى
لثانيتها : هذا شرح التسهيل التسهيل (هكذا) لمؤلفه وتتمه ولده له لم يكمل تأليفهما ، رحمة
الله تعالى عليهما ويبدأ المتن بقوله :

« بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً .
قال الشيخ الإمام العلامة ريس النحاة والأدباء ، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله

ابن مالك الطائي - رحمه الله - حامداً ربه العالم ، ومصلياً على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه
أجمعين :

أما بعد : فإن بعض الفضلاء سألني أن أشمع كتابي المسمى بتسهيل الفوائد وتكميل
المقاصد ، بكتب تشتمل على ما خفى من مسائله ، وتقرير ما اقتضى من دلائله ، على وجه يظفر
معه بأتم البيان ، فيستغنى فيه بالخبر عن العيان ، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل ، وهو حسبنا
ونعم الوكيل .

باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به ..

ص : الكلمة لفظ مستقل النخ .. وهي اسم وفعل وحرف .

ش : الكلمة في اللغة عبارة عن كلام تام ، كقوله تعالى : « وكلمة الله هي العليا »
وكقوله عليه السلام : « الكلمة الطيبة صدقة » وعن اسم وحده ، أو فعل وحده ، أو حرف
وحده ، وهذا هو المصطلح عليه في النحو ...

وهكذا يمضي ابن مالك في شرحه ، فيبدأ الاصل بحرف :

(ص) والشرح بحرف (ش) بحجم أكبر من حجم سائر الكلام ، ثم يسوق أسواهد
من كلام الله إن وجدت ، وإلا فمن الحديث الشريف ، أو من الشعر ، أو من كلام العرب .
وقد انتهى الجزء الأول من هذا الشرح بباب المستثنى بالورقة رقم ١٢٠ عند قوله :
وقد تخفف لاسيما كقول الشاعر :

وبالعقود وبالأيمان لاسيما حمد ، وفاء به من اعظم القرب

وقد يقال : لاسواء ما بمعنى لاسيما (هكذا في النسخة) . (١)

كمل السفر الأول من شرح تسهيل الفوائد ، لمصنفه جمال الدين ابن مالك رحمه الله عليه ،
وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً أبداً .
وبعد لجزء الأول ورقة بيضاء من نفس نوع الورق برقم ١٢١ ثم يبدأ الجزء الثاني بالصحة
التي من الورقة ١٢٢ بقوله :

بسم الله الرحمن الرحيم . صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

[باب الحال]

ص : وهو ما دل على هيئة ... النخ .

ش : ما دل على هيئة يعم ... النخ .

وصل فيه إلى الورقة ٢١٥ ص : باب مصادر غير الثلاثي : يصاغ المصدر من كل ماض
أوله همزة وصل بكسر ثالثة وزيادة ألف قبل آخره ، ومن كل ماض أوله تاء المطاوعة أو

(١) وردت هذه اللفظة في التسهيل بالهمزة (لا سواء ما) وفي شرح المصنف كذلك ، وفي شرح
ابن عقيل أيضاً ذكر النص (لا سوا ما) بدون همزة على طريقته في إهمال الهمز ومثل الحكم بقوله :
فتقول : قام القوم لاسوا ما يزيد بجواز الرفع والجزم .

شبهها بضم ما قبل آخره إن صح الآخر ، وإلا خلف الضم الكسر ، وبصاغ من أفعل على إفعال ، ومن فَعَلَ على تفعيل ، وقد يشركه تفعلة ، ويغنى غالبا فيما لامه همزة ، ووجوباً في المعتل ، و«تتري دلوها تتريا» ، من الضرورات .

ومصدر فاعل مفاعلة ، وفعل ، ونذر فيها فاؤه ياء . ومصدر فعلل والملحق به بزيادة هاء التأنيث في آخره أو بكسر أوله ، وزيادة ألف قبل آخره ، وفتح أول هذا إن كان كالنزال جائز ، والغالب عليه أن يراد حينئذ اسم فاعل .

تم والحمد لله ما وجد بخط الشيخ جمال الدين رحمه الله من شرحه لتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم .

ويبدو من هذا الختام ، أن الناسخ قد نقل عن النسخة الأم المكتوبة بخط ابن مالك نفسه .

وتبدأ الورقة رقم ٢١٦ بقوله في أول صفحتها اليسرى :

بسم الله الرحمن الرحيم ، صلى الله على سيدنا ومولانا محمد .

قال الإمام العالم الفاضل المحقق العلامة بدر الدين أبو عبد الله محمد ابن عبد الله بن مالك الطائي . رحمه الله :

باب إعراب الفعل وعوامله : قوله : يرفع المضارع لتعريه من الناصب والجازم . ثم يمضي على طريقة والده ، في تصدير الأصل بحرف (ص) والشرح بحرف (ش) لغاية الورقة ٢٣٢ عند : باب تنعيم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك ص ٢٣٠ وآخر الكلام :

وأنشء الأعشى : ومن يقترّب من قومنا (١) لا يزل يرى * مصارع مظلوم مجرا ومسحبا
وبآخر الصفحة تعقيبه ، وبعدها صفحة بيضاء ، تليها صفحة بها تعليقات بخط صغير جداً غير واضح ، بعدها ورقة تبدأ صفحتها اليسرى بقوله : أم تفيد الاستفهام والإضراب معا .
ص : فصل : حروف التحضيض مثل ... الخ .

فصل : «هاويا» حرفا تنبيه ، وأكثر استعمال «ها» مع ضمير رفع منفصل أو اسم إشارة ، وأكثر مايلي «يا» نداء أو أمر أو تمن أو تعليل . وقد يعزى التنبيه إلى «ألا» و«أما» وهما للاستفتاح .

مطلب : وكثر «ألا» قبل النداء ، و«أما» قبل القسم . وتبدل همزتهما هاء أو عينا ، وقد تحذف الهاء في الأحوال الثلاث .

هذا آخر ما ألقى من كلام ابن المصنف رحمة الله عليه ، من تكميل شرح التسهيل . والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد .. الخ .

ثم خاتم (الكتبخانة) وعدد أوراقه مائتان واثنان وثلاثون ورقة عدا أوراق الغلاف .

ولا يوجد بهذه النسخة إشارة إلى الناسخ ، ولا إلى زمن النسخ .

٢ - المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل المصري ، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن

(١) كذا في النسخة ، والرواية المشهورة في اللسان : ومن يقترّب عن قوم لا يزل يرى .. الخ .

ابن عبد الله بن محمد بن عقيل المولود سنة ٦٩٨ هـ ، المتوفى بالقاهرة سنة ٧٦٩ هـ ، منه نسخة مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢٦٥ نحو ، تقع في مجلد في ثلاثمائة وست وتسعين ورقة ، أوله فهرس لأبواب الكتاب في ورقتين ، وبعده كتب العنوان : « كتاب شرح التسهيل للإمام العلامة ابن عقيل » ، وبمكتبة الأزهر نسخة مخطوطة قديمة برقم ١٠٥٦ نحو .

وتبدأ الصفحة الأولى من الشرح بقوله : بسم الله الرحمن الرحيم ، اللهم سهل لنا التسهيل .

قال الإمام العلامة لسان المتكلمين ورحلة الطالبين عبد الله بهاء الدين بن عبد الرحمن بن عقيل ، عليه رحمة الملك الجليل ، آمين :

أما بعد ، حمداً لله على نعمائه ، والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه الخ . فهذا تعليق مختصر ، جمعته على « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » للشيخ العلامة جمال الدين بن مالك رحمه الله تعالى ، يسهل اقتناص شرائده ، ويعين على استخراج فوائده .. الخ . ثم يبدأ بشرح خطبة التسهيل للمؤلف ، ثم يَمْضِي في الشرح ، على طريقة المزج ، ويميز النسخ الأصل بكتابتها بالمداد الأحمر ، والشرح بالمداد الأسود ، ويميز الأبواب والفصول أيضاً بكتابتها بالمداد الأحمر ، ويخط أكبر .

وهو شرح موجز — كما ذكر الشارح — ولكنه واف بالمطلوب ، يكثر فيه ابن عقيل من ذكر الشواهد والآراء المختلفة في كل مسألة خلافية ، فضلاً عما يبدو في ثنايا الشرح من شخصية ابن عقيل في توجيه بعض المسائل ، على عادته في كل ما عرف عنه من شروح ، كشرحه للألفية . والكتاب مكتوب بخط النسخ الواضح ، وكل صفحة منه تحتوى على تسعة وعشرين سطراً ، عدا الصفحة الأولى ، التي تبدأ بزخرفة على شكل قبة فوق مستطيل بالألوان تحتها واحد وعشرون سطراً ، وأوراقه مرقومة كل ورقة برقم واحد من جهة اليسار . وهو على الجملة شرح غاية في الحسن والاستيفاء . ولذا جعلته عمدي في التحقيق والتعليق ، ونقلته منه نسخة قمت بتصحيحها وتحقيقها راجياً أن أوفق في نشرها في القريب إن شاء الله لحجبي شروح ابن عقيل ، فقد امتاز هذا الشرح فوق كمانه وإيجازه بالتحقيق العلمي الدقيق لنص التسهيل إذ يقابل ابن عقيل نسخته على نسخ عديدة منها نسخ عليها خط المصنف ، كما يقول ابن عقيل في كثير من المواضع التي أشرت إليها في هوامش التسهيل .

٣ — تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد ، المعروف بالداميني :

وهو شرح للإمام الأديب اللغوي بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد ابن سليمان بن جعفر القرشي الخزومي الإسكندري المالكي النحوي المعروف بالداميني ، المولود بالإسكندرية سنة ٧٦٣ هـ ، المتوفى بالهند في شعبان سنة ٨٣٧ هـ ، موجود منه بدار الكتب نسختان : إحداهما بخط الشيخ علي اليمني ، فرغ من كتابتها يوم الأحد ٢٥ من ربيع الآخر سنة ١٠٩١ هـ ، بها بعض تلويف وتقطيع ، وهي برقم ١٠٠٩ نحو ، والأخرى بخط ملا محمد بن ملا محمد فريد بن ملا عثمان الأفغاني السليمانى الخالدي فرغ من كتابتها وقت الضحى يوم الجمعة أول شعبان سنة ١١١٥ هـ ، وهي برقم ١٠١٠ نحو .

وهذا الشرح جزءان في مجلد كبير أوله : اللهم إنا نحمدك على نعم توجّهت الآمال إلى نحوها .. الخ ، وفي أوله فهرس لأبواب الكتاب ، والجزء الأول منه في ثلاثمائة وثلاث وثلاثين ورقة ، من باب شرح الكلام وما يتعلق به إلى باب الصفة المشبهة باسم الفاعل ، والجزء الثاني في أربعمائة وثلاث وستين ورقة ويبدأ بباب المصادر ، وهو مكتوب بخط النسخ الجميل ، ولكن خطه صغير جداً ، وهو شرح مزوج مطول ، يكتب لفظ المصنف بالمداد الأحمر ، ولفظ الشارح بالمداد الأسود ، والأبواب والفصول والنقط الهامة مكتوبة بالمداد الأحمر . وفي أوله مقدمة وافية عن حياة ابن مالك ورحلته وإقامته ومؤلفاته ، وفي آخر صفحاته كتب الشارح : وأنا اعتذر للواقف من العجلة التي اقتضاها الحال ، لاسيما في هذه المجلدة التي أولها . « همزة الوصل » فقد دعاني إلى السرعة فيها دواعي الارتحال . وقد خرج الكتاب كله من يدي قبل أن أرجع النظر فيه ، ولم أتمكن من إصلاح معضله وإظهار خفيه ، فليحسن المتأهل المتأمل بإصلاح ما يجد من هفوة طغى بها القلم ، أو عثرة زلت بها القدم . وليصفح الصفح الجميل ، وليقض ما هو قاض ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، وصلى الله على سيدنا محمد ... الخ .

ابتداء تصنيف هذه المجلدة في العشرين من ذي القعدة الحرام سنة ٨٢١ هـ . وقد تجزأت هذه النسخة المباركة بقلم الفقير على اليماني سنة ١٠٩١ هـ . وقد اعتمدت على هذا الشرح أيضاً في التحقيق والتعليق ، لما امتاز به من توفية الحديث عن المذاهب والخلافات ، بجانب سهولة عبارته ووضوح تعليقاته .

ومن أطرف ما صادفني في هذا الصدد مصنف للإمام الشنقيطي بعنوان :

٤ - الجامع بين التسهيل والخلاصة ، والمانع من الحشو والخصاصة :

وهو كتاب ، يشتمل على ألفية ابن مالك ، المسماة بالخلاصة ، وعلى نظم التسهيل ، من نظم العلامة المختار بن بونه المغربي الشنقيطي الذي كان موجوداً في أوائل القرن الثالث عشر الهجري .

وطريقته أن يذكر في كل باب أبيات الألفية أولاً بالمداد الأسود ، ثم يتبع ذلك بنظم التسهيل في نفس الموضوع بالمداد الأحمر .

موجود منه بدار الكتب ، ثلاث نسخ مخطوطة : تحت رقم ٣٧ ش ، ٣٨ ش ، ٣٩ ش .

٥ - شرح التكميل لخاتمة التسهيل :

وما يتصل بالتسهيل أيضاً هذا الشرح للشيخ عبد الله بن محمد بن حامد بن عمر السقاف العلوي مفتي حضرموت ، على منظومة شيخه الشيخ محمد بن حامد بن أحمد بن عبد الغفار باكثير ، التي سماها :

« خاتمة التسهيل » وضمنها علم الخط ، وهي نسخة مطبوعة في مجلد صغير بمطبعة حجازي بالقاهرة سنة ١٣٥٠ هـ ، في ثمانين صفحة في حجم الربع ، تحت رقم ٤٤٥ صرف بدار الكتب أولها :

نخاتمة أسأل ربّي حسنهما ————— يولى بيمن الابتداء بمنها

ويسدل الشتر علينا أجمعاً
وبعد ، فلنرجع إلى المقصود
لا عيب فيه غير أن الفائدة
لا سيما إن حُف بالقَبُول
ف فكره الخط الدقيق إلا
وكان من يكتب دائم السفر
ويشكل الحرف الذي قد يخفى
أن ينقط المهمل من أسفل لا
وكل من يطلب إخلاص دعا
من نظم ما يهزأ بالعقود
على مر يد الخط منه عائدة
من منصف ، وأول المقول :
إن ضاق عنه الرق لو تجلى
ولم يفارق كتبه فليغتنم
ولو على مبتدئ ، والأوفى
حاء فبالجيم التباس حصلا
ثم يمضي الشارح بعد ذلك متناولا الأبواب الآتية :

- (١) بحث في الكلام على الهمزة .
- (٢) بحث في الكلام على الألف .
- (٣) بحث في الكلام على الألف في أول الكلمة والمتوسطة والمتطرفة .
- (٤) بحث في الكلام على الواو .
- (٥) بحث في الكلام على وصل وفصل ما .
- (٦) بحث في الكلام على نون التوكيد الخفيفة .
- (٧) بحث في الكلام على نون التنوين .
- (٨) بحث في الكلام على الياء الخ .

وهناك شروح أخرى كثيرة للتسهيل تعطينا صورة واضحة لاهتمام النحاة بالتسهيل في مختلف البيئات والعصور من أهمها :

شرح الشيخ أبي عبد الله محمد بن علي بن هاني اللخمي السبتي المعروف بحدة المتوفى سنة ٧٣٣ هـ (١) .

وشرح الشيخ شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن قدامة المقدسي الحنبلي المتوفى سنة ٧٤٤ هـ . وهي في مجلدين ، وله فيه مناقشات مع أبي حيان في اعتراضاته على ابن مالك (٢) .
وشرح الشيخ العلامة أبيه الدين أبي حيان النحوي المتوفى سنة ٧٤٥ هـ : التنخيل الملخص من شرح التسهيل ، والتذيل والتكميل ، وملخصه : ارتشاف الضرب من لسان العرب .
وشرح لأبي العباس أحمد بن سعيد بن محمد العسكري الأندلسي المتوفى ٧٥٠ هـ . وشرح لأبي عبد الله محمد بن محمد بن محارب الصبرنجي المالقي الذي شرع في تقييد على التسهيل في غاية الاستيفاء ولم يتمه . وتوفى سنة ٧٥٠ هـ .

وللشيخ زين الدين الموصلی المعروف بابن شيخ العويطة المتوفى بالموصل سنة ٧٥٥ هـ .

- (١) بغية الوعاة ص ٨٢ ، وفهارس برلين (٦٦٢٩) .
- (٢) بغية الوعاة ص ١٢ وفهارس برلين (٦٦٢٩) .

ولشهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدايم بن محمد الحلبي المشهور بالسمن ، نزيل القاهرة الذى لازم أبا حيان ، وتوفى سنة ٧٥٦ هـ .

وللشريف أبى عبد الله محمد بن أحمد بن محمد الحشنى السبى : « تقييد الجليل على التسهيل » ، وشرح بديع قارب التمام ، وتوفى سنة ٧٦٠ هـ .

ولأبى أمامة بن النقاش محمد بن على بن عبد الواحد الدكالى المصرى الذى توفى سنة ٧١٠ هـ ، وفى فهارس برلين أن وفاته سنة ٧٦٣ هـ .

وللشيخ جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصارى المتوفى بالقاهرة سنة ٧٦١ هـ ، حواش على التسهيل ، وشرح التسهيل مسودة ، والتحصيل والتفصيل لكتاب التذيل والتكميل لأبى حيان .

ولحب الدين محمد بن يوسف الحلبي المعروف بناظر الجيش المتوفى سنة ٧٧٨ هـ ، شرح التسهيل إلا قليلا ، ورد على اعتراضات أبى حيان ، وشرحه : « تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد » ، موجود منه بعض أجزاء بدار الكتب تحت رقم ٣٤٩ نحو . وبادار إحياء الخطوط العربية مصورة لجزء منه تحت رقم ٦٤ نحو .

ولجلال الدين محمد بن أحمد بن أحمد على المتوفى سنة ٨٦٤ هـ ، شرح لم يكمله ولقاضى القضاة محبى الدين عبد القادر بن أبى القاسم العبادى الأنصارى المالحنى حوى مكة المتوفى سنة ٨٨٠ هـ : « هداية السبيل فى شرح التسهيل » .

وفى فهارس برلين شرح لمحمد المرابط بن أبى بكر الدلائى القشتالى المتوفى سنة ١٠٩٤ هـ وشرح ليحيى بن محمد بن عبد الله الشارنى المليانى المتوفى سنة ١٠٩٦ هـ .

وفى دار الكتب تحت رقم ٤٦٢ نحو مخطوط قديم لم يعلم مؤلفه بخط محمد بن على الشهرى بابن البابا الشافعى بعنوان : إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل .

وللعلامة على باشا بن محمد بن على ، نزيل تونس المتوفى سنة ١١٤٥ هـ شرح بعنوان : دفع الملم عن قراءة التسهيل بجلب المهم مما يقع به التحصيل ، ابتداء فى تأليفه وجمعه فى شهر المحرم سنة ١١٣٨ هـ ، وأتمه تأليفاً فى شهر ربيع الأول سنة ١١٣٩ هـ . منه نسخة مخطوطة بدار الكتب بقلم تعليق تحت رقم ١١١ نحو بأولها فهرس للكتاب ، وتوجد منه نسخة أخرى بدار الكتب أيضاً فى فى مجلدين بخط معتاد تحت رقم ٣٤ م .

ولهذا الشرح وشرح العلامة الشنقيطى الذى سبقت الإشارة إليه : « الجامع بين التسهيل والخلاصة ، والمانع من الحشو والخصاصة » ، أهمية خاصة فى الدلالة على اتصال الاهتمام بالتسهيل والاشتغال فيه حتى العصور المتأخرة التى قل فيها أوندرا الاهتمام بالنحو وكتبه القديمة .

النسخة المحققة ومنهج التحقيق :

وهذه النسخة ، المقدمة للمكتبة العربية من التسهيل ، قد بذلت كل ما استطعت من جهد فى سبيل تحقيقها التحقيق العلمى السليم ، ودراستها الدراسة المنهجية الصحيحة . وقد كانت الخطوة

الأولى في سبيل ذلك هي جمع المعلومات عن نسخ الكتاب بالقدر الذي تيسر لي ، ثم بدأت الاطلاع على هذه النسخ ، وتخيرات أول ماتخيرات ، النسخة ، « د » للأسباب التي أشرت إليها حين عرضها ، فنقلتها بخط يدي ، نقلا مطابقاً للأصل كالمصورة تماماً ، إلا أنها بخط يدي ، وقابلتها حرفاً حرفاً على النسخة (س) ثم على النسخة (ص) ، ثم وجدت صفحاتها تضيق ببيانات التحقيق ، فنقلتها مرة أخرى بيدي في مجلد كبير ، بخط فسيح ، مع ترك هامش كبير للتحقيق والتعليق ، ثم قابلتها على النسخة « م » ، ثم قابلتها على النسخة (ح) ، ثم قابلتها على نسخ الظاهرية ، مقابلة سريعة ، للأبواب والفصول وبعض أجزاء المتن ، لضيق الوقت الذي قضيته بدمشق في ذلك الحين .

بعد هذه الخطوة بدأت دراسة النص ، فرجعت إلى شرح المصنف وولده بدر الدين ، كما رجعت إلى شرح الدماميني ، وابن عقيل ، وبعض أجزاء من شرح أبي حيان وناظر الجليش ، وأخيراً تخيرت شرح ابن عقيل للاستعانة به في شرح الغامض ، وبيان أوجه الخلاف والمذهب ، لأنه أكمل هذه الشروح وأوفاه وأسهلها وأوضحها وأبعدها عن التعصب والانحياز ، هذا إلى جانب الاستئناس بشرح ابن مالك والدماميني كلما دعت ظروف التحقيق .

وإذ لم أوفق للحصول على النسخة الأم ، فقد اضطررت إلى إخراج هذه النسخة مستخلصة من النسخ الخمس التي اخترتها للتحقيق ، بعد مقابلتها حرفاً حرفاً بدقة واحتراس ، وكان أكثر اعتماداً في الترجيح إذا عرض الخلاف في لفظ أو عبارة ، على النسختين (ص ، ح) وهما النسختان المحققتان على نسخة أبي حيان ، ولعله من حسن الطالع أن يجمعهما لفظ (صح) ، ويجمع النسخ الثلاث الباقية لفظ (دسم) وهما أقرب الأوصاف من هذه النسخة التي تم تحقيقها ، والتي أرجو أن ينفع الله بها وأن أكون قد وفقت في رعاية أمانة التحقيق .

ولزيادة التعريف بالتسهيل ، ولأقف القارئ على مكانة هذا الكتاب بين كتب ابن مالك النحوية ، أعقد هذه الموازنة السريعة بين الكافية والألفية والتسهيل .

بين الكافية والألفية والتسهيل :

هذه الكتب الثلاثة هي المصنفات الكبرى لابن مالك في النحو ، والموازنة بينها ترينا إلى حد كبير الخطوط العريضة — كما يقولون — لدراسة ابن مالك للنحو ، وتطور هذه الدراسة على يد الرجل ، ومبلغ توفيقه في اجتهاده .

وقد سبق القول بأن الكافية أسبق الكتب الثلاثة تأليفاً ، تليها في أغلب الظن خلاصتها الألفية ، يليها التسهيل وشرحه . فالكافية كالأصل للكتب الثلاثة ، وهي أطولها وإن لم تكن أوفاه ، فهي منظومة فيما يقرب من ثلاثة آلاف بيت من الرجز ، وهي على التحقيق في ألفين وسبعمئة وأربعة وتسعين بيتاً يقول في تقديمها :

وهذه أرجوزة مستوفية	عن أكثر المصنفات مغنية
تكون للمبتدئين تبصرة	وتظفر الذي انتهى بالتذكرة
فليكن الناظر فيها وثقا	بكونه إذا يجارى سابقا
فمعظم الفن بها مضبوط	والقول في أبوابها مبسوط

وكم بها من شاسع تقرباً ومن عويص انجلي مهذباً
فمن دعاها قاصداً بالكافية مصدق ولو يزيد الشافية

وقد تناول المصنف فيهما مسائل النحو والتصريف في أربعة وستين باباً ، تشمل على سبعة وستين فصلاً ، بدأها بباب شرح الكلام وما يتألف منه ، فباب الإعراب والبناء ، فإعراب المثني والمجموع على حده ، فإعراب المجموع بالألف والتاء ، فإعراب المعتل من الأسماء والأفعال ، فباب النكرة والمعرفة ، ويتضمن فصولاً في المضممر ، وضمير الشأن ، والضمير المسمى فصلاً ، والعلم ، والموصول ، وأسماء الإشارة ، والمعرف بالأداة ، ثم باب الابتداء ، فباب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر ، فباب ما ولا وإن المشبهات بليس ، فأفعال المقاربة فالحروف الناصبة الاسم الرافعة الخبر ، ولا المعاملة عمل إن ، والأفعال الناصبة المبتدأ والخبر مفعولين ، فباب الفاعل ، والنائب عن الفاعل ، والاشتغال ، وتعدى الفعل وازومه ، والتنازع ، والمفعول المطلق ، والمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والاستثناء ، والحال ، والتمييز ، وحروف الجر ، والقسم ، والإضافة ، وإعمال المصدر ، واسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، والتعجب ، ونعم وبئس ، وأفعل التفضيل ، والتوابع ، والنعت ، والتوكيد ، والعطف ، وعطف النسق ، والبدل ، والنداء ، والاستغاثة ، والندبة ، والترخيم ، والاختصاص ، والتحذير والإغراء ، وأسماء الأفعال والأصوات ، ونونى التوكيد ، والتنوين ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، وإعراب الفعل ، وعوامل الجزم ، والعدد ، وكم وكأى وكذا ، والحكاية ، والتذكير والتأنيث ، والمقصود والمدود ، والإخبار بالذى وفروعه ، وكيفية الثنية وجمعى التصحيح ، وجمع التكسير ، والتصغير ، والنسب ، والإمالة ، والوقف ، والتقاء الساكنين ، والتعريف ، والإبدال ، ويتضمن فصولاً في أحكام الهمزة ، ونوادر الإعلال ، والحذف ، والإدغام ، والنون الساكنة ، وبناء مثال من مثال

وفي آخرها : باب تصريف الأفعال والأسماء المشتقة ، ويتضمن فصلاً في مصادر الفعل الثلاثي ، وفصلاً في تصريف الفعل غير الثلاثي ، وفصلاً في الأمر ، وفصلاً في :

مصدر أو زمان أو مكان من مفعل بالفتح يستبان

ويختم بفصل :

لآلة من الثلاثي مفعلة ومفعل أو مده ومفعلة

وقد لخص ابن مالك كافيته في نحو ألف بيت في الخلاصة المشهورة بالألفية ، يقول في تقديمها :

وأستعين الله في ألفية مقاصد النحو بها محوية

تقرب الأقصى بلفظ موجز وتبسط البذل بوعد منجز

ففي حين نجد الكافية كما يقول مصنفها :

فمعظم الفن بها مضبوط والقول في أبوابها مبسوط

ناحظ الألفية على حد تعبيره أيضاً :

تقرب الأقصى بلفظ موجز وتبسط البذل بوعد منجز

وقد سار في ترتيب مسائلها على نمط الكافية في الغالب بلا تبويب ولا تفصيل إلا في بعض الفصول التي أشير إليها حين أعرض لموضوعاتها ، مكتشفياً يذكر رموس المسائل تحت عناوين عامة تبلغ سبعة وسبعين عنواناً ، بينها ثمانية فصول على هذا النحو :

الكلام وما يتألف منه ، المعرب والمبني ، والنكرة والمعرفة ، المضمرة ، العلم ، اسم الإشارة الموصول ، المعرفة بأداة التعريف ، الابتداء كان وأخواتها ، فصل في ما ولات وإن المشبهات بليس ، أفعال المقاربة ، إن وأخواتها ، لا التي لنفي الجنس ، ظن وأخواتها ، أعلم وأرى ، الفاعل النائب عن الفاعل ، اشتغال العامل عن المعمول ... الخ

وتنتهي بفصل في الإعلال بالحذف وفصل في الإدغام ، وختمها بقوله :

وفك أفعال في التعجب التزم . والتزم الإدغام أيضاً في هلم
وما يجمعه عنيت قد كمل نظماً على جل المهمات اشتمل
أحصى من الكافية الخلاصة كما اقتضى غنى بلا خصاصة

وهكذا نلمح الفرق بين الأصل والخلاصة ، فقد تميزت الكافية بيسط القول وتميزت الألفية بإيجازه ، وهذا أمر طبعي بين الكافية وخلاصتها التي نظمت في نحو ثلث حجمها ، وإن كانت ، كما يقول ناظمها : « مقاصد النحو بها محوية » إلا أنها كما يصرح في ختامها « نظماً على جلّ المهمات اشتمل - وليس على كلها .

فإذا نظرنا في التسهيل ؛ على ما سبق من تفصيل موضوعاته ، لمسنا التطور الواضح بين الكتب الثلاثة في الشكل والمضمون معا ، فالكافية والخلاصة منظومتان ؛ والتسهيل منشور ؛ والكافية مسبوق في تسميتها بكافية ابن الحاجب ؛ والألفية مسبوقة بألفية ابن معط ؛ في حين قد اختار للتسهيل عنواناً لم يسبق إليه ؛ يدل على أنه أفرغ فيه خلاصة جهوده ليحقق تسهيل الفوائد ؛ وتكميل المقاصد ، كما يقول في تقديمه .

وقد خرج التسهيل على إيجازه وتركيزه في ثمانين باباً تشتمل على مائتين وأحد عشر فصلاً ؛ على خلاف بين النسخ ؛ في عدد الفصول فقط ؛ ويمكن للباحث أن يلحظ الفرق بين الكتب الثلاثة في تناول مسائل النحو والتصريف وفي العناوين والاصطلاحات التي اصطنعها المصنف لهذه المسائل ، فقد تميزت الكافية على الألفية بزيادة بعض الأبواب والفصول كإعراب المثنى والمجموع على حده ، وإعراب ما اتصل به من الفعل ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة ، وإعراب المعتل من الأسماء والأفعال ، وضمير الشأن ، وضمير الفصل ، وإجراء القول مجرى الظن ، وباب التقاء الساكنين ، وأحكام الهمزة المفردة ، ونوادر الإعلال ، والنون الساكنة ، وبناء مثال من مثال ، ومصادر الفعل الثلاثي ، وتصريف الفعل غير الثلاثي .

والتطور واضح في العناوين والمصطلحات ، حيث يبدو الاختصار بالألفية ، والاستقرار والتركيز في التسهيل . وفي ترتيب مسائل النحو حيث يختلف ترتيب بعض المسائل بالألفية عنه بالكافية ، ويختلف عنه فيهما بالتسهيل .

وفي ترتيب الأفعال مثلاً يبدأ في الكافية بالمضارع ثم الماضي ثم الأمر :

مضارعاً سم الذي لم أتبعاً وماضياً ما يقبل التاكديداً
 وميزن بالياء إن لم يتصل بنون رفع فعل أمر نحو صل
 وفي الألفية يبدأ بذكر العلامات المميزة للماضي ثم الأمر في بيت ، ويعود فيرتب الأفعال
 على النحو السابق بالكافية .

ويقول الأشموني في هذا : ابتدأ بالمضارع لشرفه بمضاربة الاسم :

بتا فعلت وأنت ويا افعلى ونون أقبلن فعل ينجلي
 سواهما الحرف كهل وفي ولم فعل مضارع يلي لم كيشم
 وماضى الأفعال بالتامزوسم بالنون فعل الأمر إن أمر فهم

أما في التسهيل فيبدأ بالماضي فالأمر فالمضارع ، ولعله التفت إلى أسبقية الماضي زمناً ، فاختار
 هذا الترتيب الذي يتمشى وطبائع الأمور إلى حد كبير ، ولعل هذا التعليل أولى من شرف المضاربة
 الذي أشار إليه الأشموني .

وفي باب المعرفة والنكرة يقدم النكرة على المعرفة في العنوان بالكافية والألفية ، في حين قدم
 المعرفة على النكرة في التسهيل ، وهو أنسب أيضاً لطبائع الأمور ، فالمعرفة لاشك أولى من النكرة
 بالتقديم ، ولكن الأشموني يعلل لتقديم النكرة بقوله :

« قدم النكرة لأنها الأصل ، إذ لا يوجد معرفة إلا وله اسم نكرة » ، وهو كلام يسهل الرد عليه .
 قال في الكافية :

ما شاع في جنس كعبد نكرة وغيره معرفة كعنبرة
 فمضمر أعرفها ثم العلم واسم لإشارة وموصول مسم
 وذو أداة أو منادى عينا أو ذو إضافة بها تيننا

وقال في الألفية :

نكرة قابل ال مؤثرا أو واقع موقع ما قد ذكرا
 وغيره معرفة كههم وذى وهند وابنى والغلام والذي

قال الأشموني : ولما فات على الناظم ترتيب المعارف في الذكر على حسب ترتيبها في التعريف
 لضيق النظم رتبها في التبويب .

ونص التسهيل : الاسم معرفة ونكرة ، فالمعرفة مضمر وعلم ومشاربه ومنادى وموصول
 ومضاف وذو أداة ... والنكرة ما سوى المعرفة .

فاكتفى بذكر أنواع المعرفة عن حده ، وقال في شرح التسهيل : من تعرض لحد المعرفة عجز
 عن الوصول إليه دون استدراكه عليه .

وقد جعل المعارف فصولاً في الكافية ، وجعلها أبواباً في التسهيل ، لأن بعضها يتضمن فصولاً ،
 وسار في التسهيل على نظام الكافية في ترتيب المعارف ، حيث قدم الموصول على اسم الإشارة ،
 في حين قدم اسم الإشارة في الألفية ، وفي الكافية والألفية آخر باب كيفية الثنية وجمعي التصحيح

كثيراً عن باب إعراب المثنى والمجموع على حده ، وباب العدد أخره كثيراً عن التمييز في الكافية والألفية ، وجعله بعده مباشرة في التسهيل لاتصاله به اتصالاً وثيقاً ، وقدم التعجب على باب نعم وبئس في الكافية والألفية ، وأخره في التسهيل ، والتعجب شيء وراء المدح والذم ، وفي التوابع قدم النعت على التوكيد في الكافية والألفية ، وأخره في التسهيل ، والتوكيد هو نفس الشيء أو بعضه ، فهو أولى بالتقديم ، وفي بابي الإمالة والوقف قدم الإمالة في الكافية والتسهيل ، وقدم الوقف في الألفية .

وقال الأشموني معلقاً على ذلك : وما في الألفية أنسب ، لأن أحكام الوقف أهم ، ولكن الأهمية أمر يختلف باختلاف وجهات النظر ، والإمالة تعرض في وسط الكلمة وفي آخرها ، والوقف لا يكون إلا في النهاية ، فالإمالة على هذا أولى بالتقديم ، قال ابن عقيل في شرحه على التسهيل :

ولنما ذكر الإمالة بعد الإدغام لأن الإمالة تقرب حرف من حرف ، كما أن الإدغام كذلك . وقد قدم هذين البابين في الكافية والألفية فجعلهما بين باب النسب وباب التقاء الساكنين ، في حين أخرهما في التسهيل فجعلهما بين باب مخارج الحروف وباب الهجاء ، وهذا أنسب فيما أرى .

وقد ذكر في آخر الكافية ، بعد بناء مثال من مثال ، باب تصريف الأفعال والأسماء المشتقة ، وفصلاً في مصادر الفعل الثلاثي وما يتعلق به ، وفصلاً في تصريف الفعل غير الثلاثي ثم فصلاً في الأمر ، فالزمان والمكان ، فالآلة ، ولم يذكر في الألفية غير أبنية المصادر ، وأبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة بها ، ذكرها في بحوث النحو عند حديثه عن إعمال اسم المصدر ، وإعمال اسم الفاعل ، أما في التسهيل فقد ذكر باب أبنية الأفعال ومعانيها في تسعة فصول ضمن بحوث النحو أيضاً ، وبعد باب التحذير والإغراء ، دون أية مناسبة ، ثم ذكر بعد ذلك همزة الوصل ، ثم باب مصادر الفعل الثلاثي ، فباب مصادر غير الثلاثي ، فباب ما زيدت الميم في أوله ، ثم يعود لأبواب النحو : باب أسماء الأفعال والأصوات ، وباب نون التوكيد ، وباب منع الصرف ... الخ ، وما اتبعه في الكافية أنسب مما اتبعه في الألفية والتسهيل .

هذا كله من ناحية الشكل ، والفروق بين الكتب الثلاثة يمكن اعتبارها من الأمور الهينة المألوفة عند كثير من المصنفين ، والمجتهدين منهم على الخصوص ، وهي على كل حال تتصل بالشكل أكثر مما تتصل بالموضوع ، وهي إن دلت على شيء فإنما تدل على اجتهاد ابن مالك ، وميله إلى التطوير والتجديد في كل مرحلة من مراحل التصنيف ، وقد لاحظت غلبة هذا الاتجاه التطوري عليه حتى عند شرح مصنفاته ، فإنه لا يتقيد بمتونها السابقة ، بل يغير ويبدل كلما بدا له التغيير والتبديل .

وننتقل إلى الجانب الأهم من الموازنة ، وهو الجانب الموضوعي للكتب الثلاثة ، وأول ما نلاحظه زيادة مادة التسهيل عما في الكتابين ، برغم ما تميز به التسهيل من التلخيص والتركيز ، فقد زاد التسهيل على الكافية بعض أبواب كتاب حبذا الذي لم ييؤب له في الكافية أو الألفية واكتفى بذكره ضمن باب نعم وبئس وما جرى مجراها ، وباب ما زيدت الميم في أوله لغير ما تقدم - في باب المصادر - وليس بصفة ، وباب التسمية بلفظ كائن ما كان ، وباب تتميم الكلام على كلمات

مُتَّفَرِّة إلى ذلك ، وباب مخارج الحروف ، وباب الهجاء ، أما الألفية فقد زادت مادة التسهيل على مادتها ، عدا بعض الأبواب والفصول التي سبقت الإشارة إليها ، أكثر من خمسين موضوعاً من قواعد النحو وأحكام التصريف ، على ما حققه الأشموني في منهج السالك (١) أشير إلى بعضها على سبيل المثال :

(١) عند حديثه عن الكلام وما يتألف منه ، قال في الألفية :

« كلامنا لفظ مفيد كاستقم » .

وفي تنبيهات الأشموني (٢) : يجوز في قوله : كاستقم أن يكون تمثيلاً ، وهو الظاهر ، فإنه اقتصر في شرح الكافية على ذلك في حد الكلام ، ولم يذكر التركيب و القصد نظراً إلى أن الإفادة تستلزمهما ، لكنه في التسهيل صرح بهما وزاد فقال : « الكلام ما تضمن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته » (٣) . فزاد لذاته ، قال : لإخراج نحو : قام أبوه من قولك : جاءني الذي قام أبوه : قال الأشموني : وهذا الصنيع أولى ، لأن الحدود لا تتم بدلالة الالتزام ، ومن ثم جعل الشارح قواه : « كاستقم » تنميماً للحد .

(٢) وعند حديثه على إعراب الأسماء الستة قال في الكافية :

ذوالمعرب ارفعه بواو والألف	لنصبه ، وجره باليا عرف
كذا فم إن دون ميم وصل	بغير يا النفس ، مضافاً قبلاً
وهكذا أب أخ حم هن	أو أجره كاليد فهو أحسن
وفي أب وتالييه ينـ	وقصرها من نقصهن أشهر

وقال في الألفية :

وارفع بواو وانصبين بالألف	واجرر بياء مامن الأسما أصف
من ذاك « ذو » إن صحبة أبانا	والقم حيث الميم منه بانا
أب أخ حم كذاك وهن	والنقص في هذا الأخير أحسن
وفي أب وتالييه ينـ	وقصرها من نقصهن أشهر

ونلاحظ التشابه التام بين البيتين الأخيرين من الكافية والألفية .

قال الأشموني : وحاصل ما ذكره أن في أب وأخ وحم ثلاث لغات ، أشهرها الإعراب

(١) هذه الزيادات بالجزء الأول من منهج السالك بالصفحات : ٨ ، ٣٥ ، ٣٩ ، ٥٦ ، ١٤١ ،

١٥٠ ، ١٥٧ ، ١٦١ ، ١٩٠ ، ٢٣٠ ، ٢٧٧ ، ٢٨٧ ، ٣٢٤ ، ٣٤٩ .

وبالجزء الثاني بالصفحات : ٦ ، ٢٥ ، ٣٠ ، ٤٣ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٧ ، ٧٥ ، ٨٢ ، ٨٤ ،

٨٥ ، ٩٤ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣٨ ، ١٤٨ ، ١٥٦ ،

١٥٨ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ٢٤١ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٧٥ ، ٢٩٤ ، ٣٤١ ، ٣٥٤ ، ٣٦٧ ، ٣٧٢ ، ٤٣٤ ،

٤٥٦ ، ٤٦٢ ، ٥٠١ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٨ ، ٥٣٦ ، ٥٣٩ .

(٢) منهج السالك ج ١ ص ٨ .

(٣) ص ٣ من التسهيل .

بالأحرف الثلاثة ، والثانية أن تكون بالألف مطلقاً ، والثالثة أن تحذف منها الأحرف الثلاثة وهذا نادر ، وأن في هن لغتين : النقص وهو الأشهر ، والإتمام وهو قليل ، ثم قال : وزاد في التسهيل في أب التشديد ، فيكون فيه أربع لغات ، وفي أخ التشديد وأخو بإسكان الخاء ، فيكون فيه خمس لغات ، وفي حم حمو كقرو ، وحم ء كقرء ، وحمأ كخطأ ، فيكون فيه ست لغات (١) . أ. هـ .

وفات الأشموني لغة ثالثة في هن هي تشديد نونه . وعبارة التسهيل : وتنوب الواو عن الضمة ، والألف عن الفتحة ، والياء عن الكسرة فيما أضيف إلى غير ياء المتكلم من أب وأخ وحم مماثل قروا وقرءا وخطأ ، وفم بلا ميم ، وفي ذى بمعنى صاحب ، والتزام نقص هن أعرف من إلحاقه بن ، وقد تشدد نونه وخاء أخ وباء أب ، وقد يقال أخو ، وقد يقصر حم ، وهما ، أو يلزمها النقص كيد ودم ، وربما قصيرا أو ضعف دم (٢) .

وقد يثلث فاء فم منقوصاً أو مقصوراً أو يضعف مفتوح الفاء أو مضمومها أو يتبع فاؤه حرف لإعرابه في الحركات كما فعل بقاء مرء وعيني امرئ وابنم ، ونحوهما فوك وأخواته على الأصح ، وربما قيل فا دون إضافة صريحة نصباً ، ولا يخص بالضرورة نحو : « يصبح ظمآن وفي البحر فمه » خلافاً لأبي على (٣) .

(٣) وعند حديثه عن المضممر قال في الألفية :

وكل مضممر له البناء يجب ولفظ ما جر كلفظ ما نصب

قال الأشموني (٤) : هذا باتفاق النحاة ، واختلف في سبب بنائه ، فقليل مشابهته الحرف في المعنى لأن كل مضممر مضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة ، وهي من معاني الحروف . وذكر في التسهيل لبنائها أربعة أسباب :

الأول : مشابهة الحرف في الوضع ، لأن أكثرها على حرف أو حرفين وحمل الباقي على الأكثر .

والثاني : مشابهته في الافتقار ، لأن المضممر لا تتم دلالته على مسماه إلا بضميمة من مشاهدة أو غيرها .

الثالث : مشابهته له في الجمود ، فلا يتصرف في لفظه بوجه من الوجوه حتى بالتصغير ولا بأن يوصف أو يوصف به .

الرابع : الاستغناء عن الإعراب باختلاف صيغه لاختلاف المعاني .

ونص التسهيل : « وبني المضممر لشبهه بالحرف وضعاً وافتقاراً وجموداً أو للاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعاني » (٥) .

(١) ج ١ ص ٣٥ من منهج السالك .

(٢) ص ٨ ، ٩ من التسهيل .

(٣) ص ٩ من التسهيل .

(٤) ج ١ ص ٥٦ من منهج السالك .

(٥) ص ٢٩ من التسهيل .

(٤) وفى حديثه على إن وأخواتها يقول فى الألفية :

لأن أن ليت لكن لعل — كأن عكس ما لكان من عمل

ولم يذكر معانى هذه الحروف ، قال الأشمونى (١) :

ومعنى لعل الترجى فى المحبوب نحو : « لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً » ، والإشفاق فى المكروه :
نحو : « فلعلك تارك بعض ما يوحى إليك وضائق به صدرك » ، وقد اقتصر على هذين فى شرح
الكافية ، وزاد فى التسهيل أنها تكون للتعليل نحو : « لعله يتذكر أو يخشى » ، والاستفهام نحو :
« وما يدريك لعله يزكى » .

وتابع فى الأول الانخض ، وفى الثانى الكوفين .

وعبارته فى التسهيل : « إن للتوكيد ، ولكن للاستدراك ، وكأن للتشبيه والتحقيق أيضاً على
رأى ، وليت للتمنى ، ولعل للترجى وللإشفاق والتعليل والاستفهام » (٢) .

(٥) وفى حديثه عن الحال قال فى الألفية :

ولم ينكر غالباً ذو الحال إن لم يتأخر أو يخصص أو بين

من بعد نى أو مضاهيه كلا بيع امرؤ على امرئ مستسهلاً

قال الأشمونى (٣) : واحترز بقوله غالباً مما ورد فيه صاحب الحال نكرة من غير مسوغ
كقولهم : مررت بماء قعدة رجل ، وقولهم : عليه مائة بيضا ، وأجاز سيبويه : فيها رجل قائما ،
وفى الحديث : « وصلى وراءه رجال قياماً » . وذلك قليل .

وزاد فى التسهيل من المسوغات ثلاثة :

أحدها : أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو نحو : « أو كالذى مر على قرية وهى خاوية
على عروشها » لأن الواو ترفع توهم النعتية .

ثانيها : أن يكون الوصف بها على خلاف الأصل نحو : هذا خاتم حديدأ .

ثالثها : أن تشارك النكرة مع معرفة فى الحال نحو : هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين .

وعبارة التسهيل : « لا يكون صاحب الحال فى الغالب نكرة ما لم يخص ، أو يسبقه نى أو
شبهه ، أو تتقدم الحال ، أو تكن جملة مقرونة بالواو ، أو يكن الوصف به على خلاف الأصل ،
أو يشاركه فيه معرفة » (٤) .

(٦) وعند ذكر حروف النداء قال فى الألفية :

وللمنادى الناء أو كالناء « يا » وأى و « آ » كذا أيا ثم هيا

والهمز للدانى و « وا » لمن ندب أو يا ، وغير « وا » لدنى اللبس اجتنب

(١) ج ١ ص ١٥٧ من منهج السالك .

(٢) ص ٦١ من التسهيل .

(٣) ج ١ ص ٢٧٧ من منهج السالك .

(٤) ص ١٠٩ من التسهيل .

فحروف النداء على هذا سبعة ، قال الأشموني (١) :

من حروف نداء البعيد آى بعد الهمزة وسكون الياء ، وقد عدها فى التسهيل ، فجملة الحروف ثمانية .

وعبارة التسهيل (٢) : وجعلهم كعوض منه — أى من أنادى — لازم الإضمار فى القرب همزة ، وفى البعد حقيقة أو حكما يا أو أيا أو هيا أو آ أو أى أو آى ثم عد بعد ذلك يا أو والندبة .

(٧) وفى نصب المضارع بعد حتى ، قال فى الألفية :

وبعد حتى هكذا إضمار أن حتم كجحد حتى تسر ذا حزن

قال الأشموني (٣) : والغالب فى حتى حينئذ أن تكون للغاية نحو : « لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى » . وعلامتها أن يصلح فى موضعها إلى ، وقد تكون للتعليل ، وعلامتها أن يصلح فى موضعها كى ، وزاد فى التسهيل أن تكون بمعنى إلا أن كقوله :

ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل

وهذا المعنى على غرابته ظاهر من قول سيبويه فى تفسير قولهم : والله لا أفعل إلا تفعل . المعنى حتى أن تفعل . وصرح به ابن هشام الخضراوى .

وعبارة التسهيل (٤) : ينصب الفعل بأن لازمة الإضمار بعد اللام المؤكدة لنى فى خبر كان ماضية لفظا أو معنى ، وبعد حتى المرادة لإلى أو كى الجارة ، أو إلا أن ... » .

(٨) وعند الحديث عن لو الشرطية وقوله فى الألفية :

لو حرف شرط فى مضى ويقبل إيلاؤها مستقبلا لكن قبل

وهى فى الاختصاص بالفعل كأن لكن لو أن بها قد تقترن

قال الأشموني (٥) : اعلم أن لو تأتى على خمسة أقسام :

الأول : أن تكون للعرض نحو : لو تنزل عندنا فتصيب خيرا . ذكره فى التسهيل .

الثانى : أن تكون للتقليل نحو : تصدقوا ولو بظلف محرق . ذكره ابن هشام اللخمي وغيره .

الثالث : أن تكون للتمنى نحو : لو تأتينا فتحدثنا . قيل ومنه : « لو أن لنا كرة فنكون من

المؤمنين » ولهذا نصب فنكون فى جوابها .

قال الأشموني : واختلف فى لو هذه ، فقال ابن الصائغ وابن هشام الخضراوى هى قسم برأسها لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط ، لكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب ليت . وقال

بعضهم : هى لو الشرطية أشربت معنى التمنى ، بدليل أنهم جمعوا لها بين جوابين ، جواب منصوب

بعد الفاء ، وجواب باللام كقوله :

(١) ج ٢ ص ١٢١ من منهج السالك .

(٢) ص ١٧٩ من التسهيل .

(٣) ج ٢ ص ٢٤١ من منهج السالك .

(٤) ص ٢٣٠ من التسهيل .

(٥) ص ٢٧٥ من منهج السالك ج ٢ .

فلو نبش المقابر عن كليب فيخبر بالذنائب أى زير
بيوم الشعثمين لقرعيناً وكيف لقساء من تحت القبور

وقال المصنف : هي لو المصدرية أغنت عن فعل التتى وقال في التسهيل بعد ذكره
لومصدرية من الموصولات الحرفية : وتغنى عن التتى فينصب بعدها الفعل مقروناً بالفاء (١) ، وقال
في شرحه : أشرت إلى نحو قول الشاعر :

سرينا إليهم في جموع كأنها جبال شرورى لو تعان فتنهدا

قال : فلك في تنهدا أن تقول نصب لأنه جواب تمن إنشائي كجواب ليت لأن الأصل : وددنا
لو تعان ، فحذف فعل التتى لدلالة لو عليه ، فأشبهت ليت في الإشعار بمعنى التتى دون لفظه ،
فكان لها جواب كجواب ليت ، وهذا عندى هو المختار .

ونص على أن لو في قوله تعالى : « لو أن لناكرة فنكون من المؤمنين » مصدرية . واعتذر
عن الجمع بينها وبين أن المصدرية بوجهين : أحدهما أن التقدير لو ثبت أن لناكرة ، والآخر أن
تكون من باب التوكيد (٢) .

(٩) وفي حديثه عن جموع الكثرة قال في الألفية :

وفعل لاسم رباعى بمـد قد زيد قبل لام إعلالا فقد
مالم يضاعف في الأعم ذوالألف وفعل جمعا لفعلة عرف
ونحو كبرى ، وفعلة فعـل وقد يجيء جمعه على فعل

قال الأشمونى في تنبيهاته : أخلّ النظم باشتراط الاسمية في فعلة ، وهو شرط كما عرفت ،
وأما اشتراط كون فعلى أنثى الأفعل فأعطاه بالمثال :

واقصر هنا - أى في الألفية - وفي الكافية على هذين النوعين . وقال في شرحها بعد ذكرهما :
وشذ فيما سوى ذلك . وزاد في التسهيل نوعاً ثالثاً وهو فعلة اسمها نحو : جمعة وجمع (٣) .

(١٠) وفي حديثه عن الوقف قال في الألفية :

وما في الاستفهام إن جرت حذف ألفها وأولها الها إن تقف

قال الأشمونى في تنبيهاته (٤) : أهمل المصنف من شروط حذف ألفها ألا تركب مع ذا ،
فإن ركبت معه لم تحذف الألف نحو : على ماذا تلوموننى ؟
وقد أشار إليه في التسهيل ونقله المرادى .

(١١) وفي الإبدال يقول في الألفية :

أحرف الإبدال هدأت موطيا فأبدل الهمزة من واوويا
آخرأ لئسر ألف زيد وفي فاعل ما أعل عينا ذا اقتنى

(١) ص ٣٨ من التسهيل . باب الموصول .

(٢) ج ٢ ص ٢٧٥ وما بعدها من منهج السالك .

(٣) ج ٢ ص ٣٥٤ من منهج السالك .

(٤) ج ٢ ص ٤٣٤ من منهج السالك .

قال الأشموني (١) : هذا الإبدال جاز فيما كان على فاعل وفاعلة ولم يكن اسم فاعل كقولهم جائز وهو البستان قال :

صعدة ثابتة في جائز أينما الريح تملها تمل

وكقولهم : جائزة ، وهي خشبة تجعل في وسط السقف .

وكلام الناظم هنا - أى في الألفية - وفي الكافية لا يشمل ذلك ، وقد نبه عليه في التسهيل .

(١٢) وفي التصحيح قال في الألفية :

ومفعّل صحح كالمفعّال وألف الإفعال واستفعال

أزل لذا الإعلال والتأزم عوض وحذفها بالنقل ربما عرض

قال الأشموني : قد ورد تصحيح أفعال واستفعال وفروعهما في ألفاظ منها : أعول إعوالا ، وأغيمت السماء إغياماً ، واستحوذ استحوذاً ، واستغفل الصبي استغيفاً ، وهذا عند النحاة شاذ يحفظ ولا يقاس عليه .

وأذهب بو زيد إلى أن ذلك لغة قوم يقاس عليها ، وحكى الجوهري عنه أنه حكى عن العرب أفعّل وقام واستفعل تصحيحاً مطرداً في الباب كله . وقال الجوهري في موضع آخر : تصحيح هذه الأشياء لغة فصيحة .

قال الأشموني : وذهب في التسهيل إلى موضع ثالث وهو أن التصحيح مطرد فيما أهمل ثلاثيه ، وأراد بذلك نحو : استنوق الجمل استنواقا ، واستتست الشاة استتتاساً - أى صار الجمل ناقة ، وصارت الشاة تيساً . وهذا مثل لمن يخلط حديثه (٢) .

هذه أمثلة من الزيادات التي وردت بالتسهيل ، وهي تدل أول ما تدل على أن للنظم قيوده التي قد تضطر الناظم إلى التقصير في التعبير والاكتفاء بالإجمال عن التفصيل ، ولكنها تدل أيضاً على أن ابن مالك كان يحاول في التسهيل استكمال ما فاتته في الكافية والألفية ليحقق ما أراد من : تسهيل الفوائد ، وتكميل المقاصد ، كما سبق القول .

وننتقل إلى جانب آخر من جوانب الموازنة الموضوعية ، لعله أهم هذه الجوانب ، وهو جانب الخلافات التي وقعت بين الكافية والألفية والتسهيل . وهذه الخلافات يمكن حصرها في نوعين ثالث لهما : نوع خاص بالتقول ونسبة الآراء إلى غير أصحابها ، ونوع خاص باختلاف الرأي عند ابن مالك في بعض الأحكام والقواعد النحوية والصرفية .

والنوع الأول لم يعرض لي في أكثر من بضعة مواضع أهمها :

(١) في بحث إعمال اسم الفاعل يقول في الألفية :

كفعله اسم فاعل في العمل إن كان عن مضيه بمعزل

وولى استفهماً أو حرف ندا أو نفيّاً أو جا صفة أو مسنداً

(١) ج ٢ ص ٥٠١ من منهج السالك .

(٢) ج ٢ ص ٥٣٩ من منهج السالك .

وُفي تنبيهات الأشموني : من شروط إعمال اسم الفاعل المجرد أيضاً ألا يكون مصغراً ولا موصوفاً ، خلافاً للكسائي فيهما ، لأنهما يختصان بالاسم فيبعدان الوصف عن الفعلية ، ولا حجة له على إعمال الموصوف في قوله :

إذا فاقد خطباء فرخين رجعت ذكرت سليمان في الخليط المزابل .

إذ أن فرخين قد نصب بفعل مضمر يفسره فاقد ، والتقدير : فقدت فرخين ، لأن « فاقد » ليس جارياً على فعله في التأنيث ، فلا يعمل (١) . قال في شرح التسهيل : ووافق بعض أصحابنا الكسائي في إعمال الموصوف قبل الصفة ، لأن ضعفه يحصل بعدها لا قبلها ، ونقل غيره أن مذهب البصريين والقراء هو هذا التفصيل ، وأن مذهب الكسائي وباقي الكوفيين إجازة ذلك مطلقاً . والذي في التسهيل : « يعمل اسم الفاعل غير المصغر والموصوف ، خلافاً للكسائي » . وفي شرح التسهيل لابن عقيل عند تعليقه على الخلاف قال : في المسألتين ، وبقوله أخذ أبو جعفر النحاس في المصغر ، وباقي الكوفيين في المسألتين ، إلا القراء ، فإن مذهبه كمذهب البصريين ، وهو أن المصغر لا يعمل . وقول ابن مالك : ووافق بعض أصحابنا الكسائي ليس معناه أن البصريين جميعاً وافقوا الكسائي ، وقد نص هو على خلافه مع الكسائي في التسهيل ، ويجوز أنه يقصد ببعض أصحابنا أبا جعفر النحاس على ما حققه ابن عقيل ، فلا يكون في الأمر اختلاف بين ما قرره في التسهيل وشرحه ، وما قرره غيره من أن مذهب البصريين والقراء هو هذا التفصيل .

(٢) وعند قواه في إعمال اسم الفاعل أيضاً :

وإن يكن صلة ال في الماضي وغيره إعماله قد ارتضى

قال الأشموني : قال في شرح الكافية : بلا خلاف ، وتبعه ولده ، لكنه حكى الخلاف في التسهيل (٢) فقال : وليس نصب ما بعد المقرون بأل مخصوصاً بالماضي ، خلافاً للمازني ومن وافقه ، ولا على التشبيه بالمفعول به ، خلافاً للأخفش ، ولا بفعل مضمر ، خلافاً لقوم .

ونص التسهيل (٣) : وليس نصب ما بعد المقرون بأل مخصوصاً بالماضي ، خلافاً للرماني ومن وافقه ، ولا على التشبيه بالمفعول به ، خلافاً للأخفش ، ولا بفعل مضمر ، خلافاً لقوم .

ويتبين من النص أن الخلاف الأول مع الرماني لا المازني كما في منهج السالك ، فلعله سهو أو تحريف مطبعي ، وقد علق ابن عقيل على الخلاف بقوله : وقول ابن المصنف إن إعمال اسم الفاعل بأل ماضياً أو حاضراً أو مستقبلاً جائز مرضي عند جميع النحويين ، لا يخفى ما فيه بعد ما تقدم (٤) . فالخطأ على ذلك من ابن المصنف لامن المصنف .

(٣) ويقول في الألفية :

كذلك سبق خبر ما النافية فجاء بها مثولة لا تالية

قال الأشموني : أفهم كلامه أنه إذا كان النفي بغير ما يجوز التقديم نحو : قائماً لم يزل زيد ، وقاعداً لم يكن عمرو . قال في شرح الكافية : عند الجميع . واستدل له بقول الشاعر :

(١) منهج السالك ج ٢ ص ١٤ .

(٢) منهج السالك ج ٢ ص ١٤ .

(٣) ص ١٣٧ من التسهيل .

(٤) ورقة ١٥١/ من شرح التسهيل لابن عقيل (نسخة دار الكتب) .

ورج الثني للخبر ما إن رأيته على السن خيراً لا يزال يزيد
أى لا يزال يزيد على السن خيراً ، فقدم معمول الخبر وهو خيراً على الخبر وهو يزيد مع
الثني بلا ، وتقديم معمول يؤذن بجواز تقديم العامل غالباً ، لكنه حكى في التسهيل الخلاف
عن الفراء .

قال الأشموني : ومن شواهد الصريحة قوله :
مه عاذلى فهأتما لن أبرحها بمثل أو أحسن من شمس الضحى (١)
ونص التسهيل : وقد يقدم خبر زال وما بعدها منفية بغير ما ، ولا يطلق المنع ، خلافاً للفراء ،
ولا الجواز ، خلافاً لغيره من الكوفيين (٢) .

(٤) وقال السيوطي في همع الموامع (٣) وذكر مثله الأشموني (٤) :
وادعى ابن مالك في شرح التسهيل أنه لا خلاف في بناء المضارع مع نون الإناث ، وليس
كذلك ، فقد قال بإعرابه حينئذ جماعة منهم ابن درستويه والسهيلي وابن طلحة ، وعللوه بأنه
قد استحق الإعراب فلا يعدل إلا لعدم موجه ، وبقاء موجه دليل على بقاءه ، فهو مقدر في
الحرف الذى كان فيه ظاهراً ، ومنع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي ، ولم أجد هذا التصريح
لابن مالك بالتسهيل أو شرحه ، فلعله استنتاج من إطلاقه الحكم دون إشارة إلى الخلاف في شرحه
للتسهيل : « وقيل : إنما بينى المتصل بنون الإناث لتركيبه معها لأن الفعل والفاعل كالشئ الواحد
معنى وحكماً ، فإذا انضم إلى ذلك أن يكون مستحقاً للاتصال تأكد امتزاجه وجعله مع ما اتصل
به شيئاً واحداً » .

(٥) وفي حديثه عن إعراب أى قال في الألفية :

وأياها مصحوب أل بعد صفة يلزم بالرفع لدى ذى المعرفة
قال الأشموني في شرحه : والمراد إذا نوديت أى فهي نكرة مقصودة مبنية على الضم ، وتلزمها
ها التنبيه مفتوحة ، وقد تضم لتكون عوضاً عما فاتها من الإضافة ، وتؤنث لتأنيث صفتها نحو :
« يأتيتها النفس » ، ويلزم تابعها الرفع ، وأجاز المازني نصبه قياساً على صفة غيره من المناديات
المضمومة . قال الزجاج : لم يجز هذا المذهب أحد قبله ، ولا تابعه أحد بعده ، وعلة ذلك أن
المقصود بالتداء هو التابع ، وأى وصلة إلى ندائه .

قال الأشموني : وقد اضطرب كلام الناظم في النقل عن الزجاج فنقل في شرح التسهيل عنه
هذا الكلام ، ونسب إليه في شرح الكافية موافقة المازني ، وتبعه ولده ... وظاهر كلامه أنه صفة
مطلقاً ، وقيل : عطف بيان ، قال ابن السيد : وهو الظاهر ، وقيل : إن كان مشتقاً فهو نعت ،
وإن كان جامداً فهو عطف بيان ، وهذا أحسن (٥) .

(١) منج السالك ج ١ ص ١٣١ .

(٢) ص ٥٤ .

(٣) ج ١ ص ١٨ .

(٤) منج السالك ج ١ ص ٢٩ .

(٥) منج السالك ج ٢ ص ١٣١ .

ونص التسهيل في هذا الموضع من باب النداء : لا يباشر حرف النداء في السعة ذا الألف واللام غير المصدر بهما جملة مسمى بها أو اسم جنس مشبه به ، خلافاً للكوفيين في إجازة ذلك مطلقاً ، ويوصف بمصحبها الجنسي مرفوعاً ، أو بموصول مصدر بهما أو باسم إشارة « أى » مضمومة متاوة بها التنبيه ، وتؤنث لتأنيث صفتها ، وليست موصولة بالمرفوع خبراً لمبتدأ محذوف ، خلافاً للأخفش في أحد قوله ، ولا جائزاً نصب صفتها ، خلافاً للمازني (١) .

والخبر على هذه الصورة لا يحتم اضطراب النقل ، فقد يكون للمازني أول الزجاج قولان ، وقد يكون الزجاج موافقاً للمازني على الرغم من تعليقه على مذهبه .

هذه أهم المواضع التي بدا فيها الاضطراب في النقل ونسبة الآراء إلى غير أصحابها عند ابن مالك ، وبعض هذه المواضع يمكن مناقشته ونبي مأخذ الاضطراب عنه كما سبق ، وما لا يمكن رده من هذه المآخذ يحمل على السهو أو الخطأ الذي لا يسلم منهما إنسان ، حتى قيل : كل ابن آدم خطأ . وقال رسولنا الكريم في ما يناسب هذا : رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه .

وابن مالك إنسان مجتهد يجوز عليه ما يجوز على غيره من الخطأ والسهو ، ولا ضير في ذلك ، فقد اقتضت حكمة السنة السمعاء في هذا أن يكون للمجتهد إذا أخطأ أجر ، وإذا أصاب أجران . أما مواضع اختلاف الرأي بين الكافية والألفية والتسهيل فهي كثيرة ، ونكتفي بما يصور أهم هذه الخلافات على سبيل المثال لا الحصر ، فمن ذلك :

(١) عند قوله في الألفية :

في التكرات أعلمت كليس لا وقد تلى لات وإن ذا العملا

قال الأشموني : ذكر ابن الشجري أنها أعلمت في معرفة .

وأنشد للناطقة الجعدى :

وحلت سواد القلب لا أنا باغياً سواها ولا عن حبها متراخياً

قال الأشموني : وتردد رأى الناظم في هذا البيت ، فأجاز في شرح التسهيل القياس عليه ، وتأوله في شرح الكافية فقال : ويمكن عندي أن يجعل أنا مرفوع فعل مضمّر ناصب باغياً على الحال ، تقديره : لا أرى باغياً ، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل . ويجوز أن يجعل أنا مبتدأ والفعل المقدر بعده خبراً ناصباً باغياً على الحال ، ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه ، ونظائره كثيرة منها ، قولهم : حكّمك مسمطاً ، أى حكّمك لك مسمطاً أى مثبّتاً ، فجعل مسمطاً ، وهو حال مغنياً عن عامله مع كونه غير فعل ، فأن يعامل باغياً بذلك وعامله فعل أحق وأولى (٢) .

(٢) وعند قوله في الألفية :

وأعمل المهمل في ضمير ما تنازعاها والتزم ما التزما

كيعحسنان ويسىء ابنساكا وقد بغى واعتديا عبداكا

(١) ص ١٨١ .

(٢) منهج السالك ج ١ ص ١٤٤ .

وبقية نص الألفية :

ولا تجيء مع أول قد أهمل بمضمر لغير رفع أهـلا

أى ولا تجيء مع عامل أول قد أهمل بمضمر مؤهل لغير رفع .

بل حذفه الزم إن يكن غير خبر وأخرنه إن يكن هو الخبر

قال الأشموني (١) : كلامه هنا — أى فى الألفية . مخالف للتسهيل من وجهين : الأول جزمه بحذف الفضلة من الأول المهمل ، والثانى جزمه بتأخير الخبر ، ولم يجزم بهما فى التسهيل ، بل أجاز التقديم .

ونص التسهيل : إذا تعلق عاملان من الفعل وشبهه متفقان لغير توكيد ، أو مختلفان ، بما تأخر غير سببى مرفوع ، عمل فيه أحدهما لا كلاهما ، خلافاً للقراء فى نحو : قام وقعد زيد . والأحق بالعمل الأقرب لا الأسبق ، خلافاً للكوفيين ، ويعمل الملقى فى ضمير المتنازع مطابقاً له غالباً ، فإن أدت مطابقتها إلى مخالفة خبر ونحو عنه فالإظهار . ويجوز حذف المضمر غير المرفوع ما لم يمنع مانع ، ولا يلزم حذفه أو تأخيره معمولاً للأول ، خلافاً لأكثرهم (٢) ...

(٣) وعند قوله فى الألفية :

وكخلا حاشا ولا فصحب ما وقيل حاش وحشا فاحفظهما

قال الأشموني : وهل هاتان اللغتان فى حاشا الاستثنائية أو التزيهية ؟ الأول ظاهر كلامه هنا وفى الكافية وشرحها ، والثانى ظاهر كلامه فى التسهيل ، وهو الأقرب (٣) .

ونص التسهيل (٤) : يستثنى بحاشا وعدا وخلا فيجرون المستثنى أحرفاً ، وينصبه أفعالا ، ويتعين الثانى لخلا وعدا بعدما ، عند غير الجرمى ، والتزم سببويه فعلية عدا وحرفية حاشا . وإن وليها مجرور باللام لم تتعين فعليتها ، خلافاً للمبرد ، بل اسميتها لجواز تنوينها — وقال فى شرح التسهيل من هذا الموضع : الصحيح أنها اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلا من الفعل ، فمن قال : حاشا لله ، فكأنه قال : تزيهاً لله ، وهى حاشا الاسمىة الشبيهة بحاشا الحرفية ، ويؤيده قراءة حاشا لله بالتنوين ، وهو مثل : رعيًا لزيد ، وقراءة : « حاشا الله » بالإضافة ، مثل : سبحان الله ، وكثر فيها حاش ، وقل : حشا وحاشا ، وربما قيل : ما حاشا .

(٤) وعند قوله فى الألفية عن الحال :

وكونه منتقلا مشتقا يغلب لكن ليس مستحقا

ويكثر الجمود فى شعر وفى مبدى تأول بلا تكلف

قال الأشموني فى تنبيهاته : تقع الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق فى ست مسائل : أن تكون

(١) منجى السالك ج ١ ص ٢٣٤ .

(٢) التسهيل ص ٨٦ .

(٣) منجى السالك ج ١ ص ٢٦٩ .

(٤) التسهيل ص ١٠٥ .

موصوفة نحو : « قرآنا عربيا » ، « فتمثل لها بشراً سوياً » ، وتسمى حالا موصوفة ، أو دالة على على عدد نحو : « فتم ميقات ربه أربعين ليلة » ، أو طور واقع فيه تفضيل نحو : هذا بשרاً أطيب منه رطباً ، أو تكون نوعاً لصاحبها نحو : هذا مالك ذهباً ، أو فرعاً له نحو : هذا حديدك خاتماً ، « وتحتون الجبال بيوتاً » أو أصلاً له نحو : هذا خاتمك حديداً ، و « أسجد لمن خلقت طيناً » .

قال الأشموني : وجعل الشارح - أي ابن النازم - هذا كله من المؤول بالمشتق ، وهو ظاهر كلام والده في شرح الكافية ، وفيه تكلف (١) .

ولم يشر الأشموني هنا إلى ما جاء بالتسهيل في هذا الموضع حيث قال : واشتقاقه وانتقاله غالبان لا لازمان ، ويغني عن اشتقاقه وصفه أو تقدير مضاف قبله ، أو دلالة على مفاعلة أو سعر أو ترتيب أو أصالة أو تفريع أو تنويع أو طور واقع فيه تفضيل (٢) . فقد عدل عن التكلف والتأويل إلى هذا الرأي الأخير بالتسهيل .

(٥) وعند قوله في ما المتصلة بنعم وبئس :

وما ميمز وقيل فاعل في نحو : نعم ما يقول الفاضل

قال الأشموني : ظاهر عبارته هنا يشير إلى ترجيح القول الذي بدأ به ، وهو أن « ما » ميمز ، وكذا عبارته في الكافية ، وذهب في التسهيل إلى أنها معرفة تامة وأنها الفاعل ، ونقله عن سيبويه والكسائي (٣) .

ونص التسهيل : فاعل نعم وبئس في الغالب ظاهر معرف بالألف واللام ، أو مضاف إلى المعرف بهما مباشراً أو بواسطة . وقد يقوم مقام ذى الألف واللام « ما » معرفة تامة ، وفاقاً لسيبويه والكسائي ، لا موصولة ، خلافاً للفراء والفارسي ، وليست بنكرة مميزة ، خلافاً للزنجشري والفارسي في أحد قوليه (٤) .

(٦) وعند حديثه عن الترقيم في الألفية قال :

وإن نويت بعد حذف ما حذف فالباقى استعمل بما فيه ألف

قال الأشموني : وتسمى هذه لغة من ينوي ، ولغة من ينتظر ... ثم قال في شرحه : ما حذف لأجل واو الجمع كما إذا سمي بنحو : قاضون ومصطفون من جموع معتل اللام ، فإنه يقال في ترخيجه : يا قاضي ويا مصطفي ، برد الياء في الأول ، والألف في الثاني ، لزوال سبب الحذف . هذا مذهب الأكثرين وعليه مشي في الكافية وشرحها ، لكنه اختار في التسهيل عدم الرد (٥) .

ونص التسهيل : تقدير ثبوت المحذوف للترقيم أعرف من تقدير التمام بدونه ، فلا يغير على

(١) منهج السالك ج ١ ص ٢٧٣ .

(٢) التسهيل ص ١٠٨ .

(٣) منهج السالك ج ٢ ص ٥٣ .

(٤) التسهيل ص ١٢٦ .

(٥) منهج السالك ج ٢ ص ١٥٤ .

الأعراف ما بقى إلا بتحريك آخر تلا ألفاً وكان مدغماً في المحذوف بفتحة إن كان أصلى السكون ،
وإلا فبالحركة التى كانت له ، خلافاً لأكثرهم فى رد ما حذف لأجل واو الجمع (١) .

(٧) وعند الحديث عن الجوازم قال الأشمونى : لم يذكر هنا - أى فى الألفية - من الجوازم
إذا وكيف ولو ، أما إذا فالمشهور أنه لا يجزم بها إلا فى الشعر ، لا فى قليل من الكلام ، ولا فى
الكلام إذا زيد بعدها ما ، خلافاً لزاعم ذلك . وقد صرح بذلك فى الكافية فقال :

وشاع جزم بإذا حملاً على متى ، وإذا فى النثر لن يستعملا

وقال فى شرحها : وشاع فى الشعر الجزم بإذا حملاً على متى . فمن ذلك إنشاد سيويه :

ترفع لى خندف والله يرفع لى ناراً إذا خمدت نيرانهم تتمد

وكإنشاد الفراء :

استغن ما أغناك ربك بالغنى وإذا تصبك خصاصة فتحمل

لكن ظاهر كلامه فى التسهيل جواز ذلك فى النثر على قلة (٢) ، وهو ما يصرح به فى التوضيح
بقوله : هو فى النثر نادر ، وفى الشعر كثير (٣) .

ونص التسهيل : قد يجزم بإذا الاستقبالية حملاً على متى ، وتهمل متى حملاً على إذا (٤)....
وتعبير الكافية يمكن توجيهه على أن هذا الحمل لا يستعمل فى النثر استعماله الشائع فى الشعر ، فلا خلاف.
(٨) وقال الأشمونى : وأما « لو » فذهب قوم منهم ابن الشجرى إلى أنها يجزم بها فى
الشعر ، وعليه مشى المصنف فى التوضيح ، ورد ذلك فى الكافية فقال :

وجوز الجزم بها فى الشعر ذو حجة ضعفها من يدرى

وتأول فى شرحها قول الشاعر : لو يشأ طار بها ذو ميعه ...

وقوله :

تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت إحدى نساء بنى ذهل بن شيبانا

ووقع له فى التسهيل كلامان ، أحدهما يقتضى المنع مطلقاً ، والثانى ظاهره موافقة ابن الشجرى.

والذى فى التسهيل : وقد تهمل « إن » حملاً على « لو » ، والأصح امتناع حمل « لو »
على « إن » .

ثم قال بعد ذلك : لو حرف شرط يقتضى امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه ، واستعمالها فى المضى
غالباً ، فلذا لم يجزم بها إلا اضطراراً ، وزعم اطراد ذلك على لغة (٥) . فليس فى التسهيل كلامان
كما زعم الأشمونى ، فقله الأول : والأصح امتناع حمل « لو » على « إن » ، يعنى أن حملها

(١) التسهيل ص ١٨٩ .

(٢) منهج السالك ج ٢ ص ٢٦٣ .

(٣) شواهد التوضيح ص ١٨ .

(٤) التسهيل ص ٢٣٧ .

(٥) التسهيل ص ٢٤٠ .

على إن صحيح ، وترك ذلك أصح ، ولذا جاء في كلامه الثاني جواز الجزم بها اضطراباً ، وزعم
اطراد ذلك على لغة ، كما جاء في شواهد التوضيح : ومن الجزم « بلو » حملاً « على » إن « قول
الشاعر :

لو تعذ حين فر قومك بى كنت فى الأمن فى أعز مكان
وقول الآخر :

لو يشأ طار بها ذو ميعه لاحق الآطال نهد ذو خصل (١)
(٩) وعند قوله فى الألفية :

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما أخرت فهو ملتزم (٢)
وإن تواليا وقبل ذو خبر فالشرط رجح مطلقاً بلا حذر
وربما رجح بعد قسم شرط بلاذى خبر مقدم

وخلاصة هذه الأحكام أنه إذا اجتمع شرط وقسم حذف جواب المتأخر منهما لدلالة جواب
الأول عليه ، فإن تقدم عيهما ذو خبر - أى ما يطلب خبراً من مبتدأ أو اسم كان ونحوه - رجح
الشرط مطلقاً ، تقدم أو تأخر ، فيجاب الشرط ، ويحذف جواب القسم ، وجاء فى القليل ترجيح
الشرط على القسم عند اجتماعهما وتقدم القسم ، وإن لم يتقدم ذو خبر ، كقول الشاعر :

لئن منيت بنا عن غب معركة لا تلفنا عن دماء القوم نتفل

وقول الآخر

لئن كان ما حدثه اليوم صادقاً أصم فى نهار القيظ للشمس بادياً

قال الأشموني : وذلك ما ذهب إليه القراء ، ومنع الجمهور ذلك ، وتأولوا ما ورد على جعل
اللام زائدة (٣) .

وقال الأشموني : وأما الشرط الامتناعى نحو لو ولولا فإنه يتعين الاستغناء بجوابه ، تقدم
القسم أو تأخر (٤) كقوله :

فأقسم لو أئدى الندى سواده لما مسحت تلك المسالات عامر

وقوله : والله لولا الله ما اهتدينا ...

نص على ذلك فى الكافية والتسهيل وهو الصحيح . وذهب ابن عصفور إلى أن الجواب فى ذلك
للقسم لتقدمه ولزوم كونه ماضياً ، لأنه مغن عن جواب لو ولولا ، وجوابهما لا يكون إلا ماضياً ،
وهو ما يفهم من قوله : فالشرط رجح ، فالترجيح لا يمنع الاستغناء بجواب القسم كما ذهب
إليه ابن عصفور .

قال الأشموني : « لكن نص فى الكافية والتسهيل على أن ذلك على سبيل التحتم وليس فى كلام
سيبويه ما يدل على التحتم » .

ثم قال الأشموني : « وقوله فى باب القسم فى التسهيل : وتصدر - يعنى جملة الجواب فى

(٢) منهج السالك ج ٢ ص ٢٧٢ وما بعدها .

(١) شواهد التوضيح ص ١٩ .

(٤) منهج السالك ج ٢ ص ٢٧٢ وما بعدها .

(٣) منهج السالك ج ٢ ص ٢٧٤ .

الشرط الامتناعي — بلو أولولا يقتضى أن لو ولولا وما دخلنا عليه جواب القسم ، وكلامه في الفصل الأول من باب عوامل الجزم يقتضى أن جواب القسم محذوف استغناء بجواب لو وأولا » .
ونص الكافية في هذا الموضع من باب القسم :

وبجواب سابق من شرط او يمين استغنوا وربما اكتفوا
بما لشرط وهو تال قسما ومطلقاً تغليب شرط حتما
في جملة قدم فيها ذو خبر نحو : الفتي والله إن يقصد يبر
وبجواب القسم اغن إن وصل بالفاء بعد الشرط حتما ذا فعل
وصاحب الأصول ذى الفا جعللا تقديرها كلفظها مؤولا
وبجواب لو ولولا استغنيا حتما إذا ما تلوا أو تليا

ونص التسهيل في هذا الموضع من باب عوامل الجزم :

« وإن توالى شرطان ، أو قسم وشرط ، استغنى بجواب سابقهما ، وثانى الشرطين لفظاً أولهما معنى في نحو : إن تب إن تذب ترحم .

« وربما استغنى بجواب الشرط عن جواب قسم سابق ، ويتعين ذلك إن تقدمهما ذو خبر ، أو كان حرف الشرط لو أو لولا » (١) .

وفي باب القسم : « المقسم عليه جملة مؤكدة بالقسم ، تصدر في الإثبات بلام مفتوحة أو أن مثقلة أو مخففة ، ولا يستغنى عنهما غالباً دون استطالة ، وتصدر في الشرط الامتناعي بلو أو لولا ...

« وإذا توالى قسم وأداة شرط غير امتناعي استغنى بجواب الأداة مطلقاً إن سبق ذو خبر ، وإلا فبجواب ما سبق منهما ، وقد يغنى حينئذ جواب الأداة مسبوقه بالقسم ، وقد يقرن القسم المؤخر بفاء فيغنى جوابه » (٢) .

(١٠) وفي حديثه عن العدد يقول في الألفية :

ثلاثة بالتاء قل للعشره في عد ما أحاده مذكره
في الضد جرد والمميز اجرر جمعاً بلفظ قلة في الأكثر

قال الأشموني : اعتبار التانيث في واحد المعدود ، إن كان اسماً بلفظه ، تقول : ثلاثة أشخاص ، تقصد نسوة ، وثلاث أعين ، قاصد رجال ، لأن لفظ شخص مذكر ولفظ عين مؤنث ، ما لم يتصل بالكلام ما يقوى المعنى ، أو يكثر فيه قصد المعنى ، فإن اتصل به ذلك جاز مراعاة المعنى . فالأول كقوله :

« ثلاث شخصوص : كاعبان ومعصر »

وقوله :

وإن كلاباً هذه عشر أبطن — وأنت برىء من قبائلها العشر

قال الأشموني : وجعل منه في شرح الكافية : « وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطاً أما »
وقال : فبذكر أمم ترجح حكم التأنيث . لكنه جعل أسباطاً في شرح التسهيل بدلا من اثنتي
عشرة ، وهو الوجه كما سيأتي (١) .

وقال في شرح قول الناظم بعد ذلك (٢) :

وميزوا مركبا بمثل ما ميز عشرون فسوينهما
نحو : «أحد عشر كوكبا» ، و «اثنتي عشرة عينا» ، وأما «وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطاً أما»
فأسباط بدل من اثنتي عشرة ، والتمييز محذوف ، أي اثنتي عشرة فرقة ، ولو كان أسباطاً تمييزاً
لذكر العددان وأفرد التمييز ، لأن السبط مذكر ، وزعم الناظم أنه تمييز ، وأن ذكر أمم رجح
حكم التأنيث .

(١١) وعند قوله في الألفية :

وَأَلَفَ التَّأْنِيثَ ذَاتَ قَصْرٍ وَذَاتَ مَدٍّ نَحْوَ أَثْنَى الْغُرِّ
والاشتجار في مباني الأولى يبيده وزن أربى والطول
وقال الأشموني : وأربى للداهية ... ، وجعل في التسهيل هذا الوزن - فعلى بضم الأول
وفتح الثاني - من المشترك بين المقصورة والممدودة ، وهو الصواب . ومنه مع الممدودة اسما :
خششاء للعظم الذي خلف الأذن ، وصفة : ناقة عشراء ، وامرأة نفساء ، وهو في الجمع كثير
نحو : كرماء وفضلاء وخلفاء (٣) .

(١٢) وعند قوله في الألفية عن جمع التكسير :

أَفْعَلَةٌ أَفْعَلٌ ثُمَّ فَعْلُهُ ثُمْتُ أَفْعَالٌ جَمُوعٌ قَلَّةٌ

قال الأشموني عند حديثه عن فلك ودلاص وهجان وشمال وعفتان : مذهب سيبويه
أنها جموع تكسير ، فيقدر زوال حركات المفرد وتبدلها بحركات مستقرة بالجمع ، ففلك في
المفرد كقفل ، وفي الجمع كبذن وهكذا في الباقي ، ودعاه إلى ذلك أنهم ثنوها فقالوا : فلكان
ودلاصان ، فاختلفت عن جنب الذي اشترك فيه الواحد وغيره حيث قالوا : هذا جنب ،
وهذان جنب ، وهؤلاء جنب ، فالفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجود
الثنائية وعدمها ، وعلى هذا مشى المصنف في شرح الكافية ، وخالفه في التسهيل فقال : والأصح
كونه - يعني باب فلك - اسم جمع مستغنياً عن تقدير التغيير (٤) .

وقال السيوطي في همع الموامع : «وذهب آخرون إلى أن باب فلك ونحوه أسماء جمع ،
وأنة لا تغيير فيها مقدراً ، فيكون إذ ذاك من قبيل المشترك بين المفرد والجمع ، ولا يمتنع ذلك ...
وهذا الرأي صححه ابن مالك في التسهيل (٥)» .

هذه أهم الخلافات التي عرضت لي بين الكافية والألفية والتسهيل ، وهي خلافات يسيرة

(٢) ص ٣٠١ من نفس المصدر .

(٤) منجج السالك ج ٢ ص ٣٤٤ .

(١) منجج السالك ج ٢ ص ٢٩٧ .

(٣) منجج السالك ج ٢ ص ٣٢٤ .

(٥) همع الموامع ج ٢ ص ١٨٥ .

في جملتها إذا قيست بهذا الإنتاج الضخم الذي أفرغ الرجل فيه جهوده ليسجل لنا النحو مبسوطاً في الكافية ، ملخصاً في الألفية ، مركزاً في التسهيل ، وهذه الخلافات على كثرتها تدل أول ما تدل على سمة الاجتهاد الحق عند ابن مالك ، واستمرار نشاطه الاجتهادي طوال حياته ، فليس يعيب العالم المحقق أن يهتدى إلى صواب يخالف رأيه ، فيعدل عن هذا الرأي ، وإنما الذي يعيبه بحق هو أن يعرف الصواب ولا يأخذ به ، اعتزازاً برأيه ، ومكابرة بالباطل . والعدول عن بعض الآراء سمة أكثر علماء النحو المتقدمين الذين أخرجوا أكثر من مصنف واحد في هذا السبيل ، فكثيراً ما يصادفنا قول الشراح والمحققين : وهو مذهب المبرد أو المازني أو الزجاج أو الفارسي أو الزمخشري مثلاً ، في أحد قوليهِ ، وأغلب الظن أن سيويه إمام النحاة لو ألف غير الكتاب لما خلت آراؤه من هذه الظاهرة ، بل إننا نجد ظاهرة الاختلاف حتى في آراء سيويه في الكتاب ، إذ يرى بعض المحققين لأقواله ظاهراً وباطناً ، وقد يوحى ظاهر القول بخلاف ما يوحى به باطنه . فلا يضير ابن مالك اختلاف بعض آرائه بين الكافية والألفية والتسهيل ، بل هذا هو الوضع الذي يتمشى وطبيعة الأمور ، خصوصاً عند إمام مجتهد قضى حياته كلها بين القراءة والدراسة والتصنيف ، ومن الواضح أن أكثر الآراء التي عدل إليها في التسهيل أوجه وأصح من المعدول عنها ، وقد وصف الأشموني بعضها بأن الرأي أو الوجه ما يراه في التسهيل ، وبأنها الأصح أو الأقرب أو الأقل تكلفاً .

التسهيل بين كتب النحو :

بعد هذه الموازنة السريعة بين أهم كتب ابن مالك النحوية : الكافية والألفية والتسهيل ، أرى في غير مغالة أن التسهيل من أعظم كتب النحو أثراً ، وأدومها ذكراً ، منذ أخرجه ابن مالك إلى اليوم ، وها هي شروحه خير مؤيد لهذا الرأي ، فقد بقي التسهيل بجانب الألفية ، في جميع البيئات التي تعنى بدراسة العربية مرجعاً للنحاة ، ومقصداً للدارسين والباحثين ، فعلى هذين المصنفين قامت دراسات النحو ، ومنهما اقتبست أعظم المؤلفات النحوية بعد ابن مالك كالتذيل والتكميل ، وملخصه ارتشاف الضرب لأبي حيان ، وجمع الهوامع للسيوطي ، وكتب ابن عقيل وابن هشام والأزهري والأشموني والصبيان ومن خلفهم في دراسة النحو حتى يومنا هذا ، لا نكاد نجد كتاباً في النحو يخلو من التأثير بالألفية والتسهيل .

ولهذا كله أستطيع في غير تحرج أن أقرر أن التسهيل هو خير كتب ابن مالك النحوية ، بل إنه من أعظم الكتب الموضوعة في النحو ، إن لم يكن أعظمها جميعاً ، بعد كتاب سيويه ، وأرجو أن يتهيا للمهتمين بالدراسات اللغوية والنحوية الانتفاع بتسهيل ابن مالك ، كما تهيا لهم الانتفاع بألفيته ، بعد أن أخرجه وزارة الثقافة بإشراف المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ضمن مطبوعات «المكتبة العربية» على هذا النحو من التحقيق والتيسير .

والله الهادي إلى سواء السبيل ، وهو حسبنا ونعم الوكيل

محمد كامل بركات

الجيزة في ٢٧ من ربيع الأول ١٣٨٥ هـ

٢٦ من يوليو ١٩٦٥ م

- ١ - أولا : ابن مالك : حياته ومؤلفاته ومذهبه النحوى نسبه .
- ٢ - نسبه ومترل الطائيين بالآندلس . مسقط رأسه . مولده .
- ٣ - أسرته . دراسته وأساتذته بالآندلس :
- ٤ - ثابت بن خيار ، أبو على الشلوين . رحلة ابن مالك إلى الشرق وأثرها في حياته . الفتن والاضطرابات أيام نشأة ابن مالك .
- ٦ - مصر والشام عند مقدم ابن مالك .
- ٧ - الحركة الفكرية في مصر والشام في ذلك العصر . جولة ابن مالك ببلاد الشرق واستقراره بدمشق .
- ٨ - أثر الرحلة في ابن مالك .
- ٩ - دراساته وأساتذته بالشرق : العلم السخاوى .
- ١٠ - ابن صباح ، ومكرم ، وابن يعيش .
- ١١ - ابن عمرو . اشتغاله بالإمامة والتدريس .
- ١٢ - الظاهرية (السلطانية) .
- ١٣ - العادلية . قسم القراءات واللغة العربية . المشيخة الكبرى .
- ١٤ - أسرته بالشرق ووفاته . بدر الدين .
- ١٥ - تقي الدين الأسد . أخلاق ابن مالك وصفاته .
- ١٦ - وفاته وراثؤه .
- ١٧ - مؤلفاته :
- ١٨ - مؤلفاته النحوية :
- (١) الكافية الشافية .
- ١٩ - (٢) الوافية في شرح الكافية الشافية .
- ٢٠ - (٣) الخلاصة المشهورة بالألفية .
- ٢١ - (٤) التسهيل .
- (٥) شرح التسهيل .
- (٦) المؤصل في نظم المفصل :
- (٧) سبك المنظوم وفك المختوم .

- ٢١ - (٨) عمدة الحافظ وعدة اللافظ .
- ٢٢ - (٩) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ (شرح العمدة) .
- (١٠) إكمال العمدة .
- (١١) شرح إكمال العمدة .
- (١٢) شواهد التوضيح والتصحيح .
- ٢٣ - (١٣) المقدمة الأسدية .
- (١٤) شرح الجزولية .
- (١٥) نكته النحوية على مقدمة ابن الحاجب .
- ٢٤ - مؤلفاته اللغوية :
- (١٦) نظم الفرائد .
- ٢٦ - (١٧) مثلثات ابن مالك المسماة : إكمال الإعلام بمثلث الكلام .
- ٢٨ - (١٨) إكمال الإعلام بتثليث الكلام .
- ٢٩ - (١٩) ثلاثيات الأفعال .
- (٢٠) لامية الأفعال .
- ٣٠ - (٢١) شرح لامية الأفعال .
- ٣١ - (٢٢) تحفة المودود في المقصور والممدود .
- ٣٢ - (٢٣) شرح تحفة المودود .
- (٢٤) الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد .
- ٣٣ - (٢٥) الاعتماد في نظائر الظاء والضاد .
- ٣٤ - (٢٦) قصيدة أخرى في الظاء والضاد .
- (٢٧) أرجوزة أخرى في الظاء والضاد .
- (٢٨) النظم الأوجز في ما يهمز وما لا يهمز .
- (٢٩) الوفاق في الإبدال .
- (٣٠) كتاب الألفاظ المختلفة .
- (٣١) ذكر معاني أبنية الأسماء الموجودة في المفصل .
- (٣٢) فتاوى في العربية .
- ٣٥ - (٣٣) منظومة في ماورد من الأفعال بالواو والياء .

الموضوع	ص
٣٥ - (٣٤) كتيب صغير لبيان ما فيه لغات ثلاث فأكثر .	
٣٦ - مؤلفاته في الصرف :	
٣٧ - (٣٥) إيجاز التعريف في علم التصريف .	
٣٨ - (٣٦) شرح تصريف ابن مالك المأخوذ من كافيته .	
في القراءات :	
(٣٧) المالكية في القراءات .	
٣٩ - (٣٨) اللامية في القراءات .	
كتاب العروض وخطأ نسبته إليه ، وكتاب نظم الكفاية في اللغة .	
٤٠ - الفوائد والمقاصد .	
٤١ - شعره .	
٤٢ - نظم المصنفات .	
٤٣ - مذهبه النحوى :	
(١) التجديد في منهج التأليف .	
٤٤ - (٢) النظم العلمى .	
(٣) التيسير .	
٤٥ - (٤) المزج والاختيار .	
(٥) مزج النحو باللغة والتصريف .	
(٦) الشواهد عند ابن مالك .	
٤٦ - (٧) الاحتجاج بالحديث .	
٤٨ - (٨) الضرورة عند ابن مالك .	
٤٩ - (٩) الاصطلاحات عند ابن مالك .	
٥١ - (١٠) القياس عند ابن مالك .	
٥٥ - (١١) احترام السماع .	
(١٢) مذهبه في الإلحاق .	
٥٧ - (١٣) العامل عند ابن مالك .	
٥٩ - (١٤) العلة عند ابن مالك .	
٦١ - (١٥) الدقة في التعبير .	

مقدمة التسهيل

- ٦٤ - ثانيا : التسهيل وخصائصه :
- ٦٥ - موضوع الكتاب .
- ٦٦ - الخلافات والمذاهب في التسهيل .
- ٦٨ - نسبة الكتاب لابن مالك . نسخ التسهيل .
- ٦٩ - نسخ التحقيق : (١) النسخة (ص) .
- ٧٠ - (٢) النسخة . (ح) .
- (٣) النسخة (د) .
- ٧١ - (٤) النسخة (س) .
- ٧٢ - (٥) النسخة (م) .
- (٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩) نسخ الظاهرية : (ا ، ب ، ج ، هـ)
- ٧٣ - شروح التحقيق :
- (١) شرح تسهيل الفوائد لابن مالك وولده بدر الدين : (شم) .
- ٧٥ - (٢) المساعد على تسهيل الفوائد : (شع) .
- ٧٦ - (٣) تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد : (شد) .
- ٧٧ - (٤) الجامع بين التسهيل والخلاصة .
- (٥) شرح التكميل لخاتمة التسهيل .
- ٧٨ - شروح أخرى للتسهيل .
- ٧٩ - النسخة المحققة ومنهج التحقيق .
- ٨٠ - بين الكافية والألفية والتسهيل .
- ٨١ - الخلافات الشكلية .
- ٨٤ - الخلافات الموضوعية .
- ٨٥ - زيادات التسهيل .
- ٩٠ - الخلافات في نقل الآراء .
- ٩٣ - اختلاف آراء ابن مالك .
- ١٠٠ - التسهيل بين كعب النحو .